الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

# حقل الأمن البيئي بين جدلية المعرفة العلمية والسلطة السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

اعداد الطالب :

مداس حسين عبد الحق.

اشراف الدكتورة:

نرجس فليسي.

أعضاء لجنة المناقشة

| الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ | مؤسسة الانتساب | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د. لقمان مغراوي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | رئيساً |
| د. نرجس فليسي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | مشرفاً ومقررا |
| أ. حمزة غول | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | عضوا مناقشاً |

2022/2021

## الإهداء

**أهدي عملي إلى أمي.**

**إلى والدي وإخوتي.**

**إلى أصدقائي.**

**إلى من ساندني في الخفاء.**

# الشكروالتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة التي منحتني مطلق الحرية البحثية، وبذلت قصارى جهدها لتثمين هذا العمل، وأسهمت في تأطير مسار البحث ليكون ذات قيمة. وأشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا ولو بكلمة لاكتمال هذه الدراسة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

وإلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين يوجهون وينصحون دون تحفظ.

**خطة الدراسة:**

مقدمة.

**الفصل الأول: البيئة في إنتاج المعرفة.**

المبحث الأول :ميشال فوكو، جدلية المعرفة والسلطة.

- ❖ المطلب الأول: جدلية السلطة عند فوكو.
- ❖ المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة السياسي.
- ❖ المطلب الثالث: السلطة الحيوية لدى فوكو.

المبحث الثاني: البنائية في انتاج المعرفة.

- ❖ المطلب الأول: علم اجتماع العلوم وتأثير الهياكل الاجتماعية في بناء المعرفة.
- ❖ المطلب الثاني: التهديد البيئي كجدال ثقافي إيديولوجي.
- ❖ المطلب الثالث: بناء الهوية والمصالح.
- ❖ المطلب الرابع: مجتمعات المعرفة.

المبحث الثالث: النظرية الخضراء.

- ❖ المطلب الأول: المركزية البيئية البيولوجية.
- ❖ المطلب الثاني: حدود النمو.
- ❖ المطلب الثالث: اللامركزية البيئية.

**الفصل الثاني: الأمن البيئي، من الأوساط المعرفية إلى السياسية.**

المبحث الأول: ناقلي المعرفة في حقل الأمن البيئي.

- ❖ المطلب الأول: السياق الاجتماعي والسياسي لمنتجي المعرفة
- ❖ المطلب الثاني: الفجوة بين العلم والسياسة.
- ❖ المطلب الثالث: مؤسسات الفكر كوسيط بين النظرية والتطبيق.
- ❖ المطلب الرابع: مؤسسات الفكر كفضاء فرعي لإنتاج المعرفة.
- ❖ المطلب الخامس: الصبغة الكمية لحقل الأمن البيئي.

المبحث الثاني: بناء موضوع الأمن البيئي في العالم.

- ❖ المطلب الأول: تسييس المسألة البيئية: من اللامبالاة إلى حالة الطوارئ العالمية.
- ❖ المطلب الثاني: البيئة تحت منظور الكارثة، القلق المرتبط بعدم اليقين من الستينات إلى اليوم.
- ❖ المطلب الثالث: البيئة كتهديد للأمن القومي -الأمن القومي الأمريكي كمثال-.
- ❖ المطلب الرابع: الأمن البيئي في خطابات المسؤولين.

**الفصل الثالث: أمننة البيئة في العلاقات الدولية.**

المبحث الأول: الأمن وأمننة القضايا البيئية.

- ❖ المطلب الأول: الأمن عند بوزان.
- ❖ المطلب الثاني: أمننة القضايا البيئية.

المبحث الثاني: خطاب التدهور وأعمال هومر ديكسون.

- ❖ المطلب الأول: خطاب التدهور.
- ❖ المطلب الثاني: هومر ديكسون، الباحث السياسي.
- ❖ المطلب الثالث: الندرة كمصدر للعنف.

المبحث الثالث: توظيف الأمن البيئي في العلاقات الدولية.

- ❖ المطلب الأول: بعد تهديد الإرهاب: البيئة.
- ❖ المطلب الثاني: السلطة الحيوية وبرامج السكان.
- ❖ المطلب الثالث: التدخل البيئي.

خاتمة.

# مقدمة

يشهد عالم اليوم تحديات وعقبات كثيرة يحاول النظام الدولي أن يتخطاها، والتي تهدد الأمن القومي للدول وسياداتها، وتمس بحريات أفرادها. من أبرز هذه التهديدات، نذكر التهديد البيئي الذي مثّل تحديا لدارسي العلاقات الدولية كونه خطرا غير دولاتي، لا يمكن فهمه في سياق النظريات التقليدية أين كانت الدولة هي التهديد الأول لنظيراتها من الوحدات السياسية الأخرى. وكتحدٍ غامض، نجد أن قضايا البيئة من المواضيع المبهمة التي لم تحض باهتمام كبير إلا في السنوات الأخيرة، ومثلت تهديدا بدون وجه واضح، حيث أنه هنالك اختلاف حول أسباب ظهورها، ومستويات تحليلها، لأن التهديد البيئي لا يعترف بالحدود السياسية التقليدية التي تفهمها الدول، بل يتخطاها، وتعتبر مسارات تأثيره ملتبسة، حيث نشهد تنقل الكوارث الإيكولوجية عبر القارات، وتأثير هذه القضايا التي يكون مسببها في شمال الكرة الأرضية على بقاع في جنوبها وهكذا دواليك.

تمثل قضايا التهديد البيئي واقعاً في العلاقات الدولية، حيث اجتمعت الدول والهيئات الدولية في عدة مرات لمناقشة الأوضاع البيئية، ولتوعية الرأي العام والحكام على خطورة هذا الموضوع، بالفعل، فإن قضايا البيئة أصبحت موضوعا جادا في الخطابات والنقاشات الدولية، وأصبحت أجندات الدول وسياساتها تتكيف وهذا الموضوع، نظرا للرهانات التي يمثلها. وبالرغم من هذا، إلا أن ردود الفعل ليست دائما ذات فعالية أو سرعة استجابة كما ينبغي الأمر.

**أهمية الدراسة:**

تعتبر القضايا البيئية من أهم القضايا في العلاقات الدولية، حيث يمثل الخطر البيئي تهديدا كبيرا للدول والأفراد، زيادة على أنه لا يعترف بالحدود السياسية، فهو خطر متنقل يصعب التنبؤ بالكوارث التي يتسبب فيها. وبفعل عملية الأمننة، أصبحت القضايا البيئية تضاهي الإرهاب الدولي كموضوع مرجعي في العلاقات الدولية، والتهديد الذي يجب على الدول أن تتصدى له، فتجد أنها تدخل في حرب ضد عدو جديد لا تفقه أساليب محاربته، وذلك لأن الدول اعتادت على التهديدات التماثلية التي اقتصرت أساليبها على الحروب التقليدية. وترتبط هذه القضايا بمسائل حاسمة مثل مستقبل البشرية، وأمن الدول وأفرادها، وأجيالها القادمة، حيث تلعب التنمية المستدامة دورا هاما في موضوع البيئة. وتتعلق البيئة بمختلف المواضيع الهامة والاستراتيجية في العلاقات الدولية، حيث تناقش مسألة الموارد الطبيعية، ومسائل الطاقة والأمن الغذائي، وتتطرق لقضايا السكان والديموغرافيا، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالعنف والإرهاب والصراعات المختلفة في العالم الثالث.

**أدبيات الدراسة:**

1. أطروحة دكتوراه صوبلي سارة المعنونة بـ"بناء التهديد البيئي، محادثة بين المعرفة والسلطة"، تطرقت الباحثة في أطروحتها إلى العملية الاجتماعية ومختلف التفاعلات داخل حقل الأمن البيئي، وكيف أثرت هذه العمليات على انتاج المعرفة وتبلور هذا الحقل ليصبح ما هو عليه اليوم، حيث تؤمن بأن مختلف مسارات الباحثين الشخصية والأكاديمية وحتى السياسية تلعب دورا كبيرا في رسم مسار الحقل في العلاقات الدولية، وهنا سنتطرق للجانب الاجتماعي لبناء المعرفة في بحثنا، حيث أننا أخذنا فكرة أن حقل الأمن البيئي ليس بمعزل عن منتجي المعرفة فيه، والسياق الاجتماعي والسياسي لهم.
2. أطروحة دكتوراه إليزابيث هارتمان المعنونة "الندرة الاستراتيجية: أصول وتأثيرات أفكار الصراع البيئي"، تطرقت الباحثة في دراستها إلى أصول أفكار الصراع البيئي، وأفكار النيومالتوسية التي تقضي بأن الندرة البيئية سببها الزيادة السكانية، والتي تسبب الصراعات والنزاعات في العالم الثالث، مما سيؤثر سلبا على أمن الدول في الشمال. تتحدث عن تأثير هذه الأفكار على الوسائط الأمنية والسياسية الأمريكية، وهذا ما سنأخذ من دراستها، حيث أن القاعدة النظرية لهذه الأمننة تمتد من دراسات هومر ديكسون، والربط الذي أقامه بين الندرة والعنف، مما يجعل التهديد البيئي موضوعا مرجعيا في العلاقات الدولية.
3. كتاب نظريات العلاقات الدولية لسكوت بورتشيل وآخرون، يتطرق فيه الباحثون لعدد من النظريات، ما يهمنا هو النظرية الخضراء التي يتطرق فيها الباحثون إلى أهم ما جاءت به من أفكار، كالمركزية الإيكولوجية: واللامركزية البيئية، وفكرة حدود النمو التي تتماشى وفكرة التنمية المستدامة.
4. مقال هومر ديكسون المعنون بالتغير البيئي والنزاع العنيف، حيث يعتبر الباحث السياسي هومر ديكسون من أوائل الباحثين الذين أسسوا لحقل التهديد البيئي، وأعطى الصبغة النيومالتوسية له، وأدرج خطاب التدهور فيه.

**الدراسات السابقة:**

1. مقال "سياسة تغير المناخ من خلال منظور بنائي" لتيم بفيفيرلي، تحدث فيه عن النظرة البنائية والسياق الاجتماعي لتغير المناخ.
2. مقال "البيئة والسياسات الدولية: ربط الإنسانية بالبيئة" لسيمون دالبي، يتحدث فيه عن بروز القضية البيئية في السياسات الدولية، وتأثير الإنسان على هذه الأخيرة، حيث أن السياسات وجدت لتخدم الإنسانية لا أن تدمرها.
3. دراسة أندرو ج. هوفمان المعنونة: "علم المناخ كحرب ثقافية". يتطرق الباحث هنا لفكرة أن الهوية والخلفيات الإيديولوجية تلعب دورا كبيرا في نسبة تقبل الناس لقضية ما، حيث أن انتماءاتهم السياسية والعقائدية تحدد قبولهم من رفضهم لأمر ما.

**الإشكالية:**

بحكم بروز القضايا البيئية كموضوع مهم في العلاقات الدولية، وفي مقدمة التهديدات التي تسعى الدول والهيئات الدولية أن تتصدى لها، دون أن ننسى أن موضوع البيئة في العلاقات الدولية كتهديد غير تماثلي يمثل إشكالا للدول والمنظرين، حيث أننا اعتدنا على وجود تهديدات أمنية عسكرية تنتمي لوحدات سياسية معترف بها عن طريق عمليات الأمننة، فالتغير الذي حدث في وحدات التحليل مع ظهور التهديد البيئي يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية حدوث ذلك الأمر.

ولكي يصبح موضوعا ما في مقدمة العلاقات الدولية والأجندات العالمية، ويصبح موضوعا مرجعيا على الساحة الدولية، ينبغي أن ينتشر وعي ما حوله ومعرفة مشتركة له، وأن يكون إجماع أو إدراك جماعي لهذا التهديد، لكي يصبح متعارفا عليه، وهذا الأمر الذي نريد أن نرى كيفية حدوثه مع القضايا البيئية، واعتمادا على ما سبق ذكره، نطرح إشكالية بحثنا:

**كيف أصبحت القضايا البيئية عبر إنتاج المعرفة وخطاب الأمننة موضوعا أساسًا في العلاقات الدولية؟**

وكأسئلة فرعية لهذه الإشكالية، نقدم هذه التساؤلات:

1. كيف تتم عملية إنتاج المعرفة البيئية؟
2. بأي طريقة تصل المعرفة إلى السلطة؟
3. ما هو تصور الأمن البيئي في العلاقات الدولية؟

**الفرضيات:**

تأسيسا لإشكالية وتساؤلات الدراسة، قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- ❖ المعرفة البيئية تنتج وتبنى اجتماعيا.
- ❖ هناك قنوات ووسائط بين الدوائر المعرفية والسلطة.
- ❖ الأمن البيئي قضية أساسية في العلاقات الدولية.

**الإطار النظري:**

**النظرية النقدية:**

حيث أن النظرية النقدية تتعارض والتوجه التقليدي في العلاقات الدولية الذي يسلم بتفرد الدولة في النظام الدولي، والقوة العسكرية كونها التهديد الوحيد. تهدف إلى نقد وتغيير الحقائق والمسلمات الموجودة على المستوى الداخلي والدولي، وتكشف مظاهر الهيمنة. تعي أيضا بالعلاقة التي تربط المعرفة بالسلطة السياسية، وكيف تتشكل المعرفة بتأثير البنية الاجتماعية والدوائر السياسية.

**النظرية البنائية:**

نستمد من النظرية البنائية فكرة الإدراكات، وأن المعرفة يتم بناؤها وفق هذه الإدراكات، ووفق مختلف التفاعلات الاجتماعية التي ترقى إلى أن تصبح سياسات على المستويين المحلي والدولي. أتت النظرية البنائية بنظرية اجتماعية وتاريخية، لتدرس نشوء مختلف الأفكار والقيم التي يتسم بها النظام الدولي، ففتحت المجال لقضايا جديدة كموضوع البيئة ليبرز على الساحة الدولية.

**النيومالتوسية:**

مستمدة من النظرية المالتوسية، تتمثل فكرتها الأساسية في أن الزيادة السكانية في ظل قلة الموارد تؤدي إلى ظهور صراعات وأزمات على الكم المتبقي من تلك الموارد. حيث أن المناطق التي تشهد مشاكل اجتماعية وحالات من عدم الاستقرار السياسي، تكون سببًا في الزيادة السكانية عن طريق كثرة الولادات، الأمر الذي يقابله نقص الموارد في الزيادة وهذا ما يخلق مشاكل واختلالات، وانتقال الصراعات إلى بلدان أخرى عبر الهجرات غير الشرعية وتدهور كمية ونوعية الموارد.

**الأمننة:**

التي تقضي بجعل قضية أو موضوع ما في العلاقات الدولية موضوعا مرجعيا، بفعل خطاب الأمننة عن طريق الفاعل المؤمّن.

**مصطلحات الدراسة:**

- ❖ التهديد البيئي: ونعني به جل المخاطر البيئية التي تكون أسبابها طبيعية كالزلازل والجفاف والفيضانات، أو مفتعلة من طرف الإنسان، كتلوث الهواء، الاحتباس الحراري، ثقب الأوزون وغيرها من المخاطر التي تمس بأمن الأفراد والدول.
- ❖ انتاج المعرفة: نعني به الكم المعرفي المنتج من قبل مختلف المؤسسات الأكاديمية والخاصة كمراكز البحث ومؤسسات الفكر والذي يؤسس لعلم أو تخصص ما.

**المناهج:**

سيتم استخدام المناهج التالية في هذا البحث:

**المنهج المختلط (التثليث):**

إذ قمنا بالجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في بحثنا، أي استندنا لمعطيات كمية، وأخرى كيفية في سبيل تحليل ووصف الموضوع المدروس في هذه المذكرة.

**منهج تحليل المضمون:**

حيث استعنّا في دراستنا بمجموعة من الخطابات، وقمنا بتحليلها للربط بين مختلف البيانات المستخلصة مع ما نريد أن نصل إليه في بحثنا. ورأينا مدى تأثير الخطاب في بلورة موضوع دراستنا على مستوى العلاقات الدولية، فتحليل مختلف الألفاظ والتراكيب في الخطابات يمكن أن يرسم لنا الطريق التي يريد صاحب الخطاب أن يصل إليها.

**المنهج التاريخي:**

حيث استعنّا بالتاريخ لإظهار مسار تبلور القضايا والوعي البيئي عبر محطات تاريخية مختلفة، وذلك للوصول إلى الإجابة على فرضية البحث. حيث أن موضوع بحثنا يستوجب أن نضفي الطابع التاريخي عليه لأننا نعالج تطور حقل ما وظهوره على الساحة الدولية.

اعتمادا على المناهج السابقة، أردنا في دراستنا أن نمر على ثلاثة فصول، تبنى بطريقة منهجية متسلسلة، تدرس فيها أولا انتاج المعرفة المتعلقة بالبيئة، ثم ربط المعرفة البيئية بالسلطة، وأخيرا تبلورها في العلاقات الدولية، حيث سيتم التقسيم على النحو التالي:

الفصل الأول سيعالج عملية إنتاج المعرفة، سنتطرق لأفكار ميشال فيكو عن المعرفة والسلطة، وكيف ينتج نظام الحقيقة، ثم أفكار البنائية التي تبرز أن المعرفة تبنى في سياق اجتماعي وسياسي، ثم المعرفة المتعلقة البيئة التي تتمثل في أفكار النظرية الخضراء.

الفصل الثاني سيعالج العلاقة بين المعرفة والسلطة وكيف تبلور الوعي السياسي بالقضايا البيئية، عبر المحطات التاريخية المختلفة.

الفصل الثالث سيعالج عملية أمننة القضايا البيئية وتبلورها في العلاقات الدولية، وكيف أصبح موضوع الأمن البيئي موضوعا مرجعيا في الساحة الدولية.

# الفصل الأول:

# البيئة في إنتاج المعرفة

***" إننا نخضع لإنتاج الحقيقة من خلال السلطة، ولا يمكننا ممارسة السلطة إلا من خلال إنتاج الحقيقة."*** [1]

**تمهيد الفصل:**

تشكل العلاقة بين المعرفة والسلطة موضوعا لا يتطرق اليه الكثير من دارسي العلاقات الدولية، حيث غالبا ما يتم تلقي المعرفة والمواضيع في هذا التخصص بطريقة تلقائية دون الرجوع إلى أسباب ظهور تلك المعرفة، أو الظروف التاريخية التي تحددها. هناك من يقول أن السبب في عدم الاهتمام بكيفية انتاج المعرفة راجع للنظريات الوضعية التي كانت تجزم ببديهيات لم يكن الباحث يشكك فيها أو يسأل عن أسبابها، لذلك نرى أن الاهتمام الذي يلاقيه هذا الموضوع أتى غالبا مع الدراسات النقدية، وما بعد البنيوية والبنائية، التي حاولت أن تغوص في صميمه، وأن تفتح العلبة السوداء التي من خلالها يتم انتاج المعرفة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ ومع ظهور الشركات العابرة للقارات والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المناصرة.

ننطلق في دراستنا من فكرة أن المعرفة لا تبنى عبثا، بل لأسباب وأهداف ما. في هذا الصدد، نأخذ من أفكار بيار بورديو Pierre Bourdieuفي علم الاجتماع ومن أعماله التي تعتبر أن صناع المعرفة دائما ما يقومون بإنتاج هذه الأخيرة من أجل مصالح ما[2].

أما بويغرBûger، فيرى أن العلم كممارسة اجتماعية تتضمن في داخلها أنشطة تتجاوز العلاقة بين العالم والمعروف أو الموضوع الذي يعالجه. يقول بويغر أن ***"المشاريع العلمية تنتمي لمواقع مادية واجتماعية معينة"*** أي أنها لا تأتي من العدم ***"تتطلب مواردا مادية، مالية وبشرية؛ تتناول مواضيعها ضمن البنى الاجتماعية والتربوية الموجودة؛ تناقش الأساليب والأدوات الملائمة للدراسة؛ وهي ممارسات سياسية أيضا"*** [3]

---

[1] Michel Foucault**, Power/Knowledge : Selected Interviews and Other Writings**, 1972 – 1977, translated by Colin GORDON, Leo MARSHALL, John MEPHAM, Kate Soper (Pantheon Books, New York) p93.

[2] Pierre Bourdieu, **Questions de Sociologie**, (Paris, Les Editions de Minuit). P. 79-80.

[3] Christian Bûger, « From Epistemology to Practice : A Sociology of Science for International Relations », **Journal of International Relations and Development**, vol 15 n°1 (2012). P.98.

نرى أن المعرفة هنا تحتاج إلى عناصر تحسم في انتاجها: الموارد المادية والرمزية، وأدوات اكتسابها والارتباط الدائم بسياق الممارسة السياسية. حيث أن من ينتج المعرفة بالضرورة يكتسب منزلة ومكانة اجتماعية ما، ولما يقوم بإنتاج المعرفة، فهو بالضرورة أيضا يساهم في بناء الحقيقة. كما يؤكد ستيف سميث Steve Smith، أن انتاج المعرفة دائما ما هو متربط بسياق السلطة:

***"لا يوجد رأي من أي مكان، ولا ملجأ أكاديمي معزول أو آمن وبعيد عن السلطة، خارج السياسة، الاقتصاد، المجتمع والثقافة. كل المعرفة نسبية، ولا يوجد وجه واحد للحقيقة. النظرية ليست مرآة للطبيعة، وبالتالي، فإن جميع الادعاء ات حول المعرفة يتم وضعها في السياق عن طريق السلطة."*** [1]

سنتطرق في هذا الفصل إلى أفكار ميشال فوكو* عن المعرفة والسلطة، لندرك رؤيته حول العلاقة بين هذين المتغيرين، وكيف أن المعرفة موجودة وتنتجها السلطة، وكيف أن السلطة تمارس عن طريق هذه المعرفة. سنرى أيضا ما تمليه البنائية كمبادئ لإنشاء المعرفة أو بنائها، ونختم أخيرا بأهم أفكار النظرية الخضراء في سياق المعرفة المتعلقة بالبيئة.

[1] Steve Smith, « International relations and international relations : The links between theory and practice in world politics », **Journal of International Relations and Development**, vol. 6, n°3 (2003). P.237.

*(1926-1984) فيلسوف فرنسي شيوعي مناصر للبروليتاريا، بحث في أسس المعرفة وعالج مواضيع تتعلق بالإنسان والمجتمع كالإجرام والجنسية والعقوبات.

**المبحث الأول :ميشال فوكو، جدلية المعرفة والسلطة.**

قدم ميشال فوكو إضافة نظرية في تاريخ الفلسفة السياسية سادت في القرن العشرين، انتقل بها من مستوى التنظير المعرفي إلى مستوى التفاعل مع مختلف مشاكل وأمور المجتمع، حيث أن الهدف ليس البحث في الأفكار المجردة، بل وضح حلول لمختلف المشكلات داخل المجتمع، بعد توصيفها، ضمن نظريات واقعية إمبريقية.

تعامل فوكو مع نظرية المعرفة على أنها علما دلاليا، وذلك من خلال تجريد الفلسفة من لغتها وتقاليدها، ففلسفته هي تلك التي تنزل إلى المستشفيات والسجون، وتبحث في الكينونة التاريخية لمجمل الممارسات البشرية.[1]

**المطلب الأول: جدلية السلطة عند فوكو.**

يرفض فوكو حصر مفهوم السلطة كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات الادارية والإيديولوجية، بل يصفها على أنها ممارسة، فهي حسبه: "علاقات انتاجية قبل كل شيء[2] ."

يقول فوكو:" *إن السلطة تعني بادئ ذي بدء علاقات القوى المتعددة التي تكون محايثة للمجال الذي تعمل فيه تلك القوى، مكونة لتنظيم تلك العلاقات، إنها الحركة التي تحول تلك القوة وتزيد من حدتها وتقلب موازينها بفعل الصراعات والمواجهات التي لا تنقطع*"[3]

قامت تحليلات فوكو على مستويين: المستوى التجريبي من خلال اختبار نماذج سلطوية، تناول فيها أنماطا متعددة من السلطة كالسلطة العقابية، السلطة الحيوية _التي سنتطرق إليها في المطلب الثالث من المبحث الأول_ والسلطة السيادية، ووضح كيف تنتقل السلطة من نمط إلى آخر. ثم المستوى الثاني وهو المستوى النظري، للبحث في الكيفية التي يتم بها ممارسة الإخضاع.[4]

---

[1] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي (بيروت: مركز الإنماء القومي،1990) ص31- 32.

[2] عبد العزيز العيادي، "المعرفة والسلطة عند فوكو من خلال "إرادة المعرفة" "، **العرب والفكر العالمي: مجلة النصوص الفكرية والإبداعية والنقدية**، العددان 18.17 (شتاء- ربيع 1992)، ص 104.

[3] ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، المعرفة الفلسفية (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988)، ص105.

[4] بول ڤيين، **أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج**، ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص355.

إن دراسة مفهوم السلطة عند فوكو ينبغي ألا تنطلق من الحدود الأولية للعلاقة (على المستوى الدولي، القانون، الحاكم...)، وإنما من العلاقة السلطوية ذاتها، والبحث في الكيفية التي يتم بها ممارسة الإخضاع.

يبتعد فوكو عن التحليل العمودي للسلطة، ويهتم بدراستها في جميع أنماطها، يرى في انتشارها فرصة لدراستها بما يسميه: ميكرو فيزياء السلطة.[1]

يتعامل ميشال فوكو معها على أساس أنها استراتيجية، محايثة واجرائية: استراتيجية لأنها ليست ملكا لأحد، محايثة لأنها تتضمن مبدأها و تنتشر في جميع مستويات المجتمع، وإجرائية، لأنها تعكس مجموعة من الإجراءات. يقول فوكو : تفترض أن السلطة التي تمارس يجب أن لا تؤخذ بوصفها ملكية، بل استراتيجية، وأن مفاعيلها التسلطية لا تعزى إلى تملك، بل إلى استعدادات، وإلى مناورات، وإلى تكتيكات، وإلى سير عمل، وأن تكتشف فيها بالأحرى شبكة علاقات دائما ممتدة، ودائما ناشطة بدلا من أن تكون امتيازا بالإمكان الإمساك به، وأن ينظر إليها على أن نموذجها هو الصراع المستمر بدلا من أن تكون العقد الذي يتم بموجبه التخلي عن ممتلكات أو الاستيلاء عليها.[2]

**المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة السياسي.**

الحقيقة بالنسبة لميشال فوكو مفهوم نسبي، حيث أن النظام الذي يفرق بين الصحيح والخطأ يتخذ أشكالا عديدة في فترات تاريخية مختلفة، أي أن الحقيقة التي سنربطها بالمعرفة تختلف من فترة إلى فترة أخرى، تكون نتاج تفاعلات بين السلطة والمجتمع.[3]

يتحدث ميشال فوكو عن اقتصاد المعرفة السياسي، ويحدده على أنه النظام الذي من خلاله ينتج الخطاب أو المعرفة، وكيف يسير ذلك النظام وفق تلك المعرفة. نلاحظ أن المعرفة حسبه هي نتاج نظام ما في زمن ما، ولأهداف تسيير ذلك الأخير وفق أفكاره وأيديولوجياته، فهي غاية ووسيلة في الوقت نفسه. وبالتالي، فإن تحليل السلطة أو النظام ينظر إلى ممارسات هذا الأخير في علاقاته المعقدة والمتغيرة على أنها مختلف الطرائق التي يتم بها إنتاج "الحقيقة" ضمن الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية له. حيث

---

[1] جيل دلوز، **المعرفة والسلطة: مدخل إلى قراءة فوكو**، ترجمة سالم يفوت (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص30-34.

[2] فوكو، مرجع سابق، ص64.

[3] Elizabeth Harthmann, **Strategic Scarcity : The Origins And Impact Of Environmental Conflict Ideas**, Thèse de Doctorat, (London School of Economics and Political Science, 2002). P.28.

أن الأفراد يحكمون أنفسهم والآخرين وفقا لما يرونه صائبا، وذلك يشمل هويتهم، أساليب عيشهم وهل يجب العمل عليها لتطويرها، وكيف يتحقق ذلك، وبأي وسيلة، ولأي غاية. فإنهم يحكمون وفقا لمعتقداتهم المختلفة حول وجودهم وطبيعتهم كبشر. من ناحية أخرى، فإن الطرائق التي يحكمون بها، ويتصرفون بها تؤدي إلى طرق مختلفة لإنتاج الحقيقة. لا يمكن تصور حكومة، في الوقت الحالي، دون تصور خاص لها للاقتصاد مثلا، سواءً أكان وطنيًا أم عالميًا، حيث تؤدي الممارسات الاقتصادية ومحاولة التحكم فيها إلى ضرورة انتاج المعرفة حول التوظيف، والتضخم، والمبادلات، والتجارة وما إلى ذلك.[1]

يحدد ميشال فوكو خمس سمات رئيسة لاقتصاد المعرفة السياسي في هذا العصر:

1. أن الحقيقة ترتكز في شكل الخطاب العلمي والمؤسسات التي تنتجها: أي أنها نابعة من جانب ما ويقضي هذا أن تكون محددة على حسب ما تمليه أجندات وأهداف ذلك الجانب.
2. أن هناك طلب مستمر على الحقيقة أو المعرفة، من أجل الانتاج الاقتصادي بقدر ما هو من أجل السلطة السياسية: وهذا تفسير لما ذكرنا من قبل، أن السلطة تنتج الحقيقة، ولا يمكنها أن تمارس سلطتها إلا عن طريق هذه الحقيقة، فالسلطة والاقتصاد باعتبارهما أسس الدول، تسعى لإنتاج المعرفة والعمل بها لتحقيق أهدافها.
3. المعرفة معممة ومستهلكة في ومن طرف أجهزة التعليم والاعلام.
4. يتم انتاج المعرفة ونقلها تحت سيطرة بعض المؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسة كالمدارس، الجامعات، الجيش، الاعلام...
5. أصبحت المعرفة موضوع جدال سياسي واجتماعي وايديولوجي في هذا العصر.

إن الخطاب مهم جدا في عملية إنتاج الحقيقة وتشغيل السلطة: ففي أي مجتمع، هناك علاقات قوة متعددة تتخلل الجسد الاجتماعي، وتتسم بها وتشكلها، ولا يمكن إقامة علاقات القوة هذه في حد ذاتها من دون إنتاج الخطاب وتراكمه وتداوله ووظائفه.

هذا الخطاب هو الذي يبلور الحقيقة والمعرفة التي تنتجها السلطة، وحسب فوكو يتشكّل الخطاب من هياكل منهجية ويجب أن يدرس من جانبين:

- من جانب حفري أو أركيولوجي، أي فهم منطقه ومعالمه ومحاولة إيجاد نظام معرفي متكامل وبنية واضحة للمعرفة، محددة عناصرها، ونظام العلاقات التي بموجبها تشكل هذه العناصر خطابا

[1] Mitchell Dean, **Governmentality : Power and Rule in Modern Society**, 2nd ed. (London : SAGE publications, 2010). P.27.

كليا. يقول فوكو أن هذا النظام: "*هو ما لا يظهر في الأشياء بوصفه قانونها الداخلي، والشبكة السرية التي ينظر من خلالها بعض الأشياء البعض الآخر بمعنى ما*."[1]

- ومن جانب نسابي جينيالوجي، أي البحث في الممارسات المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي بعثت بهذا الخطاب، حيث أنه يجب فهم السياق الذي أتى بهذا الخطاب. يهتم هذا الجانب بالتشكيل الفعال للخطاب من خلال الممارسات غير الخطابية، مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات والمتطلبات الإدارية، إلخ. يقوم الدارس في هذا الجانب بتشخيص الوضع الحالي من خلال التركيز على التقنيات السياسية التي تشكلها العلاقة المتبادلة بين أشكال السلطة والمعرفة. الهدف من تلك الدراسة هو اكتشاف ممارسات الثقافة المتجسدة في تقنيات محددة، وتواجدها في الخطابات والمؤسسات والتخصصات المختلفة، والعمليات التي تنشأ وتتطور بها.

يرى فوكو أن للأدوات والآليات المستعملة في بناء المعرفة أهمية يجب أخذها بعين الاعتبار، حيث أن أساليب وطرائق الملاحظة، حفظ المعلومات وإجراءات البحث والتقصي، ومختلف أجهزتها كلها جزء من ممارسة السلطة. فالأساليب، المضامين وتوزيع ونشر مختلف الخطابات كلها متلازمة تحليليا لأنها تتفاعل فيما بينها، وهي أجزاء لعملية واحدة. تبعا لذلك، في سياق الاستراتيجيا السياسية، قد يكون من خلال استعمال تقنية معينة، على سبيل المثال جمع أو طلب البيانات، نجد خيطا يساعد في كشف الخطاب، أو يظهر السلطة التي تنتجه.

إن مفهوم فوكو الدينامي للخطاب يتجذر من تصوره المشابه للسلطة على أنها ليست دائما قمعية، بل أنها شبكة منتجة منتشرة في كامل الجسد الاجتماعي. يرى فوكو أن السلطة تستعمل عبر نظام شبكي أين الأفراد هم بمثابة مركبات أو أدوات لنشرها، لا نقاط ممارستها فقط. حيث أن فوكو يؤمن بدراسة السلطة من نتائجها حتى جوهرها، أين تقوم بمختلف ممارساتها الحقيقية والفعالة، متجذرة وراسية في المؤسسات الاقليمية والمحلية. بدلا من الانطلاق من مركز القوة ثم دراسة اسقاطاتها ونقاط وصولها وتأثيرها على القاعدة، يدعو فوكو بدراستها وتحليلها تصاعديا. أي من تأثيرها وارهاصاتها إلى مركزها.

[1] ميشال فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صدفي وآخرين، شارك في المراجعة جورج زيناتي، مشروع مطاع صفدي للينابيع (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص23-24.

**المطلب الثالث: السلطة الحيوية لدى فوكو.**

من حيث تحديد تأثير بعض أنظمة الحقيقة، كما يسميها فوكو، فمن الضروري النظر إلى الطرف المتلقي للسياسة. يقدم فهم فوكو للسكان والقوة الحيوية بعض الأفكار المهمة، خاصة وأن مسألة السكان بارزة جدًا في أيديولوجية التهديد البيئي.

في أواخر القرن السابع عشر، أصبح يُنظر إلى الجسم البشري بشكل متزايد على أنه آلة، يجب أن تكون قدراتها منضبطة، ويجدر تحسينها ودمجها في نظام تحكم فعال. ركزت "السياسة الحيوية للسكان" على "*الجسم المشبع بآليات الحياة، ويعمل كأساس للعمليات البيولوجية: التكاثر والولادات والوفيات، مستوى الصحة، متوسط العمر المتوقع وطول العمر*"[1] . كان هذا بمثابة بداية عصر "القوة الحيوية-Bio Power" لتقنيات التحكم في الفرد والجسد الاجتماعي الضروري لتطور الرأسمالية.

القوة الحيوية هي سلطة وقوة تقنية لإدارة البشر في مجموعات كبيرة، فهي تسمح بالسيطرة على مجموعات سكانية بأكملها من خلال السياسة التشريحية للجسم البشري والسياسات الحيوية، من خلال المؤسسات الاجتماعية الانضباطية لضمان الحياة، الحفاظ عليها ومضاعفتها ولترتيبها حسب نظام الحقيقة الحالي.

يكمن اهتمام فوكو في دراسة تلك الممارسات التي من خلالها يحكم الإنسان نفسه والآخرين من خلال إنشاء المجالات والنطاقات التي يتم فيها التمييز بين الصواب والخطأ. بالنسبة له، تؤدي هذه الممارسات إلى تطوير أنماط شيئية تحول البشر إلى ذوات ومواضيع، وإلى إنتاج مجتمع منضبط ومؤطر من أجل تحقيق الرفاهية.

فتقنيات التفرد (في الثكنات العسكرية والمدارس والمستشفيات والمصانع) تؤدي من ناحية إلى إنتاج "هيئات مطيعة"، وتؤدي ممارسات المراقبة والفحص والتصنيف العلمي، من ناحية أخرى، إلى إنتاج "موضوعات طبيعية"[2]. أخيرًا، تؤدي الأساليب وعمليات الخضوع للذات (على سبيل المثال في الطب النفسي والتحليل النفسي والجنس) إلى عمليات موضوعية يحول فيها الناس أنفسهم إلى أشياء.

[1] Michel FOUCAULT, **The History of Sexuality : An Introduction**, Volume 1, New York : Vintage Books, 1990.

[2] Arturo ESCOBAR, **Discourse and Power in Development : Michel Foucault and the Relevance of His Work to the Third World** 1984-5, Alternative 10 (Winter). P. 379.

على الرغم من أن فوكو لم يكتب عن البيئة بطريقة صريحة، إلا أن بعض العلماء مثل رذرفوردRutherford ربطوا المشكلات والأزمات البيئية بالسياسة الحيوية Bio-politics. كتب أن هذه السياسة الحيوية أدت إلى ظهور نمط من العقلانية الحكومية قائم على إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال جديدة من الخبرة العلمية، التي تعتمد إلى حد كبير على بيئة النظم العالمية واهتمامها بمشكلة الموارد والسكان، فضلاً عن "الأساليب الجديدة لـ إدارة البيئة والسكان التي يمكن تسميتها "الحوكمة البيئية" "[1]. تفسح مفاهيم القوة المتمركزة حول الدولة الطريق لتحليل كيف أن العلم التنظيمي ، وهيئاته الخبيرة ، لا تضفي الشرعية على تدخلات معينة من الدولة فحسب ، بل تؤدي أيضًا "دور الشرطة المعرفية ، من خلال تأطير تعريف المخاطر البيئية ومن خلال المصادقة على ما يمثل المعرفة المقبولة علميًا للعالم الطبيعي "[2] وهنا يبرز التحكم والعلاقة بين السلطة والمعرفة، حيث أن السلطة تصبح مراقبة للعملية المعرفية، وهي التي تقرر ما الذي يمكن أن يقبل أم لا.

يستكشف تيموثي لوكTimothy Luke هذه الحوكمة الخضراء في جانبها المظلم مع أمثلة أكثر تحديدًا لدور الدولة، وخاصة الأمريكية، في ضبط البيئة العالمية. تاريخيا، حيث أن تطور علم البيئة يتبع ظهور الديموغرافيا كعلم إداري، فالمواقف الإحصائية الديموغرافية "منتشرة في المراقبة العددية للطبيعة، أو الأرض وسكانها من غير البشر"[3]. في الواقع، توفر البيئة الحديثة للحكومات الأساس المنطقي لتعريف جميع الكائنات الحية على أنها مجموعات سكانية مهددة بالانقراض تخضع للرقابة الإدارية، وتسارعت هذه السيطرة وتشابكت مع التوسع السريع للرأسمالية العالمية في السبعينيات. يقول لوك: "*للحفاظ على الاقتصاد السياسي لإنتاج التكنولوجيا العالية، يجب أن تعمل العديد من مكاتب الدولة الأمريكية كـ**وكالات حماية البيئة***"، طالما أنها تواصل دمج سياسة الأمن القومي مع اقتصاديات النمو المستمر، وذلك للحفاظ على وجود الإيكولوجيا الصناعية للاستهلاك الشامل مع الاستخدام الحكيم للطبيعة من خلال حقوق الملكية الخاصة. أخلاقيات المحافظة، إدارة الموارد؛ والخطابات الخضراء إذن، تذوب في علاقة السلطة والمعرفة، تعتبر أفعالها عنصرًا لا يتجزأ من حركة التطبيع لهذا النظام "[4]

[1] Paul RUTHERFORD, « The Entry of Life into History » in Darier, ed**., Discourses of the Environmental** (1999). P.38.
[2] Ibid., p56.
[3] Timothy LUKE, « Environmentality as Green Governability » in **Darier**, ed., Discourses of the Environment, p149.
[4] Ibid. P.151.

اهتم النسويون بدورهم بموضوع السلطة الحيوية، وأشاروا إلى أن استهداف أجساد النساء في برامج السيطرة على السكان المحليين يمثل أحد المظاهر المعاصرة للسلطة الحيوية.[1]

بالرغم من التطورات الخطابية التي أتى بها مؤتمر الأمم المتحدة للسكان عام 1994 في القاهرة من السيطرة على السكان إلى الصحة الإنجابية وتمكين المرأة، فإن تخفيض عدد السكان، أحيانًا باستخدام الوسائل القسرية، لا يزال يمثل ضرورة مركزية لبرامج تنظيم الأسرة والولادات في العديد من البلدان.[2] فبعد التطبيع والقبول بها من خلال علم الديموغرافيا والتخطيط السكاني، أصبحت السيطرة على خصوبة المرأة وحياتها الجنسية مسؤولية وحق شرعي لسلطة الدولة.

إن الارتباط الموجود بين السكان والبيئة والأمن يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر: تصبح خصوبة المرأة، من خلال التسبب في تدهور البيئة والصراع العنيف، تهديدًا للأمن القومي، مما يبرر الحاجة إلى مزيد من الانضباط والمراقبة .بسبب الصلة الظاهرة بين السكان وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، دعا صندوق الأمم المتحدة للسكان سنة 2001 إلى دمج برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مع خطط إدارة الحدائق والغابات.[3]

نرى إذن العلاقة بين المعرفة والقوة التي تكلم عنها ميشال فوكو، وكيف أن نظام الحقيقة الذي يبين الصحيح من الخطأ يفرز المعرفة التي بها تقوم السلطة بممارسات معينة، وبإدماج متغير البيئة في السلطة الحيوية، تقوم السلطة بالسياسات الحيوية للتحكم في الجماعات، وربط السكان بالأمن البيئي، وهذا ما سنراه مع هومر ديكسون، الذي ربط السكان بالندرة والتهديد البيئي.

## المبحث الثاني: البنائية في انتاج المعرفة.

فكرة أن المعرفة يتم بناؤها اجتماعيًا ليست بجديدة، لم يمنع ذلك أنها قد وجهت نظرة أكثر انتقادا وتعمقا إلى العمليات المعقدة لإنتاج المعرفة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تشكيل مجتمعات أو آليات الخبراء لتقديم معارفهم وتجاربهم في مختلف المجالات. وإن الخاصية الأولى لعالم ما بعد الحرب الباردة هي ظهور قضايا ومواضيع جديدة على مستوى النظام الدولي والعلاقات بين الدول، كبروز البعد القيمي،

[1] Lisa Ann RICHEY, Development, Gender and Family Planning :Population Policies and the Tanzanian Population Policy, PhD Thesis, (Department of Political Science, University of North Carolina, Chapel Hill, 1999). P. 32.
[2] Elizabeth Hartmann, « The Changing Faces of Population Control, » in **Silliman and Bhattacharjee**, eds., Policing the National Body, 2002**.**
[3] UNFPA Annual Report 2001, P.3. https://www.unfpa.org/publications/unfpa-annual-report-2001 (Consulté le 6/06/2022).

النسوية والنظرية الخضراء، حيث أتت البنائية بنظرة اجتماعية وتاريخية، ترى وتبحث في كيفية نشوء هذه الأفكار والقيم الجديدة، عبر المجتمعات المعرفية، الشبكات السياسية، رجال الأعمال والمنظمات الخاصة، إلخ. فهي تقول بفكرة أن المعرفة السائدة تبنى، ولا نتلقاها بصفة تلقائية.

**المطلب الأول: علم اجتماع العلوم وتأثير الهياكل الاجتماعية في بناء المعرفة.**

تستند البنائية إلى علم اجتماع العلوم، إذ يسعى التفسير البنائي للعلم والتكنولوجيا إلى فهم دور الفاعلية البشرية والإدراك والخطابات والممارسات الثقافية والأهداف والمعايير الاجتماعية في صنع المعرفة العلمية والمنتجات التكنولوجية. يعترف الباحثون بدور الطبيعة في التحكم في إنتاج المعرفة العلمية، لكن هذا الجزء يعتبر أقل تحديدًا وأكثر تعقيدًا من النماذج العلمية الأخرى.[1]

البنائية تتعامل مع علم اجتماع العلوم، الذي يهتم بالظروف والتأثيرات الاجتماعية على العلم، وبالهياكل الاجتماعية وعمليات النشاط العلمي. يعتقد البعض أن العلم هو تقليد ثقافي، أي يتم حفظه ونقله من جيل إلى جيل، بهدف العلماء الدائم لتغيير التقاليد من خلال الاكتشافات. إن التقييم الموضوعي التوافقي والإجماعي للاكتشافات يجعل العلم حالة تغيير ثقافي منظم مؤسسيًا. ركز علماء اجتماع العلوم على خصائص العلم كتقليد وكمؤسسة.[2]

تنبع المعرفة كبناء اجتماعي من فكرة التنظيم العلمي: من المخابر، الأقسام والمؤسسات، إلى الوكالات المركزية الوطنية أو الدولية. ترث هذه المؤسسات تقليد المعرفة إما لتحسينه أو مناقشته أو الحصول على معرفة علمية جديدة كلية.

أحد المفاهيم الهامة في البنائية هي "العمل الحدودي"، وهي العملية التي من خلالها تؤسس المجتمعات العلمية للشرعية من خلال رسم الحدود بين ما هو مقبول أو غير مقبول. تحتل بعض الموضوعات، مثل الاحتباس الحراري، التقاطع بين المجالات العلمية والمجالات الثقافية الأخرى، أو الانتماءات الأيديولوجية. وفقًا لجاسانوف Jasanoff، يعد إنشاء "مواضيع حدودية" جديدة طريقة مهمة لتحقيق الاستقرار في دور المعرفة العلمية في تشكيل السياسة، فالمواضيع الحدودية قادرة على تجميع عدد من مجتمعات البحث المختلفة، مع أهداف والتزامات مؤسسية متنوعة.[3]

[1] Harthmann, op.cit., P.35.
[2] Joseph BEN DAVID, Teresa A. SULLIVAN, « Sociology of Science », **Annual Review of Sociology** 1 (1975). PP. 203-22. Httm://www.jstor.org/stable/2946045.
[3] Harthmann, op.cit., P.36.

هناك من يرى أن معنى التهديد البيئي كموضوع حدودي يشير إلى ذلك الغموض والإبهام، مما يسمح لفواعل سياسية كثيرة المشاركة في الحوار حول هذا الموضوع، وإضفاء نظراتهم الخاصة على هذا الأخير. هذا ما يسمح بتشكل تيار مختلط من حاملي الأفكار حول موضوع البيئة حول العالم، مستندين على التراث أو التقليد المعرفي، والعلوم الجديدة التي يضيفها العلماء والباحثون، وهذا لتشكيل إيديولوجيات مختلف النظم على المستوى المحلي والدولي، وترى البنائية في هذا البناء توجيها لسياسات الدول.

**المطلب الثاني: التهديد البيئي كجدال ثقافي إيديولوجي.**

يتحدث هوفمان في مقاله "علم المناخ كحرب ثقافية" عن الإجماع العلمي مقابل الإجماع الإجتماعي لفكرة أن هناك تهديد بيئي، بلوره في التغير المناخي، يناقش فكرة أن هذا التهديد يتم القبول به من طرف معين من المجتمع، بينما يرفضه الطرف الآخر، وهذا تبعا لانتماءاتهم السياسية والإيديولوجية.

يرى هوفمان أن هناك بالفعل إجماعًا علميًا بشأن تغير المناخ، والقضايا البيئية. لقد تمت إجراء بحوث وتجارب وتوثيقات للعلماء أن انبعاثات الغازات الدفيئة تؤدي إلى تراكم في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى احتباس حراري للمناخ العالمي، وتغيير في أنماط الطقس على مدى فترات طويلة من الزمن. تم اعتماد هذا التقييم من قبل مجموعة كبيرة من الوكالات العلمية، بما في ذلك كل واحدة من الوكالات العلمية الوطنية لدول G8 +5، والغالبية العظمى من علماء المناخ والبيئة، وتستخدم كل من الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلومNAS والجمعية الأمريكية لتقدم العلومAAAS كلمة "إجماع" عند وصف حالة علم المناخ. ومع ذلك، لا يوجد إجماع اجتماعي حول هذه القضية. يعتقد هوفمان أن هذا الاختلاف في المعتقدات لا ينشأ من التفضيلات الفردية للأشخاص، ولكن من المعايير المجتمعية السائدة، "المعتقدات التي يحملها أولئك المنتمون لليسار واليمين والوسط السياسي، وكذلك أولئك الذين تكون هوياتهم الثقافية حضرية، ريفية، دينية، ملحدة، صغيرة، كبيرة في السن، أو إثنية أو عرقية ".[1]

يبرر هوفمان هذه الاختيارات الشخصية للأشخاص في الاجماع عن حقيقة وجود تهديد بيئي من عدمه بالاستعانة بعلم النفس والاجتماع، حيث أن آراء الأشخاص تستمد من تجاربهم السابقة، انتماء اتهم الايديولوجية، وانتسابهم لمجموعات معينة من المجتمع. يقول أنه "يجب أن نعترف بأن النقاش حول تغير المناخ، مثل جميع القضايا البيئية تقريبًا، هو نقاش حول الثقافة ووجهات النظر العالمية والأيديولوجية"[2]

[1] Andrew J. HOFFMAN, « Climate Science as Culture War », **Stanford Social Innovation Review**, (2012). PP. 1-9. https://ssir.org/books/reviews/entry/climate_science_as_culture_war
[2] Ibid.

يمكن رؤية هذه الحقيقة بوضوح أكبر في الانقسام الحزبي المتزايد حول هذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. أظهرت دراسة أن نسبة المحافظين والجمهوريين الذين يؤمنون بهذا الأمر قد تراجعت من 50٪ عام 2001 إلى 30٪ عام 2010، بينما ارتفعت نسبة الليبراليين والديمقراطيين من 60٪ عام 2001 إلى 70٪ عام2010[1]. وهذا يوضح أن الانتماء السياسي هو واحد من أقوى الروابط مع عدم اليقين الفردي بشأن تغير المناخ والتهديد البيئي، وليس المعرفة العلمية[2]. يسميها هوفمان الحروب الثقافية، ويعتبر قبول الإجماع العلمي الآن بمثابة توافق مع الآراء الليبرالية، مما يؤدي إلى شرخ أكبر في المجتمع الأمريكي، خاصة مع ارتباط هذا الموضوع بمسائل اخرى كالصحة والاجهاض.

**المطلب الثالث: بناء الهوية والمصالح.**

كنظرية في العلاقات الدولية، تقر البنائية بأهمية كل من السمات المادية والمعيارية للنظام الدولي. هذه السمات متشابكة ومترابطة ، وتسلط العديد من الدراسات الضوء على العلاقة المتبادلة بين الهيكل والوكالة وبالتالي، يجادل ويندت بأن الدول تحدد طبيعة الهيكل بناءً على المعاني المحددة اجتماعياً وبين الأشخاص. يشير إدلير Adler (1997) إلى أن الوكالة والفاعلية البشرية تخلق سياقًا اجتماعيًا يتم فيه تعريف معنى الهيكل وإعادة تعريفه باستمرار. كما يؤكد Finnemore على التفاعل بين الهيكل والوكالة، مشيرًا إلى أن البنائية تؤكد على بناء الهياكل الاجتماعية من قبل الوكلاء وكذلك الطرق التي تؤثر بها هذه الهياكل بدورها على الوكلاء وإعادة بنائها.[3]

تساعد البنائية باحثي العلاقات الدولية على فهم التهديد البيئي كعملية اجتماعية، أي كيف أن هذا الموضوع احتل أهمية داخل المجتمع المحلي والدولي، كما يوفر نطاقًا لتحليل الفواعل غير الحكومية، التي أصبحت حاسمة في صياغة السياسة البيئية.

كمسألة علمية، إن التهديد البيئي له قواعده وأسبابه وآثاره التي تم تصميمها من خلال الأبحاث في العلوم الطبيعية، ومع ذلك، هناك تناقض ناتج عن هذه الثروة المعرفية، لماذا لم يؤد هذا الكم المعرفي الهائل إلى الارتباط مع السياسة، بل غالبا ما له صبغة علمية بحتة.

---

[1] Aaron McCright and Riley Dunlap, "The Politicization of Climate Change and Polarization in the American Public's Views of Global Warming, 2001-2010," **The Sociological Quarterly** (2011).
[2] Wouter Poortinga et al., "Uncertain Climate: An Investigation into Public Skepticism About Anthropogenic Climate Change," **Global Environmental Change**,( August 2011).
[3] Tim Pfefferle, Climate Change Through a Constructivist Prism**, E-International Relations** (2014), https://www.e-ir.info/2014/06/18/climate-change-politics-through-a-constructivist-prism/ (Consulté le 18/05/2022)

تناقش هاس HAAS ثلاثة أسباب محتملة لهذا النقص في الأدلة العلمية في استجابات سياسية مناسبة:

أولاً: يمكن للعلم أن يشير إلى مشكلة، في سياق الإدارة البيئية، لكنه غير كاف في توفير حل، لأن الحلول يجب أن تأتي من خلال عملية سياسية.

ثانيًا: كما قال روبرت كوكس: النظرية دائمًا لشخص ما، ولغرض ما، [1]للعلم هدف وجمهور معين، في كثير من الحالات، يتألف هذا الجمهور من علماء آخرين.

أخيرًا، يسلط هاس الضوء على أن الاعتبارات السياسية عمومًا تدخل في تقييم النتائج العلمية التي تؤثر على الترجمة النهائية للعلم إلى سياسة. وهذا الانقسام بين ما هو علمي وما هو سياسي سببه ما ذكرناه من قبل من ميول أيديولوجية وثقافية وتاريخية.[2] في حين أن التهديد البيئي ظاهرة موضوعية موجودة في العالم، فمن المهم كيف يدركها الأشخاص.

بالنظر إلى أن النهج البنائي يقدّر كلاً من السمات الفكرية والمادية للعلاقات الدولية، فإن الناتج المحلي الإجماليGDP هو بناء يمكن أن يكون مثالاً جيدًا للحقائق الاجتماعية. يعرّف RUGGIE الحقائق الاجتماعية على أنها "تلك الحقائق التي يتم إنتاجها بحكم موافقة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على وجودها"[3]

إذا تم قبول فكرة أن تغير المناخ ناتج عن أسباب بشرية، فإن النتيجة الطبيعية هي أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع لها تأثير مباشر على مدى تغير البيئة، وبالتالي، كيف تقيس المجتمعات الرفاهية أمر أساسي لأي فهم للعلاقة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والتغير البيئي العالمي. داخل الدول الغنية الحديثة، يتخذ هذا القياس عادة شكل الناتج المحلي الإجماليGDP.

مع التوسع في الإنتاج على أساس نية نمو الناتج المحلي الإجمالي، يصبح التخفيف من تغير البيئة عائق على الرفاهية بمعنى أنه قد يقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، وبالتالي، فإن بناءه كحقيقة اجتماعية يلعب دورًا حاسمًا في السياسة البيئية.[4]

---

[1]Robert Cox On World Orders, Historical Change, And The Purpose Of Theory In International Relations**, Theory Talks**. https://www.files.ethz.ch/isn/155098/Theory%20Talk37_Cox.pdf

[2] Harthmann, op.cit., P.38.

[3] Pfefferle, op.cit.

[4] Ibid.

**المطلب الرابع: مجتمعات المعرفة.**

المجتمعات المعرفية الإبستيمية، ومجتمعات السياسة، وتحالفات المناصرة، وشبكات القضايا هي من بين مجموعات المعرفة الرئيسية المحددة في الأدبيات البنيوية. على الرغم من وجود تداخل بينهما، إلا أن تنوع الأشكال يعكس حقيقة أن قضية معينة أو مجالات سياسية تختلف بشدة من حيث الفاعلين والمصالح والمؤسسات المعنية.

- المجتمعات المعرفية الإبستيمية: كنور-سيتينا Knorr-Cetinaعالمة اجتماع بنائية، هي أول من صاغ هذا المصطلح، حيث تقول: "هذه المجموعات من الترتيبات والآليات، مرتبطة من خلال التقارب والضرورة والتزامن التاريخي، والتي تشكل، في مجال معين كيف نعرف ما نعرفه "[1].أما هاس، فتصفهم بأنهم "حاملو الحقائب المعرفية للتحليلات البنائية للسياسة والأفكار" ويضيف أنها "قناة رئيسية يتم من خلالها تطبيق المعرفة التوافقية حول الروابط غير الرسمية لتشكيل السياسة وتنسيق السياسات"[2]
- مجتمعات وتحالفات وشبكات السياسة: تطور هذا المفهوم بشكل أساسي من الاقرار بأن المؤسسات شبه الخاصة كانت غالبًا تحل محل الأدوات الديمقراطية التقليدية في عمليات صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. هم أكثر مؤسسية من المجتمعات المعرفية، وأكثر اهتمامًا بآليات الحكم الملموسة، بدلاً من إنتاج المعرفة في حد ذاته.

فهم "مجموعات عملاء قوية" حول قضايا مثل المسائل الصناعية[3]، ووفقًا لـ SABATIER AND JENKINS SMITH (1993) فهم يتألفون من " الفاعلون من مجموعة متنوعة من المؤسسات العامة والخاصة على جميع مستويات الحكومة الذين يشتركون في مجموعة أساسية من المعتقدات (أهداف السياسة بالإضافة إلى التصورات السببية وغيرها) والذين يسعون إلى التلاعب بقواعد وميزانيات وموظفي المؤسسات الحكومية من أجل تحقيق هذه الأهداف مع مرور الوقت "[4]

[1] CETINA, KARIN KNORR. **Epistemic Cultures : How the Sciences Make Knowledge**. (Harvard University Press, 1999). https://doi.org/10.2307/j.ctvxw3q7f.
[2] HARTMANN, op.cit., P39.
[3] Timothy O'Riordan, Andrew Jordan, Institutions, climate change and cultural theory: Towards a common analytical framework, Global Environmental Change, (1999). P. 81-93.
https://www.researchgate.net/publication/223742438_Institutions_climate_change_and_cultural_theory_Towards_a_common_analytical_framework
[4] Ibid.

يصفها هيكلوHeclo بأنها "شبكات تأثير"، كما يلاحظ ***"إنه من خلال شبكات من الأشخاص الذين يعتبرون بعضهم البعض ذوي زاد علمي معتبر في مسألة ما، أو على الأقل يحتاجون إلى إجابة لتلك المسائل أن يتم تشكيل وصقل مشاكل السياسة العامة، ومناقشة الأدلة، ووضع الخيارات البديلة_على الرغم من أنه نادرًا ما يتم التحكم فيها بطريقة جيدة التنظيم"***[1]

تُظهر البنائية كيف يتم بناء الأفكار حول العالم، من خلال الخلفيات الأيديولوجية والثقافية والعلمية للأفراد، وتشكل الدول بنية العالم وفقًا لهذه الأفكار. يتم إنشاء شبكات ذات طبيعة علمية لبناء المعرفة، وتعمل المجموعات الأخرى على نقل هذه الأمور إلى المجال السياسي، وبالتالي إلى الساحة الدولية.

## المبحث الثالث: النظرية الخضراء.

في ستينيات القرن الماضي، ازداد الوعي بالأزمة البيئية بعد فكرة "مأساة المشاعات" أو "مأساة العوام" من قبل ويليام فورستر لويدWilliam Forster Lloyd، والتي أشاعها غاريت هاردينGarrett Hardin في كتابه بنفس العنوان، مما يعني أن الإنسان سوف يفرط في استغلال الموارد المشتركة مثل المياه العذبة والأرض ...إلخ. في السبعينيات نظمت الأمم المتحدة أول مؤتمر حول موضوع البيئة والتنمية المستدامة، وبحلول الثمانينيات، ظهرت أحزاب سياسية خضراء، وتم الاعتراف بشرعيته من قبل متخصصي العلاقات الدولية في سنوات الثمانينات. وبالمرور إلى التسعينيات، أصبح موضوع البيئة شائعًا في العلاقات الدولية الذي احتاج أن يركز على الاهتمام النظري والعملي. وهكذا ظهرت النظرية الخضراء بجوانبها ومذاهبها الفكرية المختلفة، وهي النظرية التي تركز على قضايا البيئة حول العالم، وتأثيراتها على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

### المطلب الأول: المركزية البيئية البيولوجية.

طرحت إيكرسلي روبينEckersley Robyn فكرة رفض الأخلاق البشرية لصالح نهج مركزي للإيكولوجيا، أي رفض فكرة وجود الانسان في مركز العالم الأخلاقي. تتمتع المركزية البيئية وفقًا لها بعدد من الميزات: على المستوى التجريبي مثلا، فهي تملك رؤية للعالم على أنه مكون وجودي من العلاقات البيئية بدلاً من الكيانات الفردية[3].

[1] Harthmann, op.cit., P.41.
[2] Ibid.
[3] Robyn Eckersley, « **Environmentalism and Political Theory : Toward an Ecocentric Approach** », (Sony Press, 1992). P. 49.

فهي ترى أن جميع الكائنات جزء لا يتجزأ من العلاقات البيئية،[1] مما يؤدي إلى فكرة أنه لا توجد معايير مقنعة يمكن استخدامها للتمييز بشكل صارم وسريع بين البشر وغير البشر لذلك، من الناحية الأخلاقية، نظرًا لعدم وجود سبب مقنع للتمييز بين البشر وبقية الطبيعة، يجب أن يمتد المشروع التحرري الواسع ليشمل الطبيعة غير البشرية. في ظل هذا المشروع، تتمتع جميع الكيانات باستقلالية نسبية، ضمن العلاقات البيئية التي تكون جزءًا لا يتجزأ منها، وبالتالي لا يتمتع البشر بحرية السيطرة على بقية الطبيعة.

إن للمركزية البيئية أربع سمات أخلاقية مركزية عن المواقف الأخلاقية الأخرى الممكنة تجاه البيئة:[2]

- أولاً، إنها تعترف بالنطاق الكامل للمصالح البشرية في العالم غير البشري، بدلاً من المصالح الاقتصادية الضيقة في استخدام الموارد.
- ثانيًا، تعترف بمصالح المجتمع غير البشري.
- ثالثًا، تعترف بمصالح الأجيال المستقبلية من البشر وغير البشر.
- أخيرًا، تتبنى منظورًا كليًا وليس جزئيا، أي أنها تقدّر السكان والكائنات والنظم البيئية والمحيط البيئي ككل، وكذلك الكائنات الحية بشكل فردي[3].

ومع ذلك، فإن الكثيرين يتحدون وينقدون المركزية البيئية كعنصر ضروري وصفي للأيديولوجية الخضراء، وما إذا كانت أساسًا مناسبًا أو مرغوبًا فيه لنظرية سياسية. من الناحية المعيارية، على سبيل المثال، يجادل البعض لمركزية بشرية "ناعمة" كأساس للسياسة الخضراء، ويرون أن الاحترام المناسب للإنسانية بدلاً من تصنيفها تمامًا كأي نوع آخر قد يؤدي في الواقع إلى احترام الأنواع الأخرى أيضًا[4].

**المطلب الثاني: حدود النمو.**

نقطة أخرى يؤمن بها بعض أنصار النظرية الخضراء هي حدود نمو المجتمعات البشرية، ويكمن هذا التسارع في النمو الاقتصادي، والنمو السكاني في المجتمعات الإنسانية.. لقد رأوا أن النمو المتسارع والسريع يؤدي إلى النفاذ السريع للموارد لإطعام الناس أو لتوفير المواد الخام لاستمرار النمو الصناعي، وفي الوقت نفسه، تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة لاستيعاب النفايات الناتجة عن القطاع الصناعي. هذا المسار السريع للمجتمعات الصناعية من شأنه أن يسبب للبشر تجربة "التجاوز والانهيار"، أي التطور

[1] Ibid.
[2] Ibid. P.51.
[3] Ibid., P.46.
[4] Scott Burchill (ED), « Theories of International Relations », (Ed 3, Palgrave Macmillan, 2005). P.239.

والنمو السريع إلى حد عدم قدرة البيئة على توفير كمية المواد اللازمة للتعامل معها، ولا تكون قادرة على امتصاص الكميات الهائلة من المخلفات الصناعية، مما تؤدي إلى انهيار المجتمعات البشرية.[1]

يستنتجون أن النمو السريع أمر مستحيل في نظام محدود، ويستندون إلى ثلاث حجج مهمة لاعتقادهم:

- أولاً، لن تنجح الحلول التكنولوجية، فقد تؤجل الأزمة لكنها لا تستطيع منع حدوثها في مرحلة ما.
- ثانيًا، تعني الطبيعة المتسارعة للنمو أن "الأخطار المخزنة على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا يمكن أن يكون لها فجأة تأثير كارثي".
- وأخيرًا، فإن المشاكل المرتبطة بالنمو كلها مترابطة، وببساطة التعامل معها قضية تلو الأخرى سيعني أن هناك آثارًا غير مباشرة مهمة من قضية إلى أخرى؛ قد يؤدي حل مشكلة تلوث واحدة فقط إلى تغيير الوسيلة التي يتم من خلالها نقل التلوث، وليس تقليل التلوث بشكل عام.

ويذهب عدد من الباحثين في هذا المجال لتبني فكرة "البصمات الإيكولوجية" التي تعني بأن الإنسانية قد تجاوزت حدود الأرض في تحمل وامتصاص آثار النشاط الإنساني. حيث أن الانسان يستغل من الموارد من أكثر مما يمكن تجديده.

**المطلب الثالث: اللامركزية البيئية.**

من أهم الافكار النابعة من سياسة الخضر هي اللامركزية، والتي تعني "التفكير على مستوى عالمي والفعل على مستوى محلي"، يؤمنون بأن المشاكل البيئية الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الانسانية له أثر بيئي يتخطى الحدود السياسية للدول، بل تحدث على مستوى عالمي، فالاستجابة يجب أن تكون عن طريق تجاوز الأنظمة السياسية وإقامة اخرى عالمية، يكون النشاط محليا في كل جهات العالم موحدا للتغلب على تلك المشاكل.

والدول حسبها، لا تستطيع الوصول إلى الاستدامة، فهي تقدم حجة مفادها أن الدولة كبيرة جدا وأصغر في الوقت نفسه من أن تتعامل بفعالية مع هذه المشكلات، وهناك حاجة إلى هياكل إقليمية وعالمية جديدة لتعاون وتنسيق الاستجابات الفعالة. فكرة أخرى هي الاستبداد المركزي، الذي يتبع فكرة مأساة

[1] Ibid. P.240.

المشاعات، ويشير إلى أن الموارد المشتركة ستُستخدم بشكل مفرط، ويجب إجراء تغييرات في السلوك بواسطة الهياكل السياسية العالمية من أجل الوصول إلى الاستدامة.

أحد أشهر الشعارات السياسية الخضراء هو "فكر عالميا، تصرف محليا" ولقد طرحوا حلاً، وهو "الحل الأناركي"، الذي تبناه الخضر كأفضل تفسير لآثار حدود النمو. وهذا يعني أنهم يتصورون شبكات عالمية لمجتمعات صغيرة تعتمد على نفسها. ستكون العلاقات داخل المجتمعات تحررية، تشاركية، ومتساوية؛ والتي لا تحيد الجشع والطمع البشري وتضع حدًا له فحسب، بل توجه الطاقات البشرية أيضًا من خلال ظهور العلاقات الاجتماعية الهرمية إلى الإنتاجية والاستهلاك. يُنظر أيضًا إلى هذه المجتمعات التي تعتمد على نفسها على أنها أممية في التوجه: فهي ليست معزولة عن المجتمعات الأخرى، بل من نواحٍ عديدة يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من شبكات علاقات الالتزامات والتبادلات الثقافية وما إلى ذلك. إنهم يعتقدون أن الاعتماد على الذات وصغر حجم هذه المجتمعات يقصران قنوات التغذية الاسترجاعية، لذلك من الأسهل الاستجابة بسرعة قبل أن تصبح الاضطرابات شديدة.[1]

إذن، فإن التركيز على ثلاثة نقاط: المركزية البيئية، حدود النمو واللامركزية، يبين الأفكار الأساسية للنظرية الخضراء، التي من خلالها يسعى الخضر لإقامة نظام يضع حدا للمشاكل البيئية، ويعمل على الشراكة المحلية والعالمية بين المجتمعات الصغيرة للصد السريع والفعال لتلك المشاكل.

[1] Ibid. P.241.

## خاتمة الفصل:

نختم هذا الفصل بالنظر إلى أهم الأفكار المطروحة، حيث عالجنا فيه فكرة انتاج المعرفة، بداية بأفكار ميشال فوكو التي ترمي لإثبات وجود علاقة بين السلطة والمعرفة، حيث أن السلطة تنتج المعرفة أو ما يسميه هو بنظام الحقيقة، لتقوم بالتغلغل في جميع مستويات المجتمع وبث تلك المعرفة، لتصبح فكرة مشتركة يحملها الأفراد، وربطنا هذا بالبيئة عند التطرق لفكرة السلطة الحيوية التي بموجبها يتم التحكم في الجماعات الانسانية ورؤيتها على أنها جزء من النظام البيئي العالمي، وإدماج هذا النظام البيئي في مؤسسات الدولة؛ ثم البنائية في دور البنى في تشكيل الأفكار وزرعها في النظام العالمي، عن طريق تشكيل المعرفة وربطها بالبنى الاجتماعية، الاقتصادية فالسياسية، وذلك بواسطة مختلف جماعات المعرفة. وأخيرا، تكلمنا عن المعرفة المنتجة في صلب موضوعنا، وهو البيئة، حيث أشرنا لأبرز أفكار النظرية الخضراء، التي ينادي بها الخضر، من نظام بيئي مركزي، يدرج مصالح الأنواع غير البشرية ويحد من حرية البشر الزائدة، ومن فكرة أن الانسان له الحق في التحكم الكامل في الموارد الذي غالبا ما يكون غير منصف للأنواع الأخرى، إلى فكرة اللامركزية التي تقول بإنشاء جماعات محلية مترابطة فيما بينها تشكل العالم، تكون أصغر من الدول، تعمل فيما بينها، وتكون الحلول من أجل البيئة فيها أسرع وأنجع.

# الفصل الثاني:

# الأمن البيئي، من الأوساط المعرفية إلى السياسية.

## تمهيد الفصل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى العلاقة بين المعرفة _البيئية_ والسلطة السياسية، وكيف تنتقل هذه المعرفة عبر مختلف القنوات إلى الأوساط السياسية. سنكتشف مختلف الدوائر التي توصل معارفها ودراساتها إلى السياسة، من أجل أهداف معينة، من منظمات خاصة وباحثين سياسيين منتمين لمنظمات الفكر بخلفيات إيديولوجية معينة. وسنبرز وجود فجوة بين النظرية والتطبيق.

سنرى تبلور الوعي البيئي وتسييس القضية البيئية في العالم، وخاصة في الأوساط الأمريكية، من المستوى الاجتماعي إلى المستوى السياسي، ومختلف التفاعلات بينهما، عبر الخطابات والإعلام والدراسات.

## المبحث الأول: ناقلي المعرفة في حقل الأمن البيئي.

إذا كان البحث عن "الأمن البيئي" محادثة، فإن السؤال هو كيف يتم إجراؤها وكيف يشارك الفاعلون فيها. أصبح الأمن البيئي ممكنًا من خلال دور حاملي المعرفة الذين يتداولون ويعملون في نهج المعرفة والسياسة من خلال نقل أفكارهم ومواردهم. نركز على هؤلاء الناقلين كونهم باحثين أكاديميين أو باحثين سياسيين أو مستشارين أو خبراء. من الصعب أحيانًا التمييز بين أنشطتهم بشكل جيد لدرجة أننا نتحدث عن لاعبين حقيقيين للمعرفة والذين يتمثل التحدي الرئيسي لهم في التوفيق بين المجالات المختلفة. تنبع هذه الملاحظات من إدراك أن "الأمن البيئي" كمحادثة ليست نتيجة الإنتاج العلمي وحده[1]. حيث أن الأدبيات الرمادية*، مثلها مثل الأدبيات العلمية، لها أهمية كبيرة في إنتاج المعرفة، ولا يمكن الفصل بينهما أحيانا.

### المطلب الأول: السياق الاجتماعي والسياسي لمنتجي المعرفة.

نظرًا لاستقلاليته (النسبية)، يتميز المجال العلمي بالباحثين الذين "لا يميلون إلى وجود عملاء محتملين آخرين غير منافسيهم وأقرانهم، أي أنه في حقل علمي مستقل، أي في مجال علمي مستقل، لا يتوقع منتج معين الاعتراف بقيمة منتجاته إلا من قبل المنتجين الآخرين*، الذين هم أيضًا منافسون له "[2]. وكما يشير ويفرWeaver، فإن حقيقة أن الأمن البيئي هي في الأصل جزء من تخصص العلاقات الدولية تنطوي على تفاعلات مكثفة مع جهات فاعلة من خارج الأكاديمية، لأنه يعتقد أن العوامل الاجتماعية والمؤسسية تؤثر على تكوين المعرفة في تخصص العلاقات الدولية. يقول:

***"تؤطر القوى السياسية الإنتاج الأكاديمي وشروطه وتأثيره، وهذا الإنتاج بدوره يدخل في الصراعات السياسية حول الأمن وقضايا مجتمعية أخرى. ومع ذلك، فإنه ليس سياسيًا بشكل كافٍ أن يكون لدينا صوروا سعة النطاق للمصالح والأجندات والافتراضات، لأننا بحاجة إلى فهم كيفية اتخاذ القرارات في تلك المرحلة بالذات لما يتم إنتاج العمل الأكاديمي. وهنا، تتقاطع مجموعتان متزامنتان من المطالب: الاعتراف الأكاديمي بالأقران والأهمية السياسية. تتكثف سياسات الدراسات الأمنية في لحظات اتخاذ***

---

[1]Saublet Sarah, La Construction de La Menace Environnementale : Une Conversation entre Savoir et Pouvoir, Thèse de Doctorat, (Université de Montréal : Département de Science Politique, 2016). P.35.

*الأدبيات الرمادية هي المعرفة والأبحاث المنشورة من قبل المنظمات خارج الدوائر الأكاديمية والنوزيع التجاري.

*المنتج هنا هو الباحث، والمنتوجات نعني بها الأبحاث والمعارف والأفكار التي ينتجها مع أقرانه من المنتجين.

[2] Wæver, Ole. "Towards a Political Sociology of Security Studies." **Security Dialogue** 41, no. 6 (December 2010) : P.95 https://doi.org/10.1177/0967010610388213.

***القرار فيما يتعلق بالمنشورات (والعروض التقديمية الشفوية): حول ما يجب كتابته، وقوله، وقبوله للنشر، ومن يجب توظيفه وتمويله، ومن يجب الاستماع إليه والاستشهاد بالقرارات التي يتخذها العلماء وصانعو السياسات والمؤسسات والصحفيون وغيرهم الكثير".***[1]

إذن، فإن بناء التهديد البيئي والبحث حول الأمن البيئي لا يأتي فقط من محادثة بين الباحثين في السياق الأكاديمي، ولكن أيضًا من محادثة بين هذا السياق والسياق الاجتماعي والسياسي الأوسع. وبالتالي، فإن هذه المحادثة وهذا المسار تعتمد على كل من الموارد الأكاديمية وغير الأكاديمية.

لا يمكن أن يتم تطوير البحث، سواء أكان علميًا أم لا، في فراغ هيكلي أو اقتصادي[2]. بمعنى آخر، يعتمد ظهور الأبحاث حول الأمن البيئي على الهياكل التنظيمية (مراكز الأبحاث والجامعات ومراكز الفكر) والموارد المادية (التمويل) والدعم المؤسسي (منصات الاتصال) والشبكات. تسلط هذه الموارد الضوء على الجسر بين العلم والسياسة حيث أن الباحثين ينتمون إلى المؤسسات التي تمولها والتي لا تكون بالضرورة أكاديمية (دعم مالي مقابل كتابة تقرير، على سبيل المثال).

أظهرت دراسة Saublet Sarah أن الباحثين الذين يشاركون في إنشاء بيئة آمنة هم في الغالب من أمريكا الشمالية أو ينتمون إلى نظام جامعات أمريكا الشمالية. تم تسييسهم اجتماعياً في سياق نهاية الحرب الباردة، ويتمتع هؤلاء الباحثون بمهنة أكاديمية متداخلة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتخصصات الأخرى مثل الجغرافيا.[3]

نضيف أيضًا حقيقة أن الباحثين في مجال الأمن البيئي يتطورون في سياق الوعي البيئي، أي أن حداثة الموضوع تسمح لهم بترك بصمة مهمة على خيارات البحث ورسم الطريق لأقرانهم من الأجيال القادمة من الباحثين. فهذه المسارات الفردية لها تأثير في بناء الأمن البيئي.

**المطلب الثاني: الفجوة بين العلم والسياسة.**

في عام 2012، نشر معهد النظرية والتطبيق للعلاقات الدولية The Institute for the Theory and Practice of International Relations بجامعة ويليام وماريWilliam & Mary في فيرجينيا نتائج مسح شامل كجزء من مشروع التدريس والبحث والسياسة الدولية (TRIP). يحلل المشروع العلاقات بين النظرية

[1] Ibid.
[2] Buzan, Barry, and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (Cambridge : Cambridge University Press, 2009). P. 60.
[3] Saublet, op.cit., P. 33.

والتطبيق والفجوة بينهما. الفجوة التي نتحدث عنها هي تلك بين الأكاديميين والسياسيين. والتي تمثل صعوبة إطلاق دراستهم في المجالات السياسية.[1]

كشفت الدراسة أن 37٪ من المتخصصين في العلاقات الدولية في 20 دولة شملها الاستطلاع (أكثر من 3500 مشارك) يعتبرون أن هذه الفجوة تتسع. يعتقد 39٪ منهم أنها مستقرة منذ ثلاثين عامًا. النتائج أعلى في أمريكا الشمالية. وأقل من 1٪ في كندا والولايات المتحدة يعتبرون أن هذه الفجوة غير موجودة، وبالتالي فإنها أقلية صغيرة جدا مقابل من يؤمنون بوجودها. وتوضح هذه النتائج اعتقادًا حقيقيًا في الانفصال بين العالمين.[2]

يشير العديد من الباحثين الأكاديميين إلى "الانفصال المزمن" بين العالم الأكاديمي والعالم السياسي. خلال المقابلات التي أجرتها صوبلي سارة مع عدد من الباحثين الأكاديميين، سألت عما يمكن أن يفسر، وفقًا لها، استمرار الخطابات التحذيرية حول الروابط بين تغير المناخ والصراعات على الرغم من وجود الكثير من الأدبيات الأكاديمية التي إما تتناقض أو تنتقد هذا الكلام. وجدت أن الباحثون يأسفون ويتذمرون من استمرار الخطابات التحذيرية في الممارسة العملية بينما الرسالة الأكاديمية أكثر دقة وأوسع من النظرة الضيقة لتلك الخطابات. تُظهر ذلك من خلال مقاطع من المقابلات، مثل هذا المقطع: "السياسيون يتحدثون إلى الناس الذين يخبرونهم بما يريدون سماعه! هناك انفصال مزمن. عالم السياسة مهتم بحل المشكلات. السياسيون العلميون مهتمون بالتفسير."

يخبرنا باحث آخر مدى صعوبة نقل الفروق الدقيقة ومختلف تشعبات القضية إلى صانعي القرار الذين ليس لديهم الوقت لاستيعاب المؤلفات الأكاديمية التي تتحدث عن الأمر:

***"من الصعب جدًا جمع والإحاطة بالفوارق الدقيقة مع صانعي السياسات الذين ليس لديهم الكثير من الوقت لاستيعاب الأدبيات الأكاديمية. لذا فإن الحجة القائلة بأن الندرة تؤدي إلى الصراعات هي حجة بسيطة وبديهية، ومن السهل على الناس التمسك بها. وبالنسبة للأشخاص المهتمين بحق بتغير المناخ والكوارث البيئية فإنهم أيضًا يميلون إلى رؤية الأشياء من منظور كارثي. لكني أعتقد أن الناس يريدون صورة بسيطة للغاية وصانعي السياسات، خاصة، يحبذون الإجابة بنعم أولا، لأنها مريحة."***[3]

[1] https://www.wm.edu/offices/global-research/trip1/index_full.php (Consulté le 26/05/2022).
[2] Daniel Malinia (ED), **TRIP Around The World : Teaching, Research, and Policy Views of International Relations Faculty in 20 Countries**, Teaching, Research and International Policty (TRIP) Project, The Institute for the Theory and Practice of International Relations The College of William and Marry Williamsburg (Virginia, 2012).
[3] Saublet, op.cit., P.119.

نلاحظ رؤية سائدة تسمى "حل المشكلات" للباحثين (أمريكا الشمالية) في مجال العلاقات الدولية، واستهلاكًا لقوة الأفكار المزعجة والتي يسهل استيعابها:

***"ليس من الواضح أن السلطة تريد أن تسمع من الأوساط الأكاديمية إلا إذا كانت تقول ما الذي تريد السلطة أن تسمعه. كما أنه ليس من الواضح أن السياسيين يستمعون لأفكار جديدة أو تفسيرات جديدة. بدلاً من ذلك، فهم يرتبطون بالأفكار تمامًا كما يفعل المستهلكون مع السوبر ماركت: يبحثون عنها ويختارون مزيج الأفكار الذي يناسبهم ويساعدهم على تحقيق مراجع سياساتهم الحالية."***[1]

نلاحظ أن الباحثين (غالبًا الباحثين السياسيين مثل Homer Dixon) الذين يدعمون وجود التهديد البيئي أو النزاعات المناخية هم أولئك الذين يناقشون الفجوة بين العالمين السياسي والأكاديمي على أقل تقدير. على العكس من ذلك، فإن الباحثين الذين تكون حجتهم في المقام الأول عبارة عن حذر وتهديد يصرون على هذه الفجوة، وأحيانًا ينددون ويرفضون قرب أقرانهم الآخرين من العالم السياسي على الرغم من رغبتهم في أن تكون دراساتهم مفيدة وإمبريقية أيضا. نلاحظ القرب، على سبيل المثال، في خطاب بيل كلينتون في عام 1994، عندما أشار إلى عمل هومر ديكسون: "... لقد استحوذ انتباهي العديد من الأشياء التي كانت في تلك المقالة، والمعاملة الأكاديمية لنفس الموضوع من قبل الأستاذ هومر ديكسون ... ". يستخدم هذا المثال لإظهار أن نوعًا معينًا من الحجة والأفكار تسود وتطغى في المجال السياسي. كما أنها تستخدم لتغذية النقد بأن أبحاث الأمن البيئي نشأت عن علاقة تواطؤ بين إدارة كلينتون في أوائل التسعينيات وبعض الباحثين الذين يمثلهم هومر ديكسون..

الفكرة التي توضح ذلك هي رؤية "من النظرية إلى الممارسة"، التي تصورها Beaulieu-Bossard، من خلال هذه الأخيرة، "يتم إنتاج المعرفة بشكل مستقل عن مواضيعها في مجال علمي، ثم يتم نقلها أو نشرها كمعرفة جاهزة في" حزمة "إلى السياسات".

تعتبر هذه الفكرة الأمن البيئي من بدايته على أنه برنامج بحثي يهدف إلى حل المشكلات المتعلقة بتغير المناخ والعلاقات الدولية. يقدم الباحثون أنفسهم كأطباء: "إنهم يميلون أيضًا إلى تجسيد دورهم من خلال فهم باحثي العلاقات الدولية كأطباء يعالجون مشاكل العالم"[2]

يستخدم الباحثون أنفسهم استعارات مثل السرطان للتأكيد على الأهمية الحيوية لمحو "التهديد" البيئي. يوضح هذا المقتطف من مقابلة أجرتها صوبلي مدى انتشار هذا المنطق:

[1] Ibid., P.120.
[2] Ibid., P.122.

**"المشاكل البيئية تزداد سوءًا. هناك عو اقب واضحة جدًا لهذه المشاكل. سوريا هي مثال على ذلك حيث تلعب العوامل البيئية دورًا قويًا. ويمكنك الذهاب إلى الكثير من بؤر التوتر حيث يكون هذا صحيحًا. إذا كان تغير المناخ يزداد سوءًا، ماذا سنفعل؟ ستكون هناك مطالب لتفعيل سياسات. وخلاصة القول: ستؤدي الضغوط المقترنة بالعوامل الأخرى إلى عالم أكثر عنفًا. كيف سنمنع ذلك؟ "[1]**

نستخلص النقطة التي مفادها أن الأمن البيئي كحقل علمي يشهد على الفصل بين العلم وبقية العالم الاجتماعي، عندما يذكر الباحثون الفجوة، والتي تعتبرها صوبلي خيالية، فإنهم يشيرون إلى الحد بين المجال العلمي والسياسي. فوجود وسيط ضروري لربط هذين العالمين، نراه في العلاقة الثلاثية التي تسمح بوجود التهديد البيئي، حيث تلعب مراكز الفكر ومؤسسات البحث غير الأكاديمية الأخرى دورًا رئيسيًا.

**المطلب الثالث: مراكز الفكر Think Tanks كوسيط بين النظرية والتطبيق.**

صُممت مؤسسات الفكر والرأي كوسيط بين النظرية والتطبيق، وهي تنقل الأفكار بتنسيق يسهل على السياسيين الوصول إليه. إنهم ليسوا وسطاء فحسب، بل يطالبون أيضًا بوضع منفصل عن الأماكن الاجتماعية الأخرى، بينما يستمدون مواردهم منهم (الإعلام والسياسة والأكاديميين). لذلك، وبعيدًا عن كونها مجرد أحزمة نقل، فإن مراكز الفكر هي أيضًا أماكن مميزة لإنتاج المعرفة. من ناحية، يساهمون في ترسيب التهديد البيئي، من ناحية أخرى، يتنافسون مع الإنتاج العلمي. في تصور الفجوة، تحاول المؤسسات الفكرية احتلال مساحة خاصة ومتميزة.

يمكن تحديد خاصية البينية(L'intermédiarité) في خطاب مراكز الفكر. على سبيل المثال، يخصص المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IIDD) برنامجًا لثلاثة موضوعات: التكيف مع المناخ، البيئة_بناء الصراع والسلام، والأمن الغذائي. حيث عرّف خبيران من برنامج البيئة والصراع المعهد الدولي للتنمية المستدامة على أنه وسيط بين العالم الأكاديمي والعالم السياسي:

"إنها مؤسسة بحثية لأبحاث السياسة. نحاول الحفاظ على موقفها مع الأوساط الأكاديمية. نحن ندرك أن الرسالة الأكاديمية ليست مخصصة لعالم السياسة. نحاول أن نلعب دورًا صغيرًا في القيام بذلك"

"حاولت IIDD دائمًا وضع نفسها كجسر بين العالم الأكاديمي وعالم السياسة. خذ اللغة الأكاديمية وقم بترجمتها إلى شيء يمكن لعالم السياسة أن يرتبط به "[2]

تواجه مؤسسات الفكر والرأي التحدي المتمثل في إجراء "بحث جيد" يتم توجيهه «للأشخاص المناسبين". على هذا الأساس، تم إنشاء مركز المناخ والأمن (CCS) في واشنطن في عام 2003. أجرى مؤسسو

[1] Ibid.
[2] Ibid., P. 125.

هذا الأخير دراسة رسمية لتحديد وتسليط الضوء على الاحتياجات المتعلقة بتحديات التفكير في العلاقة بين المناخ والأمن. إنهم يبررون وجود هذا المركز بـ "الرغبة القوية" وكذلك "المطلب الحقيقي" للحوار بين وسائل الإعلام والحكومات والعالم الأكاديمي. كما قال أحد مؤسسي المركز:

**"كانت هناك حاجة إلى كل من البحث ونشر البحوث الخاضعين لتقييم الباحثين في شكل يسهل الوصول إليه من أجل اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسات. وكان مجتمع الممارسين، إذا صح التعبير، حريصًا جدًا على ضرورة وجود منظمة أو بنية أساسية لمشاركة المعلومات، ووضع جداول أعمال البحث، وبالتالي المساعدة في تطوير أفكار السياسة "[1]**

تُعرِّف CCS نفسها على أنها مؤسسة فكرية تروج لإنتاج أدوات تنبؤية في خدمة التكنوقراط الذين "يريدون أن يعرفوا ماذا يفعلون". وبالتالي، فإن الهدف هو توفير سيناريوهات المخاطر المحتملة لتحسين عملية التخطيط الأمني. وتسلط الضوء على دورها "كمسهّل" من خلال اختيار عمل تثقيف السياسيين بشأن التدابير الصحيحة التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ[2]. بصرف النظر عن أشكالها التنظيمية، تشارك العديد من المعاهد أو المراكز في إنتاج الأفكار ونشرها. بالاشتراك مع معهد المراقبة العالميةWorld Watch Institute ومعهد الموارد العالميةWorld Resource Institute، يتم تقديم معهد المحيط الهادئPacific Institute كمترجم وكركيزة للبحث حول الروابط بين البيئة والأمن والاقتصاد.[3] هدفهم هو ترجمة المعرفة إلى سياسات واقعية.

**"ما يهمنا هو تأثيرنا على السياسة. إننا نقوم بالكثير من العمل مع صانعي السياسات ووسائل الإعلام. أعني، أهدافنا هي 1) تحديد المخاطر و2) الحد منها. إذا كان هناك خطر نشوب نزاع على كيف يمكننا تقليله؟ عندما تكون هناك مشكلة مائية في البيت الأبيض، يتصلون بنا. عندما يريد الجيش معلومات موجزة حول النزاعات المتعلقة بالمياه، يتصلون بنا. لدينا تأثير كبير ولكن هذا لا يظهر في الاستشهادات. الاقتباسات شيء واحد، لكنها تختلف عن التأثير. أعتقد أننا نستمر في الاحتفاظ اليوم بأكبر قاعدة بيانات حول صراعات المياه. ولم ننشر أبدًا مقالة تمت مراجعتها من قِبل الأقران والباحثين حول هذا الموضوع. لكنها أهم قاعدة بيانات لأي شخص يعمل على حل النزاعات المتعلقة بالمياه "[4]**

معهد الأمن البيئي (IES)، على سبيل المثال، يروج للاجتماعات بين صناع القرار الأوروبيين وعلماء البيئة والعلماء، قبل بناء تعاون نشط مع الجيش. مثل مركز التحليلات البحرية في الولايات المتحدة، أنشأت IES المجلس الاستشاري العسكري العالمي بشأن تغير المناخ (GMACCC) في عام 2009، والذي تهدف رسالته

[1] Ibid., P. 25.
[2] https://climateandsecurity.org/resources/academic-think-tank-and-ngo/ (Consulté le : 26/05/2022).
[3] https://pacinst.org/our-approach/ (Consulté le : 26/05/2022).
[4] Saublet, op.cit., P. 126.

بشكل أساسي إلى التخطيط العسكري من أجل الاستجابة للتداعيات الأمنية لتغير المناخ. وهي تؤثر على نشر المفوضية الأوروبية لأول نص رسمي لها بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ.[1]

موضوع "الأمن البيئي" يتم استثماره أيضًا من قبل المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة (الاستشارات). أدلفيAdelphi، على سبيل المثال (شركة استشارية خاصة ومركز أبحاث)، تلخص خدماتها في ثلاث كلمات رئيسية: "بحث، استشارة، حوار". على عكس الأمثلة المذكورة أعلاه، لا تحدد Adelphi جدول أعمالها البحثي بشكل استباقي، أي تعتمد المنظمة على الطلبات المقدمة إليها. الباحثون في أدلفي هم مستشارون سياسيون. يصف المستشار المسؤول عن مكون الأمن والدفاع هذه الخاصية لأن Adelphi تسعى أيضًا إلى التعاون مع المعاهد الأخرى في العلاقة بين المناخ والأمن.

عملت منظمة أخرى على الحدود بين منظمة غير حكومية ومؤسسة فكرية وشركة استشارية، وهي مؤسسة الأمن البيئي والاستدامة (FESS) على الروابط بين البيئة والأمن في خدمة وكالات المساعدة الإنمائية.

يساهم الأدب الرمادي الناتج عن هذه الهيئات في وجود العديد من مساحات إنتاج المعرفة. من خلال التأكيد أولاً على دورهم كجهاز إرسال، فإنهم يغذون المناقشات ويديمون العلاقة بين المناخ والأمن. إنهم يتقنون علاقتهم مع عالم الإعلام والمجال الاقتصادي، ويضمنون رؤية دائمة. تمكنوا من صياغة عدة أنواع من الموارد التي تعزز مكانتهم بين المجالات الأخرى..[2]

نجد أن بعض المؤسسات البحثية تطرح هوية أكاديمية، وتتعاون بنشاط مع العلماء، على سبيل المثال مركز الأمن المناخيCenter for Climate Security وهو تعاوني وتفاعلي جدا. من خلال طرق عملها، يتم طرح فكرة إجراء "بحوث خالصة" أو "بحوث أولية" (إشارة إلى البحث الأكاديمي). وكمنتديات للنقاش والتفكير، تصر المعاهد على هذين المكونين ولا تتردد في تشكيل مجموعات عمل مع العلماء.[3]

**المطلب الرابع: مراكز الفكر كفضاء فرعي لإنتاج المعرفة.**

يجب إدراك أن مؤسسات الفكر تشارك في الحوار لتشكيل "الأمن البيئي". هم في مكان ما بين النظرية والتطبيق. حيث أنهم يحتلون مكانًا وسيطًا بين هذين القطبين، ولكن أقرب إلى الممارسة منه إلى البحث. بسبب هذه الوظائف التعليمية والإعلامية، يستنتج أنه لا يمكن تمييزها عن مراكز البحث (الخاصة

[1] Changements climatiques et sécurité : recommandations du Haut Représentant sur le suivi du rapport du Haut Représentant et de la Commission concernant les changements climatiques et la sécurité internationale, 2008. https://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/104903.pdf (Consulté le: 26/05/2022).

[2] Medvetz, Thomas. « Les *think tanks* dans le champ du pouvoir étasunien », **Actes de la recherche en sciences sociales**, vol. 200, no. 5, (2013). PP. 44-55.

[3] https://climateandsecurity.org/about/ (Consulté le 26/05/2022).

أو التابعة لجامعة ما). هذا التفاعل بين مؤسسة الفكر والجامعة والسياسة، يدعونا إلى معالجة عدة أسئلة، مثل مع من يتعاونون؟ مع من ينشرون؟ إن حقيقة أن مراكز الفكر ومراكز البحث الأخرى التي تركز على القضايا الأمنية تتناول المسألة البيئية، بالتوازي مع التطورات العلمية والسياسية الأولى، تثير الشك في طبيعتها المستقلة. ومع ذلك، فإن فكرة الوساطة تشير إلى أن مؤسسات الفكر والرأي هي منظمات منفصلة ومستقلة (ماليًا ومعرفيًا).[1]

بالنسبة لتوماس ميدفيتسThomas Medvets، فإن مؤسسات الفكر والرأي هي "منظمات مختلطة تقع في نقطة التقاء بين المجالات السياسية والبيروقراطية والاقتصادية والأكاديمية والإعلامية". "مؤسسات الفكر والرأي تشكل في حد ذاتها مساحة يمكن مقارنتها بالمجال"[2]

في بناء "التهديد" البيئي، نلاحظ إلى أي مدى تتصرف مؤسسات الفكر كمنظمات معرفة (هجينة)، في علاقة وثيقة مع السياسة والإعلام. يدعون مساهمتهم في مجال "الأمن البيئي" من خلال استعارتهم للممارسات الأكاديمية. يؤكد باحثوهم (الباحثون السياسيون)، الذين يشبه مسارهم غالبًا الفاعلين الأكاديميين، الامتثال لبروتوكولات البحث الموثوقة. في الوقت نفسه، تسعى مؤسسات الفكر والرأي إلى التواصل وترجمة نتائجها نحو السياسة من أجل توجيهها في عملها. يتم الكشف عن الارتباط المزيف بالسياسة بشكل خاص من خلال المخطط التنظيمي للمنظمات، حيث ليس من غير المألوف العثور على أعضاء سابقين في المؤسسات السياسية أو العسكرية. لضمان استدامتها، تعمل أيضا بصفتها وكالات اتصال لجذب كل من التمويل واهتمام وسائل الإعلام. ويعد الانتباه كلمة أساسية لتحديد دور مؤسسات الفكر والرأي، نظرًا لأنها تشغل حيزًا بينيًا يتداخل مع المجالات الراسخة (السياسية والعلمية والاقتصادية والإعلامية)، ولكي تتواجد كمجال اجتماعي مستقل، فإن هدفها هو جذب الانتباه. ويُعد الانتباه كلمة أساسية لتحديد دور مؤسسات الفكر، نظرًا لأنها تشغل حيزًا بينيًا يتداخل مع المجالات الراسخة (السياسية والعلمية والاقتصادية والإعلامية)، ولكي تتواجد كمجال اجتماعي مستقل، فإن هدفها هو جذب الانتباه.[3]

[1] Ibid.
[2] Medvetz, op.cit.
[3] Saublet, op.cit., P.37.

إنهم يربطون أنفسهم بطريقة نسبية بهذه المجالات من خلال التلاعب بالعديد من مواردهم (العلمية أو السياسية). وإذا أرادت مؤسسة فكرية تجنب الظهور كجماعة ضغط فقط، فسوف تتعامل مع السياسة من خلال تعبئة مواردها الأكاديمية. ميدفتس يسمي هذا "عمل موازنة لا ينتهي".[1]

تنعكس حقيقة ارتباط مؤسسات الفكر نسبيًا ومؤقتًا بالمجال العلمي في إطار البحث حول "الأمن البيئي". حيث أن العديد من التحليلات والدراسات من مراكز الفكر (الأدب الرمادي) هي جزء من المعرفة المتاحة حول هذا الموضوع. كما نلاحظ أن الفاعلين العلميين في مجال "الأمن البيئي" هم في الغالب من يشاركون في تقارير هذه المراكز، والذين يصبحون مستشارين للمؤسسات الحكومية. يتحدث ميدفتس عن الباحثين السياسيين كفاعلين هجينين، لأنهم مثقفون وأكاديميون من جانب، ولهم القدرة على تحديد المواضيع الخطيرة وقادرون على اكتشاف القضايا الساخنة التي ستلقى صدا كبيرا، و "بيعها" للرعاة، والتحدث عنها لوسائل الإعلام من جانب آخر.

لكنه من الصعب التمييز بين الباحث العلمي والباحث السياسي في المجال الأمني، وهذا يظهر خاصة في مجال الأمن البيئي. حيث يتم إنتاج المعرفة المتعلقة بهذا المجال من قبل المؤلفات والأدبيات العلمية والرمادية، وكلما زاد عدد الأدبيات الرمادية التي ينتجها أناس يتمتعون بزاد علمي قوي ومعترف بهم من قبل أقرانهم، كلما تميل إلى الظهور والرواج.[2]

يجب النظر إلى البناء الاجتماعي لموضوع الأمن البيئي من قبل مختلف الجهات من ثلاث زوايا. الأول يتعلق بالعلماء فيما بينهم. والثاني يهتم بالمنافسة بين العلماء والباحثين السياسيين "غير العلميين". يتناول الثالث كيفية تحديد الباحثين السياسيين لفائدة البحث في مواجهة العلماء "المنفصلين عن الواقع". من خلال احتلال تقاطع المجال العلمي ومجال القوة، يجذب الأمن البيئي كموضوع حدودي الجهات الفاعلة ذات الأهداف المتباينة (المؤسسية، السياسية، المعرفية) هذا التعريف يتناسب مع طريقة تفكيرنا حول البحث حول الأمن البيئي كمحادثة، مسترشدة بتقاطع العديد من القوى الدافعة.[3]

إذا افترضنا أن الأمن البيئي كمحادثة أصبح ممكنًا من خلال تقاطع ثلاث قوى دافعة: الأحداث (الكوارث البيئية على سبيل المثال)، إضفاء الطابع المؤسسي على "التهديد"، والمناقشات الأكاديمية التي تتميز بالمسارات الفردية للباحثين. فإننا نجادل في أن الأمن البيئي هو نتيجة تنقل صانعي وناقلي المعرفة أو

[1] Ibid., P.38.
[2] Ibid., P.39.
[3] Ibid., P.41.

المعنى عبر تخصصات ومجالات مستقلة نسبيًا عن بعضها البعض. نقترح أدناه نموذجين صممتهما صوبلي سارة لتلخيص بحثها. يوضح الشكل 1 تداول الأفكار والتفاعل بين منتجيها. يؤكد الشكل 2 حقيقة أن الأمن البيئي ممكن فقط من خلال عبور أو التقاء ثلاثة أنواع من الممارسات: العلمية (البحث الأكاديمي) غير العلمية (البحث السياسي والخبرة) والسياسة. يوضح الشكل 2 بشكل عام فكرة شبكة الممارسات المترابطة.[1]

الشكل :1 الأمن البيئي، عملية التفاعل بين السلطة والمعرفة.

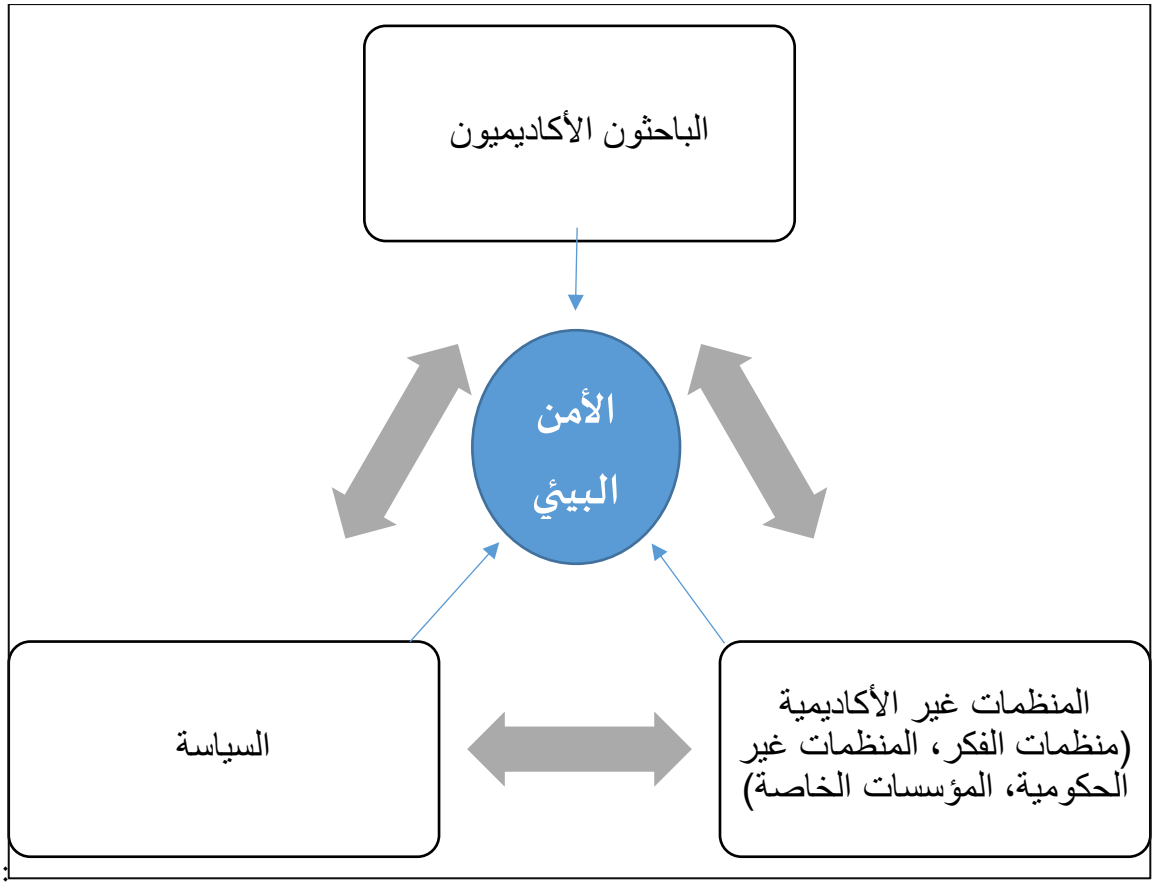


الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على أطروحة صوبلي سارة.

[1] Ibid., P.43.

**الشكل2: الأمن البيئي في التقاطع بين مختلف الحقول.**

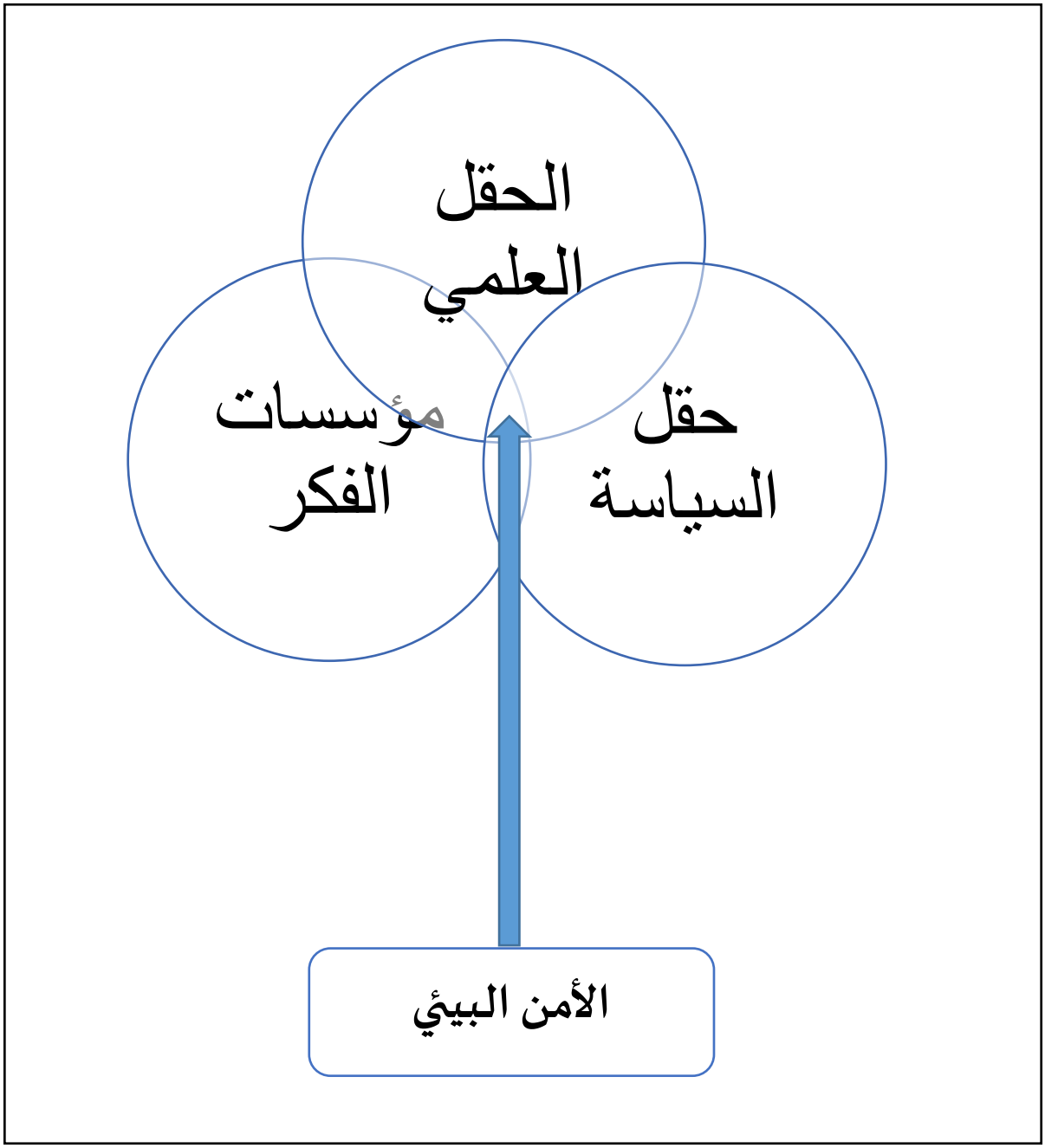


الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على أطروحة صوبلي سارة.

**المطلب الخامس: الصبغة الكمية لحقل الأمن البيئي.**

قامت صوبلي سارة بدراسة كمية لتثبت أن حقل الأمن البيئي موجود إمبريقيا، أي أنه يمكن إعطاء الصبغة الكمية للإنتاج المعرفي الذي يحدد الترابط بين البيئة والأمن. قامت برسم خارطة تحدد فيها تنظيم البحث عن الأمن البيئي، كيف تنظّم، ومن هم الفاعلون الأساسيون في هذا الحقل. وفقًا لرونيفيلتRonnfeldt، يتم تنظيم البحوث البيئية والأمنية على مدار ثلاثة أجيال.[1]

الجيل الأول يركز على دمج العوامل البيئية في مفهوم الأمن، ظهر في أوائل الثمانينيات[2]. أما الجيل الثاني فقد انطلق لتحديد الروابط السببية بين التوتر البيئي والصراعات بناءً على دراسات الحالة. أخيرًا، في نهاية التسعينيات، جدد جيل ثالث الأدوات المنهجية للتحقيق في الروابط بين التدهور البيئي والأمن الدولي.[3]

أظهرت دراستها حسب قاعدة البياناتWeb of Science، وتحليلها ل 492 مقالة، أن نشر المقالات والدراسات المتعلقة بالأمن البيئي لم يكن مهما قبل 1990. حيث أن البدايات ذات وزن بدأت منذ تلك السنة، والتقدم مستمر إلى يومنا هذا، مع ذروات للإنتاج في أوقات معينة تتوافق والأجندات السياسية الدولية. يبين هذا الشكل ذلك الكم المعرفي المنشور خلال فترة ما بين1954 و2014.[4]

---

[1] Rønnfeldt, Carsten F. "Three Generations of Environment and Security Research**." Journal of Peace Research** 34, no. 4 (1997). PP. 473–82. http://www.jstor.org/stable/424868 .

[2] BROWN, LESTER R. "Redefining National Security." **Challenge 29**, no. 3 (1986). PP. 25–32. http://www.jstor.org/stable/40721024.

[3] Hauge, Wenche, and Tanja Ellingsen. "Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways to Conflict." **Journal of Peace Research** 35, no. 3 (1998). PP. 299–317. http://www.jstor.org/stable/424938.

[4] Saublet, op.cit., P.69.

**شكل3 يبين تطور مجال الأمن البيئي حسب عدد المقالات المنشورة والمفهرسة من قبل Wos (1954-2014):**

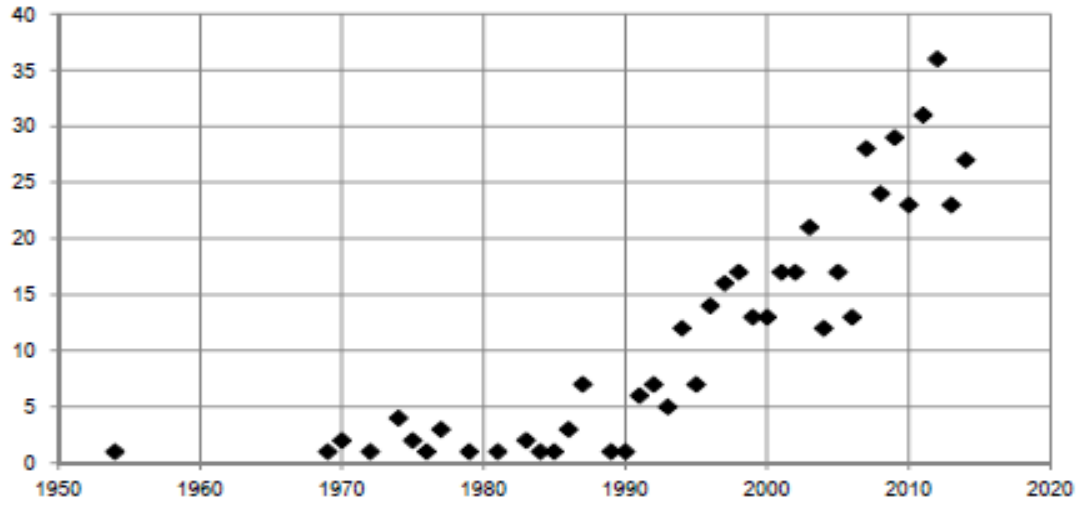


الشكل من إعداد صوبلي سارة.

تُظهر بيانات WoS أن نشر المقالات نشط بشكل خاص بين عامي 1992 و1998. بعد ذلك، نلاحظ ركودًا معينًا حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واعتبارًا من عام 2007، زاد عدد المقالات المنشورة والمفهرسة مرة أخرى.

تحدد صوبلي أيضًا المجموعات والأفراد الذين أنتجوا ونشروا مقالات في هذا المجال في دراساتها البيبليوميترية، من عام 1990 حتى 2014. هناك عدة مجموعات في مركز شبكة البحث، باسم يتكرر: Homer Dixon. وهذا يدل على أن بعض الأفراد الذين ينتجون المعرفة، والذين ينتمون إلى مراكز الفكر، هم في مركز القاعدة الفكرية للبحث في مجال الأمن البيئي. بينما يُنظر إلى تقرير برونتلاند Brundtlandلعام 1987 على أنه معيار في الأدبيات الأكاديمية، يُنظر إلى هومر ديكسون على أنه رائد في مجال الأمن البيئي في العلاقات الدولية، وهذا أيضًا يُظهر هيمنة الأدب الرمادي، وتأثيره على السياسات. إذا كشفنا عن هيكل ومحتوى العلاقات الاجتماعية في مجال الأمن البيئي، فإننا نظهر ما يمكن أن يؤثر على إنتاج المعرفة. نظهر أن الكثير مما يتم إنتاجه حول الأمن البيئي يأتي من الأدبيات الرمادية.[1]

[1] Ibid., P.72.

## المبحث الثاني: بناء موضوع الأمن البيئي في العالم.

نحن بحاجة إلى إلقاء الضوء على السياق الأوسع لإنتاج المعرفة. تتعلق النقطة الأولى بالمكانة المتزايدة للقضية البيئية في المناقشات الدولية. حيث تنص صوبلي في دراستها على أن الوعي البيئي تقدمي، وهو يشكك في العلاقة بين المجتمع والطبيعة. كما نرى أن تشابك مجالات إنتاج الأفكار هو الذي ينذر بالحديث عن الأمن البيئي.

### المطلب الأول: تسييس المسألة البيئية: من اللامبالاة إلى حالة الطوارئ العالمية.

يشكل التطور في الخطاب العالمي لفكرة "الاحتباس الحراري" أساس "البيئة" المتغيرة في المناقشات حول الأمن الدولي. يجب أولاً أن نفهم الوعي البيئي باعتباره مهدًا للجيل القادم من الباحثين المهتمين بقضايا البيئة. بعد ذلك، يجب أن نلقي نظرة على الطريقة التي يتم بها وضع العلاقة بالمناخ والبيئة في السرد.

يعتبر الوعي بالتدهور البيئي الناجم عن عمل الإنسان تدريجيًا. وفقًا لذلك، فإن ظهور المخاوف البيئية وكذلك مرور البيئة من متغير ثانوي إلى متغير أساسي هي أمثلة على العمليات المستقرة التي تحدث على مدى فترة طويلة من الزمن.

لوحظ على مدى العقود الأربعة الماضية أن البيئة أصبحت قضية رئيسية تنطوي على التفكير المبرر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتأثير الإنسان على بيئته.

لقد تحولت البيئة من قضية ثانوية إلى حالة طوارئ كوكبية. يلعب الوعي البيئي دورًا قياديًا بمعنى أنه ينذر بسياق يصبح فيه التفكير في البيئة أمرًا لا مفر منه. إن حقيقة أن هذا الحدث تم تشكيله بطريقة ذاتية من قبل السياسة، معترف بها على هذا النحو من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات على أنها شيء "مهم"، مما يجعل الوعي البيئي محركًا رئيسيًا في ظهور الأمن البيئي. في الوقت نفسه، يقترن الوعي بتدهور البيئة بالقلق من آثارها على الأمن.[1]

يمكن ملاحظة هذا التزامن منذ السبعينيات. قبل الستينيات، لم تكن البيئة جزءًا من المناقشات المهيمنة. منذ السبعينيات، بدأت التقارير الدولية البارزة في التساؤل عن العلاقة بين التغيير البيئي والمجتمع. في الولايات المتحدة، البلد الذي أسس للبيئة، يعتبر قرار تخصيص يوم للأرض رمز لهذه الفترة. في عام 1970 مثلا، اعتبر الرئيس نيكسون أنه من المناسب مناقشة وسائل ضمان بيئة صحية لكل مواطن.[2]

---

[1] Ibid., P.107.

[2] Président Richard Nixon « State of the Union », 22 Janvier 1970, à http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=2921 (consulté le 25/05/2022)

على الصعيد الدولي، كان التقرير الأول ذات الصبغة الاستعجالية هو تقرير نادي روما الذي نُشر في عام 1972 تحت اسم حدود النمو، أو «Halte à la Croissance» [1]، حيث تم التشكيك في فضائل النمو باسم النقص المتوقع من مصادر الطاقة وعواقب التنمية الصناعية على البيئة. إن وقف النمو هذا، الذي دافع عنه الاقتصاديون والمصرفيون في العالم الغربي، حذر من الآثار السلبية للديموغرافيا. في نفس العام، تم إطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم[2]. تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1988[3]. وقد مرت فكرة الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة من خلال الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة الذي تأسس في عام 1948[4]. وقد قدم هذا الأخير استراتيجية الحفظ العالمية (1980) التي تعزز مبادئ التنمية المستدامة. يكون. في الوقت نفسه، أدت المخاوف بشأن ثقب واستنفاذ طبقة الأوزون إلى بروتوكول مونتريال الشهير (1987)[5] الذي مهد الطريق للتعاون الدولي في القضايا البيئية وفي نفس العام، تم نشر وثيقة أساسية والتي شكلت ذروة هذه التطورات حول هذه القضية. في عام 1983، أنشأت الأمم المتحدة لجنة برونتلاند بقيادة جرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtlandرئيسة وزراء النرويج. التقرير الناتج عن هذه اللجنة يتناول موضوعات معينة تم التطرق إليها في نادي روما، ولا سيما مسألة الزيادة السكانية التي تم وصفها على أنها المحرك الرئيس لتدمير البيئة. يربط التقرير الناتج عن هذه اللجنة التدهور البيئي بالضغوط الديمغرافية والصراعات الدولية: ***"يعتبر اضطراب البيئة سببًا ونتيجة للتوترات السياسية والصراعات العسكرية. ومن المرجح أن تزداد هذه النزاعات تواترًا، حيث تصبح هذه الموارد أكثر ندرة والمنافسة على سيزيد الوصول [...] ويمثل اضطراب البيئة حلقة سلسلة سببية حاسمة للنزاع وقد يلعب في بعض الأحيان دور المحفز"*** [6]

كمتابعة لهذا التقرير، انعقد مؤتمر تورنتو بعنوان "الغلاف الجوي المتغير: الانعكاسات على الأمن العالمي" في يونيو 1988. في 1992، قام مجتمع مدني منذر بالقضية بالالتقاء في ريو، تحت اسم قمة الأرض، تحت رعاية الأمم المتحدة.[7] خلال هذا المؤتمر، تم إطلاق منظمة الصليب الأحمر الدولية غير الحكومية (في

[1] Donatella Meadows (EU), The **Limits to Growth**, (New Yor, Universe Books, 1972).
[2] https://www.unep.org/fr/le-pnue-50-ans (Consulté le : 25/05/2022).
[3] https://www.ipcc.ch/languages-2/francais/ (Consulté le : 25/05/2022).
[4] https://www.iucn.org/fr/une-breve-histoire-uicn (Consulté le : 25/05/2022).
[5] https://www.canada.ca/fr/environnement-changement-climatique/organisation/affaires-internationales/partenariats-organisations/appauvrissement-couche-ozone-protocole-montreal.html#:~:text=Le%20Protocole%20de%20Montr%C3%A9al%20initial,niveaux%20de%20consommation%20de%201986. (Consulté le : 25/05/2022).
[6] **Our Common Future**, The Brundtland Report, 1987. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf
[7] DÉCLARATION DE RIO SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DÉVELOPPEMENT : PRINCIPES DE GESTION DES FORÊTS (3-14 Juin 1992). https://www.un.org/french/events/rio92/rio-

إشارة إلى الصليب الأحمر الدولي) التي تنتمي فكرتها إلى ميخائيل جورباتشوف في حوالي عام 1987. كانت هذه المنظمة غير الحكومية أول من أراد التوفيق بين العمل تجاه حماية البيئة ومخاوف السلامة.

حدثت هذه التطورات الأولى في سياق الحرب الباردة. وهذا يجعل من الممكن استبعاد فكرة أن الروابط بين البيئة والأمن لا يمكن ملاحظتها إلا في نهاية الحرب الباردة. بالنظر إلى هذه الأحداث البيئية من السبعينيات إلى التسعينيات، نرى قراءة آمنة للقضايا البيئية. كان هناك سياق موجود مسبقًا لم تعد فيه الحوادث البيئية تعتبر مجرد حوادث ولكن كأعراض لبيئة تسبب الإنسان في تدهورها. وبشكل أكثر تحديدًا حادثة تشيرنوبيل النووية عام 1986، والتي ترمز إلى الوعي والمخاوف المرتبطة بإمكانية حدوث "شتاء نووي".

**المطلب الثاني: البيئة تحت منظور الكارثة، القلق المرتبط بعدم اليقين من الستينات إلى اليوم.**

في عام 1962 بالفعل، رمز Silent Spring بقلم راشيل كارسونRachel Carson إلى هذا الارتباط بين "تهديد" التدمير النووي في سياق الحرب الباردة، والمخاطر البيئية (التلوث العالمي بالمبيدات في الربيع الصامت). حقق هذا الكتاب نجاحًا كبيرًا مع الجمهور، وكان ذلك نابع من الشكوك التي أثارها تقدم العلم وأسلحة الدمار الشامل خلال الحرب الباردة. كانت ترى أن العلم والتكنولوجيا على حد سواء مصدر للتقدم والنصر العسكري (الحرب العالمية الثانية)، ومصدر للتهديد (الأسلحة النووية). يتفاقم هذا التناقض في Silent Spring، حيث قامت كارسون بربط وتزاوج علم (الفيزياء) - السلاح الذري، والعلوم (الزراعية) - تدمير البيئة.

شكل عام 1988 نقطة تحول في تجسيد التحدي البيئي ولكن أيضًا في الصياغة المبكرة للأمن البيئي. ستشير العديد من الأحداث المتقاطعة إلى هذا الارتفاع في القوة. حيث يعتبر "صيف 88" في الولايات المتحدة أول وأشد صيف سخونة يتم تسجيله على الإطلاق، وتعتبر هذه الظاهرة من قبل وسائل الإعلام في ذلك الوقت علامة على "الاحتباس الحراري" الناجم عن ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة، التي أعلنت عنها قبل عدة سنوات المنظمات الدولية وعدد معين من علماء المناخ الذين كانت تنبؤاتهم مكبوتة حتى الآن. لقد حولت معالجة هذا الحدث التغيير البيئي من حالة الخوف الكامن إلى حالة "الذعر الاجتماعي".[1]

خلال هذا الصيف، أدلى العالم جيمس إي هانسن James E. Hansenبشهادته أمام اللجنة الأمريكية للموارد الطبيعية والطاقة[2]. يقول هذه الجملة التي اشتهرت بها وسائل الإعلام: "أنا متأكد بنسبة

fp.htm#:~:text=En%20juin%201992%2C%20%C3%A0%20Rio,le%20domaine%20de%20l'environnement. (Consulté le : 25/05/2022).

[1] Sheldon Ungar « The rise and (Relative) Decline of Global Warming as a Social Problem », **The Sociological Quarterly**, vol. 33, n°4, pp. 483-501. https://www.jstor.org/stable/4121392

[2] https://www.nytimes.com/1988/06/24/us/global-warming-has-begun-expert-tells-senate.html (Consulté le : 25/05/2022).

99٪ أن الاحترار في الثمانينيات لم يكن بسبب الصدفة ولكن الاحترار العالمي [...] حان الوقت للتوقف عن الهراء كثيرًا. لقد حان الوقت للقول إن الأرض تزداد سوءًا أكثر سخونة ". في عام 1988، اجتمع إذن مؤتمر تورنتو للغلاف الجوي، والصيف الحار، ولجنة مجلس الشيوخ للبيئة، وخلال الحملة الرئاسية لجورج بوش، قدم نفسه على أنه "رئيس البيئة" كاستغلال لهذه الأحداث وجذب للرأي العام.

تكرارا لتقرير برونتلاند لعام 1987، الذي جمع بالفعل بين التدهور البيئي والأمن، تنص استراتيجية الرئيس ريغان للأمن القومي على أن: ***"النقص الحاد في الغذاء، والافتقار إلى الخدمات الصحية، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى سيبقي الملايين من الناس، ولا سيما في أفريقيا، في خطر. إن النضوب أو التلوث الخطير للثروات الطبيعية لبعض الدول - التربة، والغابات، والمياه، والهواء - سيزيد من مشاكلها الصحية البيئية، وبشكل متزايد لمشاكل المجتمع العالمي [...] ولكن جميعها تخلق تهديدات محتملة للسلام والازدهار الذي يصب في مصلحتنا الوطنية، وكذلك مصالح الدول المتضررة [1]"***

تُظهر هذه الصيغ المبكرة مدى تقدم البيئة كمسألة دولية وكمسألة أمنية. في عام 1988، كان آل جورAl Gore سيناتورًا شابًا تميز بتجربته في لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي. حتى قبل أن يتم الاعتراف بمكانته كخبير بيئي في إدارة كلينتون، بين عامي 1988 و1990، لعب دورًا محوريًا في عملية إصدار عشرات الآلاف من صور الأقمار الصناعية التي تم جمعها لأغراض أمنية، كوسيلة لقياس ودراسة البيئة. تعكس الصفحة الأولى لمجلة تايم أصداء هذا التطور في يناير 1989. تتناول مقالة عنوان الصفحة الأولى "الأرض المهددة بالانقراض"[2] وتتنبأ بثلاثة عناصر رئيسية. أولاً، لم يعد التدهور البيئي ومراقبته يمثلان إبهاما، بل أمرا ممكنا يحدث بالفعل. بعد ذلك، يوفر الوعي البيئي التدريجي المتحالف منذ البداية مع الخوف من الأمن تمثيلات ستكون حاسمة في بناء "التهديد" البيئي. أخيرًا، "يتناقش" الوعي البيئي مع سياق التغيير المعلن عنه مع نهاية القطبية الثنائية. ومن هذا السياق سيظهر جيل الباحثين "البيئيين" في أواخر الثمانينيات، عندما سيؤسس الإعلام والسياسة قضية جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

**المطلب الثالث: البيئة كتهديد للأمن القومي -الأمن القومي الأمريكي كمثال-**

في عام 1988، في نهاية مؤتمر تورنتو حول الغلاف الجوي، صرح العلماء بأن "البشرية تقوم عن غير قصد بتنفيذ تجربة عالمية غير خاضعة للرقابة والتي قد تكون نتائجها النهائية بحجم حرب نووية عالمية."

[1] US National Security Strategy, 1988. https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss1988.pdf?ver=uXpmo-mT0TKzq2Ut6PmfjA%3d%3d (Consulté le : 25/05/2022).
[2] http://content.time.com/time/covers/0,16641,19890102,00.html (Consulté le : 25/05/2022).

استمرت هذه النغمة الكارثية منذ ذلك الحين. في عام 2006، قال الرئيس كلينتون في مدرسة ليندون جونسون للشؤون العامة في تكساس[1]: "إن تغير المناخ أبعد من الإرهاب ولكنه يمثل تهديدًا أكثر عمقًا لمستقبل الأطفال والأحفاد وأحفاد الأحفاد، وآمل أن يكون هذا لديكم جميعًا. إنه الشيء الوحيد الذي نواجهه اليوم الذي له القدرة على إزالة الشروط المسبقة للمجتمع المتحضر ".

خصصت الصحافة اليومية العديد من المقالات الافتتاحية للقضايا البيئية. في عام 2009، نشرت صحيفة واشنطن بوست عمودًا للباحث حول بحثه وحذر فيه: "سيستجيب الناس لتغير المناخ ببناء ملاجئ وشراء أسلحة"[2]

هذه صورة مثالية للعلاقة بين الأمن والبيئة، كيف يتخيل المرء صورة التهديد البيئي الذي يدفعه إلى استخدام وسائل الحرب للدفاع عن نفسه.

في أصل "التهديد" البيئي، هناك وعي بيئي مصحوب بمخاوف أمنية. يُفسر هذا التزامن بإرث المخاوف المرتبطة بالدمار النووي خلال الحرب الباردة. يتكيف الخيال المروع الذي يميز الفترة ثنائية القطب شيئًا فشيئًا من نهاية الستينيات مع البيئة. هناك شيئان يجب ملاحظتهما في هذه العملية. أولاً، يمكننا تأريخ بداية الخطاب الكارثي إلى الستينيات، وهي مرحلة "اكتشاف" التدهور البيئي. ومع ذلك، فإن الخطابات المعاصرة حول تغير المناخ لها جذورها في التفسيرات السابقة، كما يشير مايك هولم، حيث يذكر مختلف التصورات للمشاكل البيئية منذ القرون الوسطى إلى زمن الاستعمار إلى يومنا هذا. ثانيًا، الخوف العالمي من الدمار المرتبط بالحرب الباردة والأسلحة النووية، والذي تفاقم بسبب الخوف من العودة إلى العصر الجليدي[3]، هو بالضبط ما سيميز العلاقة مع البيئة في الوقت الذي ندرك فيه هشاشتها. الخوف من "الشتاء النووي" يسبق "تهديد" الاحتباس الحراري. حيث يفترض سيناريو "الشتاء النووي" أن الحرب النووية تؤدي إلى انخفاض حاد في درجات الحرارة على سطح الأرض، مما يجعل الحياة مستحيلة.

***"أثرت المغامرات السوفيتية في إفريقيا و أفغانستان، وأزمة الرهائن الإيرانيين، ووضع صواريخ كروز وبيرشينجCruise and Pershing في أوروبا، فضلاً عن حديث الرئيس ريجان النووي الفضفاض، على حالة الذعر، وعززت الانتباه حول الشتاء النووي. ومع ذلك، فقد وضع الشتاء النووي تغير المناخ البشري النقطة الأولى على جدول الأعمال العام الأمريكي ووفر سياقًا للقلق بشأن ثقب الأوزون والاحترار العالمي. الحرب النووية هي الحالة الأولى التي يمكن أن تؤثر فيها البشرية "الهزيلة" على الكوكب بأسره***

[1] https://stringfixer.com/fr/Lyndon_B._Johnson_School_of_Public_Affairs
[2] James R. Lee, « Global Warming Is Just The Tip of the Iceberg », **The Washington Post**, (4 January 2009). https://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/01/02/AR2009010202280.html (Consulté le : 25/05/2022).
[3] Andrew Ross, « Is Global Culture Warming up ? », **Social Text**, vol. 28 (1991). PP. 3-30.

***في وقت واحد. إنه يمثل كارثة عالمية محتملة، وقد تم نقل هذا التأثير، بشكل شبه مباشر، إلى تأثير الغازات الدفيئة أو، ببساطة، تغير المناخ."*** [1]

ومثلما يؤكد روسRoss، فإن "المخاوف المروعة من انتشار الجفاف وذوبان القمم الجليدية قد حلت محل التهديد النووي حيث أن كارثة الأرصاد الجوية أصبحت المهيمنة والمخيفة". [2]

**المطلب الرابع: الأمن البيئي في خطابات المسؤولين.**

ينشأ "التهديد" البيئي من ذخيرة لغوية معينة تحدد تأطير البيئة من الزاوية الأمنية. اليوم، يتضمن هذا المرجع، على سبيل المثال، التشابهات بين "التهديد المناخي" وأسلحة الدمار الشامل. تحدث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن هذه النقطة في مؤتمر في جاكرتا عام 2014:

***"نحن نعلم إذن أن هذا يحدث، ونحن نعرف ذلك بنفس اليقين تقريبًا الذي نعرفه أنه إذا مددنا يدنا ولمسنا هذا الموقد الساخن، فسوف نحترق [...] هذا الارتباط بتغير المناخ لا يختلف حقا عن الطريقة التي نواجه بها التهديدات العالمية الأخرى. عندما تفكر في الإرهاب _الذي نفكر فيه كثيرًا اليوم_، والفقر المرتبط بشكل واضح بمستويات الإرهاب التي نراها في العالم اليوم. وبطبيعة الحال، انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ كل هذه التحديات لا تعرف أي حدود. وهذا هو بالضبط تغير المناخ. يمكن اعتبار تغير المناخ الآن، بطريقة ما، سلاحًا آخر من أسلحة الدمار الشامل، وربما حتى أكثر أسلحة العالم رعبا"*** [3]

هذا الخطاب جزء من دورة المؤتمرات حول تغير المناخ التي شارك فيها جون كيري كمتحدث رئيسي. في نوفمبر 2015، أعاد عرض أفكاره:

***"صدقوني، أتمنى لو كنت مخطئا في هذا الأمر. سيكون من الأفضل لنا جميعًا إذا كنت أبالغ في مدى إلحاح هذا التهديد [...] فنحن لا نواجه فقط بعض التحديات البيئية الخطيرة فقط. علينا أيضًا أن نعد أنفسنا للعواقب الاجتماعية والسياسية المحتملة التي تنجم عن فشل المحاصيل، ونقص المياه، والمجاعة، وتفشي الأمراض الوبائية، التي رأيناها قريبة مع الإيبولا في ثلاث دول أفريقية العام الماضي. وعلينا زيادة استعداد أمننا القومي للتعامل مع التدمير المحتمل للبنية التحتية الحيوية والحركة الجماعية للاجئين، لا سيما في أجزاء من العالم توفر بالفعل أرضًا خصبة للتطرف العنيف والإرهاب. [...] خلاصة القول هي أن تأثيرات تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المنافسة على الموارد، وتهدد سبل العيش، وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار والصراع، لا سيما في الأماكن التي تعاني بالفعل من ضغوط***

[1] Ungar, op.cit., P.487.
[2] Ross, op.cit., P. 8.
[3] John Kerry, Remarks on Climate Change, US Department of State, 16 February 2014 Jakarta. https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2014/02/221704.htm (Consulté le : 25/05/2022).

***اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولأن العالم مترابط بشكل استثنائي اليوم - اقتصاديًا، وتقنيًا، وعسكريًا، وبكل طريقة يمكن تخيلها - يمكن أن يشكل عدم الاستقرارفي أي مكان تهديدًا للاستقرارفي كل مكان. هذا النوع من الصراع الذي نتحدث عنه لن يتم احتوائه بالحدود الدولية أكثر من احتواء حدود أوروبا لجميع هؤلاء اللاجئين الذين يتدفقون من سوريا."*** [1]

توضح هذه المقتطفات درجة الإلحاح والخطورة التي وصل إليها الأمر، والسقوط الحتمي للأمام. لقد رأينا أن تسييس القضية البيئية التي تميزت بها الحرب الباردة كان قوة دافعة مهمة وراء صعود الأمن البيئي بقوة، والتي تتمثل في المجموعة المعرفية التي تم إنتاجها حول الروابط بين البيئة والأمن.

[1] John Kerry, **Remarks on Climate Change**, US Department of State, 10 November 2015 Norfolk. https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2015/11/249393.htm (Consulté le : 25/05/2022).

## خاتمة الفصل:

إذن، فإن المعرفة البيئية لتنتقل إلى الأوساط السياسية لابد لها أن تمر عبر قنوات تتمثل في مراكز الفكر ومؤسسات الرأي التي تمثل الجسر الذي يضفي صبغته على الدراسات لكي تتمكن السياسة من استهلاكها. رأينا كيف تبلور الوعي من خلال ناقلي الأفكار حول هذا الموضوع، وكيف أصبح الأمر مدرجا في مختلف الأجندات. حيث تعطي مدرسة كوبنهاغن رؤية تقضي بأن هناك مجموعتين تحت اسم الاجندة الأمنية البيئية، حيث أن الأولى هي الأجندة العلمية، والثانية سياسية، مع وجود تقاطع نسبي بين اعمالهما. حيث أن الأجندة العلمية تنبثق أساسا من العلوم والنشاطات غير الحكومية، تهتم بالعلم والمشاكل البيئية في طبيعتها البحتة. أما الأجندة السياسية، فهي بالأساس حكومية وحكومية دولية، عمل لتكوين الوعي في المجال العالم، وهي مسؤولة كما سنرى في الفصل الثالث عن تنفيذ عملية الأمننة، إلا أنن في نظر بوزان، فهذا يؤدي أساسا إلى فعل تسييس بدلا من الأمننة.

# الفصل الثالث:

# أمننة البيئة في العلاقات الدولية.

## تمهيد الفصل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى مسألة أمننة البيئة، وكيف تستعمل في العلاقات الدولية. سنذكر فيه القاعدة النظرية للأمن وعملية الأمننة، والدراسات التي أقامها الباحث السياسي هومر ديكسون، التي تعد السند العلمي الذي قامت بفضله دول الشمال بعمليات أمننة البيئة عن طريق مختلف الخطابات والسياسات.، وتوظيف السلطة الحيوية فيها. سنضيف فكرة التدخل البيئي كسياسة يمكن أن تنتهجها دول الشمال لتضفي الشرعية لعملياتها العسكرية في دول العالم الثالث، بتفسيرها للصراعات التي تحدث هناك بمصادر بيئية.

## المبحث الأول: الأمن وأمننة القضايا البيئية.

أصبحت قضايا البيئة موضوعا مهما في العلاقات الدولية، واندرجت في أجندات الدول الأمنية، حيث باتت تمثل تهديدا لأمن الدول، نظرا لكونها مشاكل عابرة للقارات، فوق قومية لا تراعي الحدود السياسية للدول. ومن الجانب النظري، تطرق باحثي هذا الحقل إلى النظرة الأوسع للأمن، حيث أنهم لم يقتصروا على الأمن العسكري فقط، بل انتقلوا إلى الأمن البيئي كجانب جديد في العلاقات الدولية، كما شهد العالم عمليات أمننة ليصبح التهديد البيئي موضوعا مرجعيا.

### المطلب الأول: الأمن عند بوزان.

الأمن هو ما نقوله وما نفعله.[1]

نبدأ بهذه المقولة، حيث ننطلق من فكرة أن الأمن، حسب تصورنا وتبعا للنظرية البنائية، هو تصور يبنيه الأفراد، المؤسسات، والدول ويقومون بحماية أنفسهم منه.

***"يُفهم الأمن على أنه السعي إلى التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وسلامتها الوظيفية ضد قوى التغيير، التي يرونها معادية. الهدف الأساسي للأمن هو البقاء، ولكنه يشمل أيضًا بشكل معقول مجموعة كبيرة من المخاوف بشأن ظروف الوجود. تعد إحدى الصعوبات في الحالات التي تتوقف فيها مجموعة المخاوف هذه عن استحسان إلحاح علامة "الأمن" (التي تحدد التهديد باعتباره كبيرًا بما يكفي لتبرير اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية بما في ذلك استخدام القوة) ويصبح جزءًا من أوجه عدم اليقين اليومية في الحياة من المفهوم."***[2]

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيدًا وذات جوانب متعددة. في كتابه، الناس والدول والخوف، أشار باري بوزان إلى أن مفهوم الأمن كان ضيقاً للغاية، وكان هدفه، بالتالي، تقديم

[1] Saublet, op.cit., p11.
[2] Buzan, Barry. "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century." **International Affairs** *(Royal Institute of International Affairs 1944-)* 67, no. 3 (1991). PP.431–51. https://dokumen.tips/documents/barry-buzan-new-patterns-of-global-security-in-the-21-century-1991.html?page=12

إطار أوسع للأمن، يتضمن مفاهيم لم تكن تعتبر في السابق جزءًا من اللغز الأمني، مثل الأمن الإقليمي، أو القطاعات المجتمعية والبيئية للأمن.[1]

يعتبر نهج إذن بوزان أكثر شمولية، وعلى الرغم من أنه يؤمن بفوضوية النظام الدولي، إلا أنه لا يقبل بالمعطى، بل يتبع تحليلاً بنائيًا ويستكشف كل عنصر من عناصر ما يعتبره حزمة الأمن. إنه ينظر إلى الأمن من جميع الزوايا، ويعالج الجوانب الاجتماعية للأمن، وكيف يبني الناس أو المجتمعات أو "يؤمّنون" التهديدات.

يتجه بوزان نحو فهم أوسع للأمن، بناءً على مستويات ومجالات حددها في دراساته. المستويات الثلاثة التي أشار إليها في عمله هي: الأفراد والدول والأنظمة الدولية. ويشير إلى أن مفهوم الأمن لا يتبع نفس نموذج الأمن عند الأفراد كما تتبعه الدولة أو النظام الدولي، ويرى الدولة على أنها الكيان المهدّد الذي يجب حمايته وتأمينه، ويعتقد أنه الأهم لأن أمن الأفراد والنظام الدولي يعتمدان على أمن الدولة.[2]

يعتبر باري بوزان أيضا أن للأمن خمس مجالات، وهذا ما يمثل النظرة الشمولية له، حيث لا يقتصر كما ذكرنا سابقا على الأمن العسكري فقط، بل يوسع ذلك إلى هذه النقاط:

- المجال السياسي: يتمثل في العلاقة بين الأمن والعناصر المكونة للدولة.[3]
- المجال الاقتصادي: يتمثل في قدرة الدول على توفير مستوى معيشي كريم، وحماية الاقتصاد الدولي من مختلف الأزمات، فضلا عن الولوج إلى الأسواق العالمية.
- المجال العسكري: أي قدرة الدول على الدفاع ضد المخاطر والهجمات العسكرية.
- المجال البيئي: يقوم على أساسين: التهديدات الطبيعية، كالفيضانات والجفاف... والتهديدات الاجتماعية التي تتمثل في الأنشطة الإنسانية التي تضر بالبيئة، كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.
- المجال المجتمعي: نعني بها حماية هوية المجتمعات كاللغة والثقافة في وجه العولمة.[4]

---

[1] Marianne Stone, « Security According to Buzan : A comprehensive Security Analysis », **Security Discussion Paper Series,** Spring, N°09, (2009). PP. 1-11.

[2] أمينة قلعي، **""**مدرسة كوبنهاجن" الأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية **"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،** العدد 11، (ديسمبر 2018)، ص 2-27.

[3] https://eipss-eg.org/%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%BA%D9%86-%D9%80-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86/#_ftn10 (Consulté le 29/05/2022).

[4] عتيقة كواشي، **أليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016-2017). ص22

بموجب إعادة تعريف الأمن، بإدراج مصطلحات أوسع ورؤى أكبر. نحتفظ بفكرتين: يمكن أن يتأثر أمن الدولة بتهديدات من نوع آخر غير عسكري (اقتصادي، اجتماعي، بيئي)؛ لم تعد الدولة هي الكيان الوحيد الذي يجب ضمان أمنه: يجب دمج المساحات الإقليمية الجديدة، والمساحات تحت الوطنية، وكذلك المجتمع الدولي ككل، في منظورات الأمن المعاصرة، إن لم يكن كذلك، فأمن الدول نفسها سيتعرض للتهديد.[1]

أدخلت هذه المقترحات شرخاً في النماذج الناتجة عن معاهدات وستفاليا حول طبيعة النظام الدولي، ولم تفشل في إثارة الكثير من الجدل. وكانت ستظل في حالة النقاش الأكاديمي والكلام النظري إذا لم يقع حدثان سارعا وساعدا هذه الرؤية الواسعة للأمن بالانتشار والظهور، وهما: نهاية الحرب الباردة، وظهور البيئة في قلب الجدالات السياسية والاجتماعية.[2]

كما ذكرنا سابقًا، كان حادث تشيرنوبيل أحد المسببات لظهور هذا الخوف والوعي في أن واحد، جنباً لجنب مع الاضطرابات المناخية الملحوظة، مثل صيف 88 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد الانسكابات الهائلة للنفط في المحيطات، والفقر في بلدان الجنوب وآثاره على البيئة، وتدمير نظم بيئية مهمة ... الكثير من الحقائق، من بين أمور أخرى، التي أعطت للمؤتمرات والمعاهدات الصدى الكبير الذي نعرفه. مؤتمر ريوRio، الذي ظهر كمؤتمر "للأمن البيئي" كشعار كبير، كانت إقامته بسبب الإلحاح الشديد باقتراب الكارثة البيئية. وإذا كان مؤتمر ستوكهولم قد لعب دورًا محفزًا في تطوير السياسات البيئية، فإن مؤتمر ريو، بعد عشرين عامًا، سيحدد البيئة كعنصر استراتيجي في السياسات العامة والدولية.[3]

عملت نهاية الحرب الباردة أيضًا كعامل بنيوي في ظهور مفهوم الأمن البيئي. حيث سهل التخفيف (وليس الاختفاء) من التهديد النووي العالمي توسيع النقاش الأمني. ظلت التهديدات العسكرية، بطبيعة الحال، مثل الإرهاب، تسيطر وتلعب دور في السياسات العالمية، ولكنها لم تبق العامل الوحيد لانعدام الأمن في العالم: حركات الهجرة الناتجة عن التفاوتات بين مناطق العالم، تفكك بعض الأنظمة السياسية، وانتشار الأمراض، الاختفاء والإزالة السريعين للغابات والتصحر ... العديد من التهديدات التي يبدو الآن أنه من المهم الانتباه إليها من منظور أمني.

[1] Paul Painchaud, « La Sécurité Environnementale : Concept et perspectives **», La revue internationale et stratégique**, Sécurité et environnement : Le risque au cœur des politiques, Vol. 39, N° Automne, (2000). PP.61-66.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

**المطلب الثاني: أمننة القضايا البيئية.**

توضح لنا نظرية الأمننة أن مسائل ومشكلات الأمن القومي ليست معطى طبيعي، بل تتم عبر عملية فرز واختيار دقيقة من قبل صناع القرار. حسب هذه النظرية، تعتبر المشاكل السياسية أمرا هاما يجب الاهتمام به بطريقة عاجلة لما تصنف على أنها "خطيرة" و"مهددة" من قبل الفواعل التي تملك القوة الاجتماعية والمؤسساتية للانتقال بها من نقطة السياسة إلى نقطة أخرى. وبالتالي، فإن المسائل الأمنية لا توجد في الفضاء العالمي فحسب، بل يجب أن تعتبر كمشاكل وقضايا مهددة من قبل الفواعل المناسبة (المؤمّنة). إن وصف الهجرة بأنها "تهديد للأمن القومي"، على سبيل المثال، يحول الهجرة من موضوع سياسي منخفض الأولوية والأهمية إلى قضية ذات أولوية عالية تتطلب اتخاذ إجراءات كتأمين الحدود. تتحدى نظرية الأمننة المناهج التقليدية للأمن في العلاقات الدولية وتؤكد أن القضايا لا تشكل تهديدًا في حد ذاتها؛ بدلاً من ذلك، من خلال الإشارة إليها على أنها قضايا "أمنية" تصبح مشكلات أمنية.[1]

ظهرت نظرية أو نظريات الأمننة داخل مدرسة كوبنهاغن، حيث تطرق أولي وايفر إليها، وتكلم عن تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني. الأمننة، والتي صاغها هذا الأخير، تحدث لما يتم تحويل مشكلة ما إلى تهديد، يمكن أن تكون مشكلة اجتماعية، أو قضية لم تكن تعتبر قضية أمنية، فيتم تعريفها كتهديد أمني. وبحسبه، "يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك"[2]، ويصبح الأمر أمنيًا عندما يُعلن أنه مشكلة أمنية من قبل فاعل الأمننة، الذي يعترف بسلطته (فرد أو مؤسسة شرعية: رئيس دولة أو الحكومة) ويتم قبول هذه المشكلة من قبل الجمهور، وهذا ما نعنيه بفعل الخطاب.، حيث نفهم أن الأمن ليس شيئا موضوعيا، بل يبنى اجتماعيا وفق عملية بناء يتم تحديد التهديدات فيها بشكل استباقي. يمكننا رؤية ذلك في خطابات مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية في رسم المشكل البيئي كتهديد، وعملية التعبئة لكي يصبح التهديد شاملا لأفراد المجتمع الأمريكي.

تحدث بوزان عن هذا في فكرته حول الأمننة الكلية، وهي الفكرة نفسها، لكن على نطاق أوسع: "إن عمليات الأمننة الكلية تهدف إلى _وفي بعض الأحيان تتخطى_ تأطير القضايا الأمنية وجداول الأعمال والعلاقات على نظام واسع "[3] فهي" قائمة على البناءات العالمية للتهديدات و/أو الكيانات المرجعية"[4]

[1] Clara Eroukhmanoff, Securitisation **Theory : An Introduction**, **E-International Relations**, (2018). https://www.e-ir.info/2018/01/14/securitisation-theory-an-introduction/ (Consulté le :23/05/2022).
[2] Ole Waever, **Securitization and Desecuritization, On Security**, Ed by Ronnie Lipschutz, (New York, Columbia University Press, 1998). P. 6.
[3] Barry Buzan, **The 'War on Terrorism' as the new Macro-Securitization**, (Oslo Worshop papers, Oslo, 2006). P. 1.
[4] Ibid.

نفهم من هذا أن التهديد يُبنى ويُعرف ويُعترف به على أنه تهديد لما يقوم فاعل ذات سلطة معينة بإدراجه في خطاب الأمننة، ويصبح تهديدا على المستوى العالمي، أو كيانا مرجعيا، لما تحدث عملية الأمننة الكلية. يمكن أن يحدث هذا لأي موضوع كان، يُرى كمشكلة اجتماعية فقط، أو كتفصيل، سيصبح بفعل تلك العملية، التهديد الأساسي في العلاقات الدولية، نرى الأمر هذا في الحرب الباردة، مع الخطر النووي، ثم الحرب على الإرهاب، ونلمح فيها صبغة العدو المشترك والتهديد الشامل، لما ألقى الرئيس بوش خطابه " إمّا أنتم معنا أو مع الإرهاب"[1]، حيث نبرة الإنذار هذه تجمع الكلّ في مواجهة تهديد واحد، وسنرى كيف تمّت العملية نفسها مع البيئة.

[1] George W. Bush, Remarks at the Flight 93 National Memorial, Shanksville Pennsylvania, (2001). https://www.bushcenter.org/about-the-center/newsroom/press-releases/2021/09/remarks-president-bush-shanksville-9-11.html (Consulté le : 30/05/2022)

*علم التعقيد : هو علم يدرس الأنظمة المعقدة والخوارزميات.

## المبحث الثاني: خطاب التدهوروأعمال هومر ديكسون.

أصبحت البيئة تمثل تهديدا في العلاقات الدولية بفضل دراسات قام بها أهم الباحثين في المجال البيئي، واتسمت بنظرة تشاؤمية تستلهم أفكارها من المالتوسية الجديدة التي ربطت التهديد والندرة البيئية بالصراعات، حيث أن ذلك ما سيعطي صبغة الإنذارية والاستعجالية لهذه القضية، ويربطها بالمشاكل الاجتماعية، وذلك يتطلب تدخلات لحماية الأمن القومي للدول.

### المطلب الأول: خطاب التدهور.

يمارس خطاب التدهور سلطة إيديولوجية كبيرة، بجذوره في الحقبة الاستعمارية، وبعد ذلك كسمة بارزة في التفكري التنموي، حيث برر هذا الخطاب التدخلات الحاصلة في العالم الثالث في شكل برامج التنمية الريفية والتحكم في السكان. تبناه العديد من منظري التهديد البيئي والتنمية المستدامة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وارتبط بشكل متزايد بالهجرة وموضوع "اللاجئين البيئيين". تفاعل هذا الخطاب أيضا مع الأفكار النيومالتوسية، أو المالتوسية الجديدة، التي تم دمجها في مشاريع إعادة التفكير في موضوع الأمن خلال وبعد الحرب الباردة. وساعد على إضفاء الشرعية على الهيمنة الأمريكية من خلال فكرة الوكالة.

ساهم خطاب التدهور في رسم "الآخر" كتهديد، وكهدف للتدخل الغربي، حيث يرمي اللوم عن الفقر والتدهور البيئي والعنف على العالم الثالث.

### المطلب الثاني: هومر ديكسون، الباحث السياسي.

من بين الباحثين الذين يعتبرون روادًا في مجال الأمن البيئي، الباحث "السياسي" توماس هومر ديكسون، وهو أستاذ كندي وعالم سياسي وكاتب، يستخدم علم التعقيد* لدراسة التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي _ لا سيما عدم الاستقرار الاقتصادي والضغوط البيئية، الاستقطاب الأيديولوجي والعنف الجماعي _وكيف يمكن للأفراد والمنظمات والمجتمعات الاستجابة لهذه التهديدات. تدعّم أعماله حول الندرة وسيناريوهاته النيومالتوسية أوروبا والولايات المتحدة بدوافع مصالحهما في إفريقيا، مما يعرض صورة قارة على وشك الكارثة والتدمير. "يعتمد منطقهم إلى حد كبير على روايات الأزمة المالتوسية حول الضغط السكاني على البيئة المسبب للهجرة والصراع العنيف. إن تعزيز هذه الروايات هو فهم واعتبار ضمني للأفارقة الفقراء، مثل "متوحشي" مالتوس و"البرابرة"، على أنهم أكثر عرضة للعنف بشكل طبيعي."[1]

وراء الدليل الموضوعي على أن البيئة أصبحت تهديدًا للأمن، هناك استراتيجية سياسية لتراكم رأس المال المعرفي، والتي تعني "صنع اسمٍ لنفس الباحث" وأن يصبح علامة مرئية في الخلفية المظلمة لهذا الحقل

[1] Saublet, op. cit., P. 9.

المستجد نسبيا. هذا ما يفعله توماس هومر-ديكسون كونه من الأوائل في هذا الحقل، حيث يُعرف باسم "TAD"دون أن يبدو أنه من الضروري تحديد اسمه بالكامل. وهذا يعكس القيمة المميزة لهذا الباحث في المجال. علاوة على ذلك، فإن الأهمية المعطاة للأولوية والتمييز ربما تفسر سبب تطور البحث حول الأمن البيئي من المنشورات ذات النتائج الأولية، أو الرسومات التخطيطية للنظريات، أو حتى المقترحات التي لم يتم التحقق منها تجريبيًا.

منذ تسعينيات القرن الماضي، شارك العديد من الباحثين في تطوير مجال الدراسات الأمنية، ومنهم الباحث هومر ديكسون الذي أوضح الصلة بين البيئة والصراع، من خلال معالجة الندرة في إطار رؤية نيومالتوسية التي بموجبها يوفر الفضاء البيئي عددًا محدودًا من الموارد التي ستصبح نادرة في مواجهة النمو السكاني، غالبًا ما يتم تناول هذه النظرية لشرح ظهور ما يسمى بالصراعات "المرتبطة بالموارد البيئية". يستنتج هومر ديكسون أن التدهور البيئي المتمثل في تقليص الأراضي الزراعية، الغابات، الموارد المائية وحتى الثروات السمكية يساهم بطريقة كبيرة في ظهور النزاعات المسلحة.[1]

لقد ربط بين البيئة والصراع أول مرة في 1991 في عدد خريف من مجلة International Security. وأشار إلى أن البلدان الفقيرة أكثر عرضة للتغير البيئي من البلدان الغنية، وأن الضغوط البيئية في هذه البلدان بمرور الوقت ستؤدي إلى أربع تأثيرات اجتماعية رئيسية مترابطة:

انخفاض الإنتاج الزراعي، والتدهور الاقتصادي، وتهجير السكان، واضطراب العلاقات الاجتماعية. ستؤدي هذه الآثار الاجتماعية بعد ذلك إلى أشكال مختلفة من الصراع الحاد، "لكل منها تداعيات خطيرة محتملة على المصالح الأمنية للعالم المتقدم"[2]

***"تساهم ندرة الموارد المتجددة بالفعل في الصراع العنيف في أجزاء كثيرة من العالم النامي. وقد تنذر هذه الصراعات بتصاعد أعمال العنف المماثلة في العقود المقبلة، لا سيما في البلدان الفقيرة التي تعاني من نقص في المياه والغابات، وخاصة الأراضي الوعرة، إلى جانب التوسع السريع في عدد السكان الذي يسبب بالفعل صعوبات كبيرة"[3]***

لم يعتمد نموذجه للنزاع البيئي بشكل كبير على المعتقدات النيومالتوسية حول العلاقة بين السكان والبيئة فحسب، بل كان عمله مدعومًا أيضا من قبل مؤسسات خاصة تركز على السكان وتم الترويج له من

[1] Thomas Homer-Dixon, (ED), « Environmental Change and Violent Conflict », **Scientific American**, (February 1993). PP. 1-8.

[2] Homer-Dixon, Thomas F. "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict." **International Security** 16, no. 2 (1991). PP. 76–116. https://doi.org/10.2307/2539061.

[3] Ibid.

قبل كبار المسؤولين الحكوميين في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي لعام 1994 حول السكان والتنمية (ICPD) في القاهرة.[1]

**المطلب الثالث: الندرة كمصدر للعنف.**

يصف نموذج Homer-Dixon كيف أن الإجهاد والندرة البيئية (التي تشمل ندرة الموارد المتجددة الناجم عن التدهور البيئي، الناتج بدوره عن النمو السكاني) يؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار داخل مجتمعات العالم الثالث. لذلك تدخل هذه المجتمعات في منافسة على الموارد غير المتوفرة والنادرة، مما يؤدي إلى نزاعات عنيفة (غالبًا ما يربطها الباحثون بالنزاعات "الإثنية" والتمردات) والهجرات غير الشرعية. وحسبه، فإن الندرة البيئية تتكون من ثلاثة أبعاد تؤدي إلى عواقب اجتماعية وخيمة:[2]

- الندرة الناجمة عن العرض: تتضاءل الموارد وتتدهور بشكل أسرع مما يتم تجديدها. في غرب الصين، ساهم الرعي الجائر في بعض مناطق هضبة شنغهاي - التبت في السنوات الأخيرة، جنبًا إلى جنب مع الجفاف، في تدهور التربة السطحية القيّمة. يقدر العلماء الصينيون أن ما يقارب من 2400 كيلومتر مربع من الأراضي في المنطقة تتحول كل عام إلى صحراء. ولذلك يجد الرعاة والمزارعون صعوبة متزايدة في كسب لقمة العيش في المنطقة.[3]
- الندرة بسبب الطلب: بسبب زيادة عدد السكان والاستهلاك وزيادة الحاجيات السكانية. فقد نما عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، من 177 مليونًا في عام 1950 إلى 657 مليونًا في عام 2000، مما قلل من مساحة الأرض والمياه العذبة المتاحة لكل فرد من السكان العاديين. في حالة رواندا، على سبيل المثال، أدت الضغوط الديموغرافية إلى ندرة شديدة في الموارد البيئية التي لعبت دورًا مهمًا في الإبادة الجماعية عام 1994.[4]
- الندرة الهيكلية: عندما يتم توزيع الموارد بشكل غير عادل، وعندما تتركز في يد مجموعة واحدة من السكان، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص في نفس الموارد لبقية السكان. يؤدي التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية في مجتمع ما إلى نقص وقصور هام في شرائحه. في إفريقيا الجنوبية مثلا، سمح نظام الأبارتايد للبيض بالاستحواذ على 87% من الأراضي، بينما يعيش السود الذين يمثلون 75% من السكان في مناطق محضورة والتي مثلت 13% من أراضي البلاد. علاوة عن ذلك، تم توزيع

[1] Harthmann, op, cit. p18.
[2] Homer-Dixon, Thomas F. “Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases.” **International Security** 19, no. 1 (1994). PP. 5–40. https://doi.org/10.2307/2539147.
[3] La rareté des ressources environnementales et l’émergence de conflits, PRB, 2001. https://www.prb.org/resources/la-rarete-des-ressources-environnementales-et-lemergence-de-conflits/ (Consulté le : 28/05/2022).
[4] Ibid., https://www.prb.org/resources/la-rarete-des-ressources-environnementales-et-lemergence-de-conflits/ (Consulté le : 28/05/2022).

الموارد داخل هذه المناطق المحضورة بطريقة غير عادلة، تتّبع نظام الطبقية، حيث أن الطبقة الحاكمة المحلية تتحكم في الزراعة المنتجة وفي المراعي.[1]

فعندما تزداد ندرة مورد ما، بسبب النمو السكاني أو طبيعة البيئة والفضاء الجغرافي للمنطقة، غالبا ما تزيد قيمة ذلك المورد حسب قانون العرض والطلب، ينتج عن هذه الندرة عملية تخصيص واستحواذ عليها. والتدهور الناجم عن الطلب، أي تدهور الموارد المصحوب بزيادة السكان، يمكن أن يؤدي إلى تدهور هيكلي داخل المجتمع بسبب الجهود لاحتكار تلك الموارد.

ومن ثم فهو يوضح أن التغيير البيئي يمكن أن يساهم في نشوء الصراع. ومع ذلك، فإن حالة الأزمة هذه تحدث من خلال آليات غير مباشرة: تتدخل العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك العامل البيئي المساهم. يمكن تبرير التنافس على الموارد الطبيعية من خلال تصورات عدم المساواة القائمة، مما يؤدي إلى تقوية النزعة الهوياتية داخل المجموعة، وهو محفز للعداء تجاه المجموعات الأخرى. هذه هي الطريقة التي يمكن أن تتجلى بها الصراعات التي تنجم عن التنافس على الموارد البيئية وتظهر في شكل صراعات عرقية، أو صراعات بين الطبقات الاجتماعية. لذلك، يمكن أن يصبح التوتر البيئي المفاجئ، في ظل ظروف اجتماعية معينة، عاملاً مساعدًا، يؤدي إلى تعميق الانقسام الاجتماعي القائم وتكثيف المنافسة والصراعات بين المجموعات المختلفة.

في حين أن الصراع البيئي يتناسب مع المجال المتطور للبيئة والأمن، فإنه يتفاعل مع اهتمامات السياسة الأخرى أيضًا. مع نهاية الحرب الباردة، شكلت سلسلة من "إخفاقات الدول" في العالم الثالث، ولا سيما في إفريقيا، تحديات جديدة لمؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، على سبيل المثال، التدخل الأمريكي الكارثي في الصومال في 1993، لوقف الحرب الأهلية التي كانت تعود جذورها إلى المشاكل البيئية، خاصة المجاعة والجفاف، وإرادة قادة وأرباب الحرب في الاستلاء على الموارد المتبقية للتحكم فيها.[2]

يمثل الشكلين التاليين فكرة هومر ديكسون عن الندرة والتدهور البيئي.

[1] Ibid., https://www.prb.org/resources/la-rarete-des-ressources-environnementales-et-lemergence-de-conflits/ (Consulté le : 28/05/2022).
[2] Harthmann, op.cit., P. 17.

**الشكل4: يوضح تأثير تدهور الموارد والزيادة السكانية على الوصول غير المتكافئ إلى الموارد:**

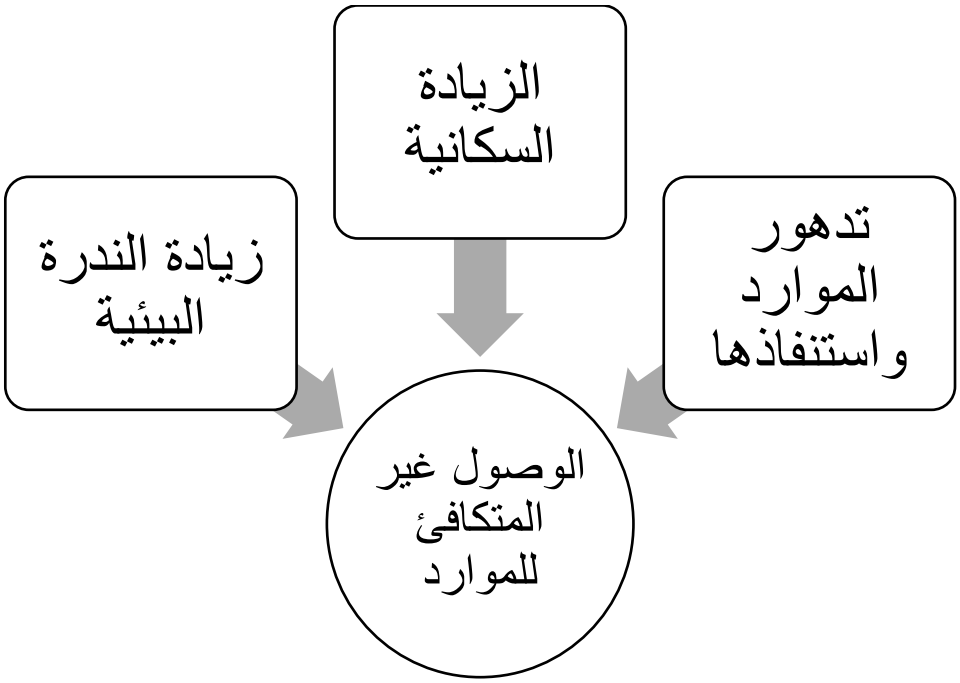


الاستلاء على الموارد: يؤدي استنفاذ الموارد والزيادة السكانية إلى عدم المساواة أو الوصول غير المتكافئ إلى الموارد.

الشكل 4 من إعداد الطالب، بالاعتماد على: Homer-Dixon, Thomas F. "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases." *International Security* 19, no. 1 (1994): 5–40. https://doi.org/10.2307/2539147.

الاستلاء على الموارد: يؤدي استنفاذ الموارد والزيادة السكانية إلى عدم المساواة أو الوصول غير المتكافئ إلى الموارد.

**الشكل 5: يبين تأثير الوصول غير المتكافئ والزيادة السكانية على كمية وجودة الموارد:**

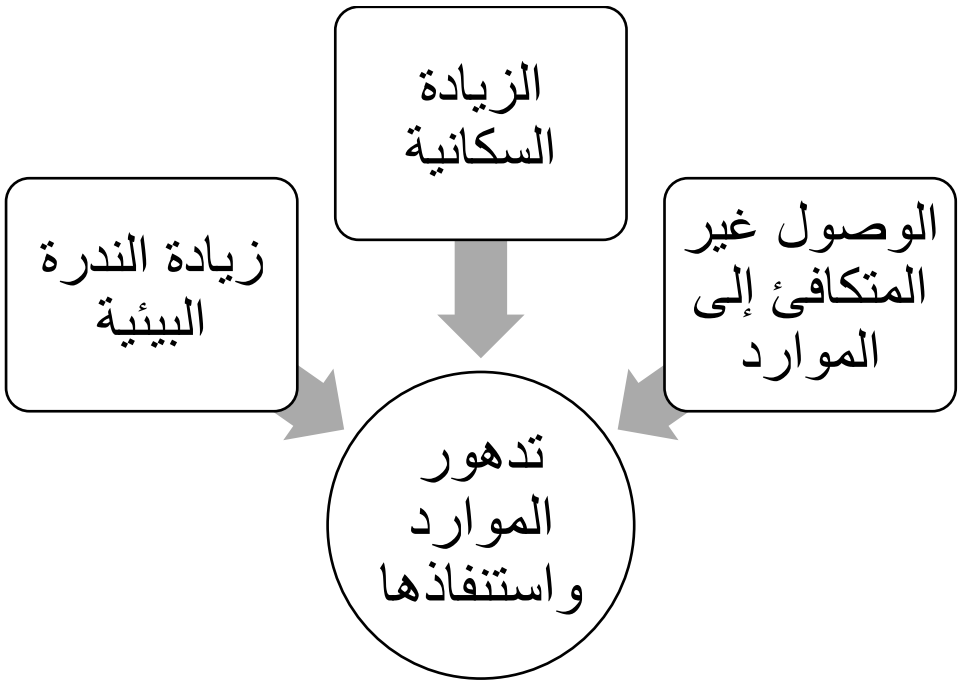


التهميش البيئي: يؤدي الوصول غير المتكافئ إلى الموارد والزيادة السكانية إلى تدهور الموارد واستنفاذها.

الشكل 5 من إعداد الباحث، بالاعتماد على: Homer-Dixon, Thomas F. "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases." *International Security* 19, no. 1 (1994): 5–40. https://doi.org/10.2307/2539147.

**الشكل 6: يمثل العلاقة الكبيرة التي أقامها هومر ديكسون بين الندرة وتأثيراتها:**

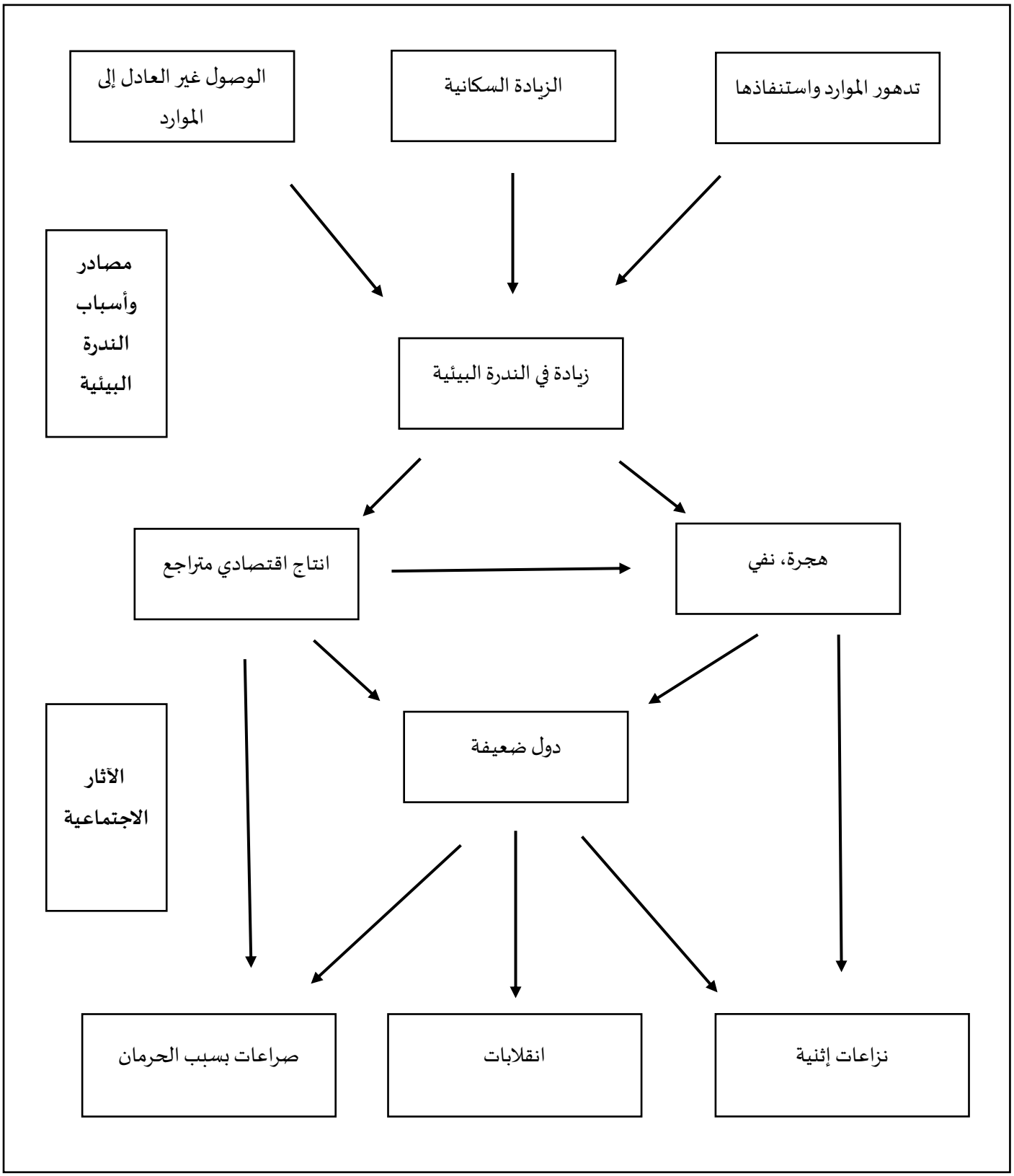

الشكل من اعداد الطالب بالاعتماد على Homer-Dixon, Environmental Change and Violent Conflict, 1993.

يلخص هذا الشكل دراسة هومر ديكسون، حيث يذكر أسباب الندرة التي تختلف في مصادرها، ثم يبين آثارها الاجتماعية، ويبرز العلاقة بين البيئة والنزاعات.

## المبحث الثالث: توظيف الأمن البيئي في العلاقات الدولية.

في قطاع البيئة، يسلط بوزان وويفر الضوء على التفاعل بين أجندتين مختلفتين: الأول العلمي، الذي يتم إجراؤه بشكل أساسي من قبل العلماء والمؤسسات البحثية خارج الحكومة الذين يحددون ويتنبؤون بالتهديدات، والآخر السياسي الذي يشمل عمليات اتخاذ القرارات الحكومية والدولية والسياسات العامة لمعالجة المشاكل البيئية. يتداخل هذان في الإعلام والنقاش العام، و "الأجندة العلمية التي تدعم حركات الأمننة".[1]

بعض الفاعلين الأكاديميين أكثر انخراطًا في السياسة: "سيتواصل هؤلاء الفاعلون مع الفاعلين السياسيين الذين تخصصوا في مجال العلوم؛ وبالتالي تتشكل سلسلة من العلوم إلى السياسة دون أن يضطر الاثنان إلى الالتقاء في أشكالهما النقية"[2] هنا، نحن نفكر بشكل أساسي في علماء الطبيعة، ويمكن القول إن علماء السياسة مثل Homer-Dixon الذين شاركوا بنشاط في مناقشات الأمن البيئي يمكنهم تحقيق قفزة من الأكاديمية إلى السياسة بمزيد من السهولة ومخاطر أقل.

### المطلب الأول: بعد تهديد الإرهاب: البيئة.

بينما كان الإنتاج العلمي والمناقشات العالمية حول البيئة في مرحلة تصاعدية من عام 1989 حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واجهت ركودًا أو مسارًا عكسيًا لإفساح المجال للموضوع المرجعي الجديد بعد ذلك وهو الإرهاب. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم كله، شهود على التهديد الجديد الذي سيدمر الأنظمة السياسية والدول، والذي سيضر بحياة الأفراد وحرياتهم، كل هذا ذُكر في الخطابات الرسمية في الولايات المتحدة. حول هذه الحقيقة الجديدة، رأينا تدخلات بهدف التصدي لهذه الأخطار في إطار الحرب على الإرهاب والأسلحة النووية كما حدث في العراق وأفغانستان. واعتبرت هذه الأحداث محورية في الدراسات الأمنية، ويظهر ذلك في سياسات الدول

[1] Barry Buzan, (ED), **Security : A New Framekwork for Analysis**,( Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1998). P. 72.
[2] Ibid., p73.

الكبرى، حيث لعب هذا دورًا سياسيًا رئيسا في إدراج البيئة في خلفية الأولويات الدولية. فالتناقض واضح بين كيفية تأطير إدارة كلينتون للبيئة على أنها تحدٍ رئيسي، وكيف تهربت إدارة جورج بوش من ذلك.

تميزت فترة 11 سبتمبر بالتورط السياسي والعسكري والمالي في "الحرب ضد الإرهاب" وبغزو العراق. داخل إدارة بوش، حيث تم إنشاء وزارة الأمن الداخلي في نوفمبر 2002 (الأمن الداخلي)[1]، وشرعت وزارة الدفاع في حملة تهدف إلى استثناء بعض القوانين البيئية لصالح الأمن القومي. بفضل المرونة والاستجابة الأكبر للقوات المسلحة في سياق خطر وشيك، أسفرت هذه الحملة في عام 2004 عن احتمال مخالفة ستة قوانين بيئية مدرجة في قانون تفويض الدفاع، نرى في هذا تراجع الأمن البيئي لصالح الحرب ضد الإرهاب.

تدريجيًا حتى عام 2007، ثم بشكل مستمر اعتبارًا من ذلك التاريخ، سيظهر تغير المناخ والمسائل البيئية في المقدمة باعتباره أخطر مشكلة في القرن الحادي والعشرين. في هذا السياق، نلاحظ إعادة نشر سيناريوهات الكوارث. في عام 2004، أعلن تقرير من أندرو مارشال، مدير Office of Net Assessment، عن الموجة الجديدة من الأمن المناخي[2]. من هذا نلحظ أن البنتاغون هو الذي يقود أعمال بناء للتهديد البيئي؛ حيث نشرت وزارة الدفاع بحكم ذلك تقريرًا - لسيناريو الكارثة - يُكتب فيه "يمكن لسيناريو تغير المناخ المفاجئ أن يزعزع استقرار البيئة الجيوسياسية، مما يؤدي إلى مناوشات ومعارك وحتى حرب بسبب قيود الموارد"[3] وعلى إثر هذا، قام الإعلام بالترويج له، وبظهور عناوين كبيرة مثل " الآن يقول البنتاغون لبوش: تغير المناخ سيدمرنا "[4]

أما في أوروبا، فنشر السير ديفيد كينج Sir David A. King، كبير المستشارين العلميين لحكومة بلير Blair وبراون Brownمقالاً في عام 2004 في مجلة ساينسScience ، والذي تم تفسير ذلك على أنه دعوة للتعاون، موجهة خاصة لإدارة جورج بوش التي رأت أن التهديد الإرهابي حقيقي، مع عدم إعطاء أي أهمية للقضايا البيئية. حيث قال فيه: "من وجهة نظري تغير المناخ هو أخطر مشكلة نواجهها اليوم، وهي أخطر حتى من تهديد الإرهاب"[5].

نقل رئيس أركان وزارة الدفاع البريطانية السير جوك ستيراب Sir Jock Stirrup بدوره تقريرا إلى مركز الفكر رويال يونايتد للخدمات البحثية (RUSI) في لندن: "من المرجح أن تغير المناخ والمنافسة المتزايدة على

[1] https://www.dhs.gov/creation-department-homeland-security (Consulté le : 30/05/2022).
[2] https://www.theguardian.com/environment/2004/feb/22/usnews.theobserver (Consulté le : 30/05/2022).
[3] Peter Schwartz, Daniel Randall, **An Aburpt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security**, GBN, 2003. https://www.iatp.org/documents/abrupt-climate-change-scenario-and-its-implications-united-states-national-security (Consulté le : 30/05/2022).
[4] Michael Towsend, Peter Harris, « Now The Pentagon tells Bush : Climate Change Will Destroy us », **The Observer**, (22 February 2002). https://www.theguardian.com/environment/2004/feb/22/usnews.theobserver (Consulté le :30/05/2022).
[5] David A. King, « Climate Change Science : Adapt, Mitigate, or Ignore ? » **Science**, (303 (5655), 2004). PP. 176-177.

الموارد النادرة سيؤدي إلى زيادة حدوث الأزمات الإنسانية. انتشار المناطق الصحراوية، ندرة المياه، تآكل السواحل، تدهور الأراضي الصالحة للزراعة، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية من جراء الأحوال الجوية القاسية: كل هذا يمكن أن يمس بالأمن."[1]

على الرغم من أنه سيتم الإعلان عن هذا التقرير والترويج له إعلاميا، إلا أن أهميته ستظل أقل من تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIECلعام 2007. وقد نُشر هذا التقرير في نوفمبر 2007، بينما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ بعد شهر في بالي في الهند، حيث تم خلاله متابعة سير اتفاقية كيوتو لعام 1997. يمكننا اعتبار أن هذه نقطة تحول، خاصة فيما يتعلق بالفائزين بجائزة نوبل للسلام لعام 2007: آل جور والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. حيث أن ارتباط أسمائهم بشهرة جائزة نوبل، وبالبيئة، يمكن اعتبارها طريقة لتسجيل تغير المناخ كالقضية الأكثر شيوعًا لعام 2007. ويشير هذا التاريخ أيضًا إلى الدور المتزايد للأمم المتحدة من خلال وسيط أمينها العام، بان كي مون، الذي تكلم عن القضية البيئية والتغير المناخي "العلم واضح، تغير المناخ يحدث، التأثير حقيقي، علينا أن نتحرك الآن"[2]

سيؤدي عنصران إلى تأكيد ارتباط الأمن والتهديد البيئي. أولاً، يعتبر الصراع في دارفور في السودان حدثًا سيوفر الإطار العملياتي للتهديد البيئي والمناخي. يستغل بان كي مون نشر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUEلوصف الصراع في دارفور بأنه الصراع البيئي الأول. يقول:

**" وبصورة ثابتة تقريبًا، نناقش دارفوربإطارعسكري وسياسي مختصر، وهو صراع عرقي بين الميليشيات العربية والمتمردين السود والمزارعين. ومع ذلك، انظر إلى جذوره، وستكتشف ديناميكية أكثر تعقيدًا. وسط الأزمات الاجتماعية والسياسية المتنوعة، بدأ الصراع في دارفوركأزمة بيئية، تصاعدت على الأقل جزئيًا بسبب تغير المناخ."[3]**

لذلك نرى العديد من الأسئلة تظهر على الساحة الإعلامية والسياسية، هل يتسبب تغير المناخ حقًا في الصراع؟ هل حروب المناخ موجودة؟

ستنقل ألمانيا من جانبها هذه الرسالة على المستوى السياسي والدبلوماسي، في إطار مهمتها المتمثلة في تمثيلها الدائم في الأمم المتحدة. وهذا هو العنصر الثاني، حيث قدمت مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي (GACGC) نظرة ثاقبة لدورها في قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة للإعلان رسميًا أن تغير المناخ يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. يملأ تقرير عام 2007 الذي نشرته

[1] Saublet, op.cit., P. 164.
[2] Ban Ki-Moon, https://www.un.org/sustainabledevelopment/ban-ki-moon-climate-change/ (Consulté le : 30/05/2022).
[3] Ban Ki-Moon, « A Climate Culprit in Darfur », **The Washington Post**, (16 June 2007). https://www.nature.com/articles/4471038b (Consulté le : 30/05/2022).

GACGC فراغًا مهمًا في السياسة في ألمانيا وأوروبا. حيث استحوذت وزارة الخارجية الألمانية بشكل خاص على فكرة وضع المخاطر الأمنية لتغير المناخ على جدول الأعمال. أكثر من مجرد هيئة بحثية، تدعم GACGC ألمانيا في دورها كصانع قرار دولي. علاوة على ذلك، فإن تقرير عام 2007 قاطع في الأمر:

***"تغير المناخ هو تحد جديد لسياسة الأمن. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار والعنف، وتعريض الأمن الوطني والدولي للخطر إلى درجة جديدة. سيؤدي تغير المناخ إلى رسم خطوط أعمق من الانقسام والصراع في العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى صراعات عديدة بين البلدان وداخلها حول توزيع الموارد، وخاصة المياه والأراضي. حول إدارة الهجرة، أو دفع تعويضات بين البلدان المسؤولة بشكل أساسي عن تغير المناخ وتلك البلدان الأكثر تضرراً بآثاره المدمرة."[1]***

وفي عام 2008، نشرت المفوضية الأوروبية استنتاجات تتماشى مع المواقف السياسية السائدة منذ عام 2007: تغير المناخ عامل مضاعف للتهديد. وقد تعزز ذلك من خلال الحملة من أجل توسيع المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو (2010)، بقيادة وزيره آنذاك أندرس راسموسن.Anders F. Rasmussen حيث قال خلال كلمة ألقاها في بورصة لندن للتأمين عام 2009:

***"إذا كنتم تعتقدون أنني أستخدم لغة درامية، دعوني ألفت انتباهكم إلى واحدة من أسوأ الصراعات في العالم، في دارفور. كان أحد الأسباب الرئيسية هو الجفاف الطويل. فقد كل من الرعاة والمزارعين أراضيهم، بما في ذلك الصحراء. ماذا حدث؟ انتقل البدو إلى الجنوب، بحثًا عن المراعي، إلى حيث المزارعين. بالطبع، ساهمت عوامل أخرى كثيرة فيما حدث، والقرارات السياسية، والاختلافات الدينية والتوترات العرقية. لكن تغير المناخ في السودان كان مساهما رئيسيا في هذه المأساة. وسيضغط ويهدد السلام في مناطق أخرى أيضًا."[2]***

أما في الولايات الأمريكية، فسيضمن مجيء إدارة أوباما في 2008-2009 استدامة الأمن البيئي. في معظم الوثائق الإستراتيجية الأمريكية حول الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، يظهر تغير المناخ بشكل بارز. حيث جعل أوباما مكافحة تغير المناخ الفكرة المهيمنة في عهدتيه (2008-2016)، حيث رأينا المواقف التي اتخذها وزير الخارجية جون كيري بشأن قضية البيئة، وبين عامي 2014 و2016، سيتم حصول ثلاثة أحداث لتعزيز الإلحاح حول تهديد المناخ:

[1] German Advisory Council on Global Change, « Climate Change as a Security Risk », (May 2007), P. 166. http://ccsl.iccip.net/wbgu_jg2007_engl.pdf (Consulté le 30/05/2022).
[2] Anders Fogh Rasmussen, **Speech on Emerging Security Risks**, (Lloyd's of London, London, 1st October 2009) https://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_57785.htm (Consulté le :30/05/2022).

تمّ نشر التقرير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2014، حيث تناول لأول مرة قضية تغير المناخ من زاوية أمنية. يأخذ هذا التقرير نظرة واسعة لمفهوم الأمن. علاوة على ذلك، نلاحظ أن التقرير ينسب دور تغير المناخ في الصراع في دارفور. تحديث هذه المناقشات التي يديرها التقرير يعيد إثارة الكلام حول موضوع البيئة تحسباً لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في باريس في ديسمبر 2015.

يضاف إلى هذا الحدث، عدم حل النزاع السوري. على غرار الصراع في دارفور، تم ربط أسباب الحرب الأهلية في سوريا بالمتغير البيئي. يقدم هذا الصراع مثالاً على ذلك لأولئك الذين يحملون رسالة "التهديد" البيئي. قال نائب رئيس الولايات المتحدة السابق آل جور خلال خطابه الرئيسي في قمة المناخ للأمريكيتين في نوفمبر 2015:

***" يعرف البعض منكم القصة وراء فتح أبواب الجحيم في سوريا. قلوبنا ثقيلة حتى عندما نفكر في المأساة في تلك الأرض. من عام 2006 إلى عام 2010، كان لدى سوريا جفاف سببه بالمناخ دمر 60 في المائة من مزارعهم وقتل 80 في المائة من مواشيهم ودفع مليون ونصف لاجئ بسبب المناخ إلى المدن السورية، حيث اصطدموا بمليون شخص آخر. نصف لاجئ من حرب العراق."*** [1]

نرى العلاقة بين الأمن (أو اللاأمن) والبيئة، حيث يتم الربط بين هذين المتغيرين في إطار علاقة سببية، وإدراك التهديد يبنى دائما بفعل الخطاب كما ذكرنا سابقا، ويشدد أوباما في خطاب أمام أكاديمية خفر السواحل الأمريكية، حيث قال:

***" يُعتقد الآن أن الجفاف وفشل المحاصيل وارتفاع أسعار المواد الغذائية ساعد في افتعال الاضطرابات المبكرة في سوريا، التي انزلقت في حرب أهلية في قلب الشرق الأوسط. لذلك، على نحو متزايد، من خلال قياداتنا العسكرية والمقاتلة، ستحتاج كل خدماتنا - بما في ذلك خفر السواحل - إلى إدماج تغير المناخ في الخطط والعمليات، لأنكم بحاجة إلى أن تكونوا جاهزين"*** [2]

إذا قمنا بتحليل خطاب الرئيس، ولو بطريقة سطحية، نلاحظ أنه، وحسب ما أشرنا إليه سابقا، أنه بفعل الكلام، يقوم بتعبئة الجمهور، في هذه الحالة هو جسم عملياتي، ويقوم بإدراجه في قائمة "المدافعين" ضد التهديد الذي مسّ سوريا، ومن شأن الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصدى له، نرى إذن

[1] Fram Dishnaw, Cliamte Change Opened « Gates of Hell » in Syria : Al gore, **National Observer**, (2015). https://www.nationalobserver.com/2015/07/09/news/climate-change-opened-gates-hell-syria-al-gore (Consulté le : 30/05/2022).

[2] Barack Obama, Remarks by the President at the United States Coast Guard Academy Commencement, (New London, Connecticut, 2015). https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/05/20/remarks-president-united-states-coast-guard-academy-commencement (Consulté le : 31/05/2022).

أن قضية البيئة كتهديد أساسي في العلاقات الدولية موجود، وفي الأوساط السياسية وخطابات الفواعل المؤمّنين.

أخيرًا، يتم ربط هجمات باريس في نوفمبر 2015 بالتهديد البيئي. وهنا يصل الموضوع إلى ذروته. في عام 2001، كانت الصلة بين الإرهاب والبيئة كامنة، لكن قضية الإرهاب كانت تعتبر أكثر إلحاحً وأولوية. ثم في عامي 2015 و2016، أصبح تغير المناخ، الإرهاب، والحروب الأهلية جزء من نفس الموضوع، وهو "التهديد". وفي أعقاب هجمات باريس مباشرة، يجيب المرشح الرئاسي الديمقراطي بيرني ساندرز Berny Sanders لعام 2016 على أسئلة حول تغير المناخ وعلاقته بالإرهاب وهجمات داعش في باريس، من الصحفي جون ديكرسون في البرنامج السياسي التلفزيوني "Face The Nation ":

***"إذا كنا سنشهد زيادة في الجفاف والفيضانات واضطرابات الطقس الشديدة نتيجة لتغير المناخ، فما يعنيه ذلك هو أن الناس في جميع أنحاء العالم سيقاتلون من أجل الموارد الطبيعية المحدودة. إذا لم يكن هناك ما يكفي من المياه، إذا لم يكن هناك ما يكفي من الأراضي لزراعة محاصيلك، فسترى هجرات الناس الذين يتقاتلون على الأرض التي ستدعمهم. وسيؤدي ذلك إلى صراعات دولية. [...] تغير المناخ أزمة كوكبية ضخمة [...] ماذا يحدث، على سبيل المثال، في سوريا، على سبيل المثال، عندما يكون لديك جفاف، عندما لا يستطيع الناس زراعة محاصيلهم، سوف يهاجرون إلى المدن. وعندما يهاجر الناس إلى المدن وليس لديهم وظائف، سيكون هناك الكثير من عدم الاستقرار، والكثير من عدم الالتزام. وسيخضع الناس لأنواع الدعاية التي تستخدمها القاعدة وداعش الآن. لذا، حيث يكون لديك استياء، وحيث يكون لديك عدم استقرار، هناك تظهر المشاكل. وبالتأكيد، وبدون أدنى شك، فإن تغير المناخ سيؤدي إلى ذلك."***[1]

يلخص هذا المقتطف مكانة الأمن البيئي في الأوساط السياسية والدولية، حيث يوضح تصور المشكلة البيئية، وعلى رأسها موضوع التغير المناخي كتهديد رئيس، وسياق هذه الأحداث الذي يبلور فكرة التهديد البيئي يجعل من الضروري التأمين أو البحث عن حلول للتصدي له ومعالجة المشكلة. إدراج جدل الأمن البيئي في الأوساط هذه يساهم أيضا في توجيه الدراسات الأمنية والعلمية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.

نجد ذكرا لتهديد آخر في الأدبيات البيئية، والذي يطلق عليه اسم "تضخم الشباب". حيث ظهرت مخاوف بشأن التداعيات الأمنية للتزاوج الكبير للشباب في العالم الثالث في مجال البيئة والأمن، إذ تمت الاستعانة بالعديد من المسؤولين وتفعيل برامج التحكم في السكان. تظهر صورة هذا التهديد عندما يصل المهاجرون الريفيون إلى المدن، ويتم تحويلهم إلى "شباب عاطلين عن العمل، مجموعة متقلبة بشكل خاص

[1] Face The Nation, 15 november 2015. https://www.cbsnews.com/news/face-the-nation-transcripts-november-15-sanders-nunes-burr/ (Consulté le :31/05/2022).

ويمكن حشدهم بسهولة للعمل السياسي الراديكالي"[1] لا يتم تمثيل هذا التهديد على أنه من الذكور فقط، ولكن غالبًا ما يتم تمثيله على أنه إسلامي. يحذر ساموال هنتنغتون Samuel Huntington، على سبيل المثال، من تكاثر مجموعة الشباب في البلدان المسلمة، التي توفر حسب قوله "مجندين للأصولية والإرهاب والتمرد والهجرة"[2].

**المطلب الثاني: السلطة الحيوية وبرامج السكان.**

في سياق ربط السكان بالبيئة وبالصراع، يحذر القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية أنطوني زينيAnthony Zinni من أن الزيادة الهائلة في النمو السكاني في منطقة الخليج العربي "تمارس الضغط على الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، والنظم الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار، لا سيما في البلدان التي تعاني من "تضخم الشباب". توفر هذه المنطقة الوسطى الديناميكية والمتقلبة بيئة خصبة للمتعصبين للتجنيد والتدريب وتنفيذ العمليات الإرهابية"[3]. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى النساء على أنهن الفتيات اللواتي يحتجن إلى التعليم والتمكين وإتاحة الوصول إلى وسائل منع الحمل من أجل إبطاء النمو السكاني، هن ناشطات جنسياً، لكنهن غير عنيفات، على عكس الذكور. وهذا يتيح لبرامج تنظيم الأسرة والسيطرة على السكان الطريق للتدخل. على سبيل المثال، تحت شعار "تنظيم الأسرة يغير كل شيء"، يعرض إعلان PLANet Campaing الذي ترعاه مؤسسة باكارد صورة منطقة استوائية متدهورة لغابة تحترق، بجانبها صورة أخرى لنفس الغابة، مورقة وخضراء. ثم يقرأ الإعلان:

"يبدو الأمر مدهشًا، فإن تزويد الناس في الدول النامية بإمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة هو خطوة أولى حاسمة لإنقاذ 40 مليون فدان (acres)من الغابات الاستوائية المطيرة التي تُفقد كل عام. الغابات التي يتم قطعها لإنشاء أراضي المحاصيل لإطعام العالم تزايد عدد السكان ... في الأماكن التي توفر فيها برامج تنظيم الأسرة بالفعل وسائل منع الحمل الطوعية والرعاية الصحية والتثقيف الجنسي، تختار معظم النساء الأسر الصغيرة. وهذا بدوره يخفف الضغط الشديد على الموارد الطبيعية للبيئة. "[4] عندئذ يصبح التحكم في خصوبة المرأة هو الحل، ليس فقط للتدهور البيئي، ولكن للعنف الذي هو نتيجة "طبيعية" في تلك المجتمعات. يظهر هذا صورة مثالية لممارسة السلطة الحيوية، من خلال الدعوات للحد من النمو السكاني، مع تنظيم الأسرة وبرامج محو الأمية كأداة، ولترسيخ العقيدة والرؤية النيومالتوسية.

---

[1] Thomas-Homer Dixon, « Why Populations Growth Still Matters », **Globe and Mail**, (6, 2002.) https://homerdixon.com/why-population-growth-still-matters/ (Consulté le :03/06/2022).
[2] Samuel P. Huntington, **The Clash of Civilizations And The Remaking of World Order**, (Simon & Schuster, 1996). P. 103.
[3] Harthmann, op.cit. P. 172.
[4] Ibid., P. 173.

**المطلب الثالث: التدخل البيئي.**

يمثل التدخل موضوع سجال في العلاقات الدولية، حيث أن غالبية التجارب باسم الإنسانية وحماية الشعوب لم نكن إلا وسيلة للاحتيال على القوانين الدولية .وبالرغم من أن التدخل محظور في النظام الدولي، إلا في سياق الدفاع عن النفس، أو في إطار بعثات من طرف منظمة الأمم المتحدة، حيث أن القوانين الدولية بصفتها نصوصا موضوعية تتناقض والإحساس بضرورة التدخل التي تبديها الدول، والتي تأتي من منطلقات ذاتية، حيث أن مسألة الضرورة أو المسؤولية الدولية للحفاظ على أمن أقلية أو نظام ما تكون بدوافع ومعتقدات تلك الدول. إلا أننا نرى حالات تمّ فيها التعدي على القوانين العالمية لأسباب "إنسانية"، حاول إذن هذه الأطراف إدراج المتغير البيئي كاتجاه جديد لعقيدة التدخل، نظرا للتحديات والمخاطر التي يمثلها كرؤية موضوعية تامة، وليضع نهجا جديدا أو فرصة جديدة للعمليات الانتهازية.

وفي إطار التدخل باسم الإنسانية، لم يكن عنصر البيئة إلا مسألة ثانوية، تتصور كدافع من الدوافع التي تسببت في الوضع القائم، وبقي الحال كذلك إلى غاية مؤتمر ريو في عام 1992، حين أطلق ميشال روكار Michel Rocard، رئيس الوفد الفرنسي، فكرة واجب التدخل من أجل البيئة كالتهديد الرئيس.[1] حيث أصبح أولوية، وبمثابة المشكل الأول الذي وجب علاجه. ويلعب الدفاع عن القضايا البيئية في صورة التدخل دوراً في مسار تطوير العلاقة بين السيادة الوطنية وقوة أو شرعية المجتمع الدولي، حيث تحتاج الدول إلى إضفاء الشرعية على تدخلاتها، ويتم هذا اعتمادا على ثلاثة مبادئ:

1. حق الإنسان في بيئة صحية: حيث اعترفت 155 دولة قانونيا بالحق في بيئة صحية ومستدامة، وهذا تم في إعلان ستوكهولم في عام 1972 [2]وله جانبان: حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة من جهة، ومسؤولية وواجب الدول في ضمان هذه البيئة.[3]

[1] Tamiotti Ludivine, « ingérence écologique : un concept ». Sabelli, Fabrizio. **Écologie contre nature : Développement et politiques d'ingérence**, (Graduate Institute Publications, Genève, 1995). PP. 159-168. http://books.openedition.org/iheid/2913.

[2] Yann Aguila, **« Le droit à un environnement sain reconnu par l'Onu, quelles incidences ? »,** (Consulté le 31/05/2022), https://www.village-justice.com/articles/droit-environnement-sain-reconnu-par-onu-quelles-incidences-par-yann-aguila,40950.html

[3] Alexandre Kiss**, « Environnement, droit international, droits fondamentaux »**, (Consulté le :31/05/2022) https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/environnement-droit-international-droits-fondamentaux )

2. مسؤولية الإنسان تجاه البيئة والأجيال المستقبلية: يرتبط هذا المبدأ بالتنمية المستدامة، ويتضمن احترام الإنسان للبيئة، والمحافظة عليها وعلى مواردها كمسؤولية تجاه الأجيال المستقبلية.
3. تكريس التراث الإنساني المشترك والإدارة المشتركة: يتضمن هذا المبدأ الإدارة المشتركة لبعض المناطق المسجلة كتراث إنساني، حيث يهدف إلى تنظيمها بطريقة مشتركة ومستدامة، لكن هذا يتعارض بشكل مباشر ومبدأ سيادة الدول، إذ أنها ليست مستعدة للتنازل عن مناطقها أو مواردها باسم القضية البيئية والإنسانية، حيث أن العناصر المكونة لهذا الموضوع مثيرة للجدل.[1] المبدأ الوحيد المتفق عليه والمرتبط بمفهوم التراث الإنساني المشترك هو مبدأ المسؤولية. ومنه، نجد أن هناك إجماع على أنه لا يمكن لأحد التصرف في أصول التراث الإنساني البيئي بحرية مطلقة، بل يتعين على جميع الجهات الفاعلة، عامة كانت أم خاصة، صونها، المحافظة عليها، ونقلها إلى الأجيال المستقبلية، في إطار تلك المسؤولية.[2]

[1] Valerie Parent, **« L'humanité et le droit international »**, (Maîtrise en droit, Université de Montréal, 2013). (Consulté le :31/05/2022), https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/11257/Parent_Valerie_2013_memoire.pdf?sequence=2&isAllowed=y ).

[2] Marie-Claude Smouts, « Du patrimoine commun de l'humanité aux biens publics globaux », **Patrimoines naturels au Sud**, in Open Edition Books, IRD Editions, (Consulté le :02/06/2022) https://books.openedition.org/irdeditions/4056?lang=fr

**خاتمة الفصل:**

كما رأينا في هذا الفصل، أتاحت النظرة الشمولية والواسعة للأمن إدراج البيئة كمتغير جديد في الدراسات الأمنية. وفي سياق الأمننة، أصبح التهديد البيئي الموضوع المرجعي في العلاقات الدلية. رأينا أيضا أن لخطاب التدهور قوة أيديولوجية كبيرة، بدعم من الأفكار نيومالتوسية، والدراسات التي قام بها هومر ديكسون التي تربط الندرة بالصراع في العالم الثالث، فهي تريد تبرير التدخلات الغربية في العالم الثالث في شكل برامج تنمية وتحكم في السكان، أو لحماية الموارد والتراث الإنساني والبيئي. تكمن القوة الأيديولوجية لهذا الخطاب إلى حد كبير في قدرته المستمرة في بناء وإنتاج "الآخر" كتهديد أو هدف للتدخل الغربي، وقدرته على ربط الفقر والتدهور البيئي والعنف.

## الخاتمة:

قمنا في هذه المذكرة بدراسة بناء حقل الأمن البيئي عبر انتاج المعرفة، وتبلوره في العلاقات الدولية عبر خطاب الأمننة. مررنا بعملية إنتاج المعرفة عبر أفكار ميشال فوكو وارتباطها بالسلطة، وأفكار البنائية التي تراها حصيلة تفاعلات اجتماعية، ثم المعرفة المتعلقة بالبيئة في العلاقات الدولية المتمثلة في أفكار النظرية الخضراء. انتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثاني، حث ناقشنا ارتباط المعرفة بالسلطة السياسية عبر قنوات، وبناء فكرة التهديد أثناء وبعد الحرب الباردة. ثم إلى الفصل الثالث، حيث تبلور موضوع وقضايا البيئة عبر خطاب الأمننة، ودراسات هومر ديكسون التي لقت رواجا في الدوائر السياسية في بلدان الشمال، والتي استندت إلى الأفكار النيومالتوسية كقاعدة لها، وفي إطار محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، التي تتعلق بكيف أصبحت قضايا البيئة عبر انتاج المعرفة وخطاب الأمننة موضوعا أساسيا في العلاقات الدولية. رأينا في دراستنا كيف أن المعرفة العلمية هي نتيجة تفاعلات اجتماعية، وتصورات أفراد تنقلها للسلطة لتصبح حقيقة أو مسلمة، حيث أنها لا تأتي عبثا، بل تتكون في الخطابات العلمية والمؤسسات التي تنتجها، تبعا لما تمليه وتطلبه، لتستهلك بعد ذلك من طرف أجهزة التعليم والاعلام، بغية انتشارها. من خلال تأثير هذه الأنظمة، نجد نوعا جديدا من السلطة، تدعى بالسلطة الحيوية، التي لها طابع بيئي يتعلق بالتحكم في السكان والزيادات السكانية التي لها تأثير سلبي على البيئة، لاحظنا كيف تسمح هذه البرامج للسيطرة على مجموعات سكانية بأكملها من خلال المؤسسات الاجتماعية "الانضباطية" لضمان الحياة والمحافظة عليها. وظهر على إثر هذه السياسة نمط من العقلانية الحكومية التي تضفي الطابع المؤسسي على إدارة البيئة والمسائل البيئية والسكانية، يطلق عليها اسم الحوكمة البيئية.

تقضي البنائية أيضا بأن المعرفة يتم بناؤها اجتماعيا، عبر عمليات انتاج المعرفة بين الخبراء داخل الحقول العلمية، ودور الممارسات الثقافية والمعايير الاجتماعية، وتلعب مجتمعات المعرفة من جماعات وشبكات وتحالفات دورا كبيرا في حمل المعرفة والأفكار ونقلها لتنسيق السياسات.

رأينا أيضا كيف أن البيئة أو موضوع التهديد البيئي مسألة هوية وإيديولوجية، يقبل بتلك الحقيقة الأفراد ذات خلفيات معينة، بينما يرفضها البعض الآخر، فتبنى حقيقتها أو رفضها حول تصورات مختلف الأفراد.

ازداد الوعي بمواضيع البيئة كتهديد، حيث ظهرت النظرية الخضراء في أوساط العلاقات الدولية لتقوم بالتوعية للمسائل البيئية، ولتركيز الاهتمام عليها من الجانبين النظري والعملي، وركزت على ثلاث أفكار: المركزية البيئية البيولوجية، حدود النمو، واللامركزية البيئية.

انتقلنا في دراستنا بعد ذلك إلى العلاقة بين المعرفة والسلطة السياسية، وكيف أن المعرفة ليست دائما أكاديمية بحتة لما تصل إلى الأوساط السياسية. حيث أن القوى السياسية دائما ما تؤطر الانتاج العلمي، وتضع شروطا للمعلومات التي تتلقاها، أو تريد أن تستعملها من أجل أهدافها. حيث وجدنا أن ظهور الأبحاث عامة، وفي مجال الأمن خاصة، يعتمد على مختلف الهياكل التنظيمية والدعم المؤسسي والموارد التمويلية، وغالبا ما تتم لفائدة مراكز الفكر التي وجدناها في مقدمة الهياكل التي تنتج المعرفة البيئية من أجل إيصالها للدوائر السياسية، خاصة الدراسات ذات الصبغة الاستعجالية التي تنادي بحلول الكوارث البيئية، حيث أن الوعي البيئي انطلق من نقطة اللامبالاة إلى حالة الطوارئ العالمية، حيث برزت التقارير التي تنادي بهذه الحالة كتقرير روما، وستوكهولم، اللذان يمثلان القواعد الأولى لإرساء الوعي البيئي. وأصبحت البيئة تدريجيا تندرج في مقدمات المسائل الأمنية كنتيجة لزيادة هذا الوعي. رأينا أيضا احتمال وجود ثغرة بين الباحثين والسياسيين، وذلك لأن القرب الذي يمكن ملاحظته بين دارسي البيئة والأمن، والسياسيين، يكون بين الباحثين السياسيين، أو باحثي مراكز الفكر ذو أجندات سياسية، وأهداف تلبية حاجيات السلطة، أمثال هومر ديكسون. يعتبر هومر ديكسون من أوائل ومن أهم الباحثين في مجال الأمن البيئي، ربط بين خطاب الندرة والأمن البيئي، حيث أخذت دراساته الأفكار النيومالتوسية كقاعدة لها، وربط بين السكان والندرة والتهديد البيئي. ناقش أن الزيادة السكانية في العالم الثالث تؤدي وتزيد من ندرة الموارد، وتتسبب في الوصول غير العادل إلى الموارد بسبب الندرة الهيكلية التي تركز بحكمها مجموعة صغيرة من السكان الموارد في يدها وتمنع الأكثرية من الوصول إليها.

رأينا أيضا كيف أن عملية الأمننة تتم ليصبح موضوع البيئة موضوعا مرجعيا في العلاقات الدولية، أي أنه التهديد الأول الذي يجب أن تعمل الدول على التصدي له. وكيف انتقل هذا الموضوع من مقدمة العلاقات الدولية إلى فسح المجال للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، ثم العودة إلى المقدمة لتبرير نيات التدخل من أجل حماية البيئة التي تمثل مشكلة عابرة للقارات وفوق قومية لا تعترف بالحدود السياسية.

سنحدد النتائج المتوصل إليها عبر بحثنا، حيث تأكدت الفرضية الأولى التي تقول إن المعرفة بناء اجتماعي، حيث أن هذه الأخيرة متعلقة بإدراكات الأفراد لأنفسهم ولغيرهم، وترتبط بالسلطة من جانبها العملياتي والاجتماعي، حيث أنها ممارسة وعلاقات إنتاجية، تفرز لنا معرفة مبنية على تصورات المجتمع، عن طريق مختلف مجتمعات المعرفة.

وتأكدت الفرضية الثانية التي تقول أن هناك قنوات بين المعرفة العلمية والسلطة السياسية، حيث رأينا أن حقل الأمن البيئي يتواجد في مركز أو بين تقاطع المعرفة الأكاديمية، السلطة السياسية ومختلف المنظمات الخاصة، غير الحكومية، و منظمات الفكر التي تقوم بإيصال بحوث ودراسات إلى السلطة السياسية، وغالبا ما تتسم هذه المعرفة التي أطلقنا عليها تسمية "الأدب الرمادي" بالبساطة وعدم الدخول في التفاصيل، حيث تلبي ما تريده السلطة من احتياجات لمواضيع سهلة الاستهلاك، ذات صفة الاستعجالية، أما الباحثين أو ناقلي المعرفة، فهم الباحثون السياسيون الذين يقومون بإنتاج المعرفة التي تستهدف هذه الأقطاب السياسية.

وأخيرا، رأينا أن الفرضية الثالثة التي تقول أنّ الأمن البيئي مسألة أساسية في العلاقات الدولية صائبة، حيث رأينا أنه وبالرغم من أهمية موضوع الإرهاب، إلا أن القضايا البيئية دائما ما تعود إلى مقدمة العلاقات الدوية، حيث ارتبطت بالخوف النووي في فترة الحرب الباردة، ثم تفردت إلى غاية أحداث 11 سبتمبر أين تراجعت لحساب الإرهاب، ثم عادت إلى مقدمة العلاقات الدولية كموضوع مرجعي بفضل خطاب الأمننة ودراسات الندرة لهومر ديكسون، والتي أعطت الفرصة للشمال أن يستخدم البيئة كتبرير لنيات التدخل.

## قائمة المراجع:

I. الكتب:

باللغة العربية:


1. بول ڤيين، **أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج**، ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993).
2. جيل دلوز، **المعرفة والسلطة: مدخل إلى قراءة فوكو**، ترجمة سالم يفوت (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987).
3. عبد العزيز العيادي، "المعرفة والسلطة عند فوكو من خلال "إرادة المعرفة" "، **العرب والفكر العالمي: مجلة النصوص الفكرية والإبداعية والنقدية**، العددان 18.17 (شتاء– ربيع 1992).
4. ميشال فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صدفي وآخرين، شارك في المراجعة جورج زيناتي، مشروع مطاع صفدي للينابيع (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).
5. ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي (بيروت: مركز الإنماء القومي،1990).
6. ميشيل فوكو، **جينيالوجيا المعرفة**، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، المعرفة الفلسفية (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988).


باللغات الأجنبية:


7. Barry Buzan, (Ed), **Security : A New Framekwork for Analysis**, (Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1998).
8. Buzan, Barry, and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (Cambridge : Cambridge University Press, 2009).
9. CETINA, KARIN KNORR. **Epistemic Cultures : How the Sciences Make Knowledge**. (Harvard University Press, 1999). https://doi.org/10.2307/j.ctvxw3q7f.
10. Donatella Meadows (Ed), The **Limits to Growth**, (New Yor, Universe Books, 1972).
11. Hayward, Tim. *Political Theory and Ecological Values*. New York: St. Martin's Press, 1998.
12. Marie-Claude Smouts, « Du patrimoine commun de l'humanité aux biens publics globaux », **Patrimoines naturels au Sud**, in Open Edition Books, IRD Editionshttps://books.openedition.org/irdeditions/4056?lang=fr
13. Michel Foucault**, Power/Knowledge : Selected Interviews and Other Writings**, 1972 – 1977, translated by Colin GORDON, Leo MARSHALL, John MEPHAM, Kate Soper (Pantheon Books, New York)

14. Michel FOUCAULT, **The History of Sexuality : An Introduction**, Volume 1, New York : Vintage Books, 1990.
15. Mitchell Dean, **Governmentality : Power and Rule in Modern Society**, 2nd ed. (London : SAGE publications, 2010).

16. Ole Waever, **Securitization and Desecuritization, On Security**, Ed by Ronnie Lipschutz, (New York, Columbia University Press, 1998).
17. Pierre Bourdieu, **Questions de Sociologie**, (Paris, Les Editions de Minuit).

18. Robyn Eckersley, « **Environmentalism and Political Theory : Toward an Ecocentric Approach** », (Sony Press, 1992).
19. Samuel P. Huntington, **The Clash of Civilizations And The Remaking of World Order**, (Simon & Schuster, 1996).
20. Scott Burchill (Ed), « Theories of International Relations », (Ed 3, Palgrave Macmillan, 2005).
21. Timothy O'Riordan, Andrew Jordan, Institutions, climate change and cultural theory: Towards a common analytical framework, Global Environmental Change, (1999). https://www.researchgate.net/publication/223742438_Institutions_climate_change_and_cultural_theory_Towards_a_common_analytical_framework

II. المجلات:

باللغات الأجنبية:

22. Aaron McCright and Riley Dunlap, "The Politicization of Climate Change and Polarization in the American Public's Views of Global Warming, 2001-2010," **The Sociological Quarterly** (2011).

23. Andrew J. HOFFMAN, « Climate Science as Culture War », **Stanford Social Innovation Review**, (2012). https://ssir.org/books/reviews/entry/climate_science_as_culture_war
24. Andrew Ross, « Is Global Culture Warming up ? », **Social Text**, vol. 28 (1991)
25. Arturo ESCOBAR, **Discourse and Power in Development : Michel Foucault and the Relevance of His Work to the Third World** 1984-5, Alternative 10 (Winter).

26. Barry Buzan, **The 'War on Terrorism' as the new Macro-Securitization**, (Oslo Worshop papers, Oslo, 2006
27. BROWN, LESTER R. "Redefining National Security." **Challenge 29**, no. 3 (1986). PP. 25–32. http://www.jstor.org/stable/40721024.
28. Buzan, Barry. "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century." **International Affairs** *(Royal Institute of International Affairs 1944-)* 67, no. 3 (1991).
29. Christian Bûger, « From Epistemology to Practice : A Sociology of Science for International Relations **»**, **Journal of International Relations and Development**, vol 15 n°1 (2012).
30. Daniel Malinia (ED), **TRIP Around The World : Teaching, Research, and Policy Views of International Relations Faculty in 20 Countries**, Teaching, Research and International Policty (TRIP) Project, The Institute for the Theory and Practice of International Relations The College of William and Marry Williamsburg (Virginia, 2012).
31. David A. King, « Climate Change Science : Adapt, Mitigate, or Ignore ? » **Science**, (303 (5655), 2004)
32. Elizabeth Hartmann, « The Changing Faces of Population Control, » in **Silliman and Bhattacharjee**, eds., Policing the National Body, 2002**.**
33. Hauge, Wenche, and Tanja Ellingsen. "Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways to Conflict." **Journal of Peace Research** 35, no. 3 (1998). PP. 299–317. http://www.jstor.org/stable/424938.

34. Homer-Dixon, Thomas F. “Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases.” **International Security** 19, no. 1 (1994). PP. 5–40. https://doi.org/10.2307/2539147.
35. Homer-Dixon, Thomas F. “On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict.” **International Security** 16, no. 2 (1991). PP. 76–116. https://doi.org/10.2307/2539061.
36. Joseph BEN DAVID, Teresa A. SULLIVAN, « Sociology of Science », **Annual Review of Sociology** 1 (1975). 203-22. Httm://www.jstor.org/stable/2946045.
37. Marianne Stone, « Security According to Buzan : A comprehensive Security Analysis », **Security Discussion Paper Series,** Spring, N°09, (2009).
38. Medvetz, Thomas. « Les *think tanks* dans le champ du pouvoir étasunien », **Actes de la recherche en sciences sociales**, vol. 200, no. 5, (2013).
39. Paul Painchaud, « La Sécurité Environnementale : Concept et perspectives **», La revue internationale et stratégique**, Sécurité et environnement : Le risque au cœur des politiques, Vol. 39, N° Automne, (2000).
40. Paul RUTHERFORD, « The Entry of Life into History » in Darier, ed**., Discourses of the Environmental** (1999).
41. Robert Cox On World Orders, Historical Change, And The Purpose Of Theory In International Relations**, Theory Talks**. https://www.files.ethz.ch/isn/155098/Theory%20Talk37_Cox.pdf
42. Rønnfeldt, Carsten F. “Three Generations of Environment and Security Research**.” Journal of Peace Research** 34, no. 4 (1997). PP. 473–82. http://www.jstor.org/stable/424868 .
43. Sheldon Ungar « The rise and (Relative) Decline of Global Warming as a Social Problem », **The Sociological Quarterly**, vol. 33, n°4, pp. 483-501. https://www.jstor.org/stable/4121392
44. Steve Smith, **«** International relations and international relations : The links between theory and practice in world politics **»**, **Journal of International Relations and Development**, vol. 6, n°3 (2003).
45. Tamiotti Ludivine, « ingérence écologique : un concept ». Sabelli, Fabrizio. **Écologie contre nature : Développement et politiques d’ingérence**, (Graduate Institute Publications, Genève, 1995). PP. 159-168. http://books.openedition.org/iheid/2913.
46. Thomas Homer-Dixon, (ED), « Environmental Change and Violent Conflict », **Scientific American**, (February 1993).
47. Thomas-Homer Dixon, « Why Populations Growth Still Matters », **Globe and Mail**, (6, 2002.) https://homerdixon.com/why-population-growth-still-matters/
48. Timothy LUKE, « Environmentality as Green Governability » in **Darier**, ed., Discourses of the Environment.
49. Wæver, Ole. “Towards a Political Sociology of Security Studies.” **Security Dialogue** 41, no. 6 (December 2010) : P.95 https://doi.org/10.1177/0967010610388213.
50. Wouter Poortinga et al., “Uncertain Climate: An Investigation into Public Skepticism About Anthropogenic Climate Change,” **Global Environmental Change**,( August 2011).

III. المذكرات والرسائل الجامعية:

باللغة العربية:

51. عتيقة كواشي، أليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016-2017)

باللغات الأجنبية:

52. Elizabeth Harthmann, **Strategic Scarcity : The Origins And Impact Of Environmental Conflict Ideas**, Thèse de Doctorat, London School of Economics and Political Science, 2002.
53. Lisa Ann RICHEY, **Development, Gender and Family Planning : Population Policies and the Tanzanian Population Policy**, PhD Thesis, Department of Political Science, University of North Carolina, Chapel Hill, 1999.
54. Saublet Sarah**, La Construction de La Menace Environnementale : Une Conversation entre Savoir et Pouvoir**, Thèse de Doctorat, Université de Montréal : Département de Science Politique, 2016.
55. Valerie Parent, **« L'humanité et le droit international »**, (Maîtrise en droit, Université de Montréal, 2013). (Consulté le :31/05/2022), https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/11257/Parent_Valerie_2013_memoire.pdf?sequence=2&isAllowed=y ).

IV. المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية:

باللغات الأجنبية:

56. UNFPA Annual Report 2001, P.3. https://www.unfpa.org/publications/unfpa-annual-report-2001 (06/06/2022).
57. https://www.unep.org/fr/le-pnue-50-ans
58. **Our Common Future**, The Brundtland Report, 1987.
59. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf
60. US National Security Strategy, 1988. https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss1988.pdf?ver=uXpmo-mT0TKzq2Ut6PmfjA%3d%3d
61. DÉCLARATION DE RIO SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DÉVELOPPEMENT : PRINCIPES DE GESTION DES FORÊTS (3-14 Juin 1992). https://www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm#:~:text=En%20juin%201992%2C%20%C3%A0%20Rio,le%20domaine%20de%20l'environnement
62. https://www.dhs.gov/creation-department-homeland-security

V. المواقع الإلكترونية:

63. Alexandre Kiss**, « Environnement, droit international, droits fondamentaux »**, (Consulté https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/environnement-droit-international-droits-fondamentaux (31/05/2022)
64. Anders Fogh Rasmussen, **Speech on Emerging Security Risks**, (Lloyd's of London, London, 1st October 2009) https://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_57785.htm (30/05/2022)
65. Ban Ki-Moon, « A Climate Culprit in Darfur », **The Washington Post**, (16 June 2007). https://www.nature.com/articles/4471038b (30/05/2022)
66. Barack Obama, Remarks by the President at the United States Coast Guard Academy Commencement, (New London, Connecticut, 2015).

https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/05/20/remarks-president-united-states-coast-guard-academy-commencement (30/05/2022)
67. Clara Eroukhmanoff, Securitisation **Theory : An Introduction**, **E-International Relations**, (2018). https://www.e-ir.info/2018/01/14/securitisation-theory-an-introduction/ (26/05/2022)
68. Face The Nation, 15 november 2015. https://www.cbsnews.com/news/face-the-nation-transcripts-november-15-sanders-nunes-burr/ (30/05/2022)
69. Fram Dishnaw, Cliamte Change Opened « Gates of Hell » in Syria : Al gore, **National Observer**, (2015). https://www.nationalobserver.com/2015/07/09/news/climate-change-opened-gates-hell-syria-al-gore (30/05/2022)
70. George W. Bush, Remarks at the Flight 93 National Memorial, Shanksville Pennsylvania, (2001). https://www.bushcenter.org/about-the-center/newsroom/press-releases/2021/09/remarks-president-bush-shanksville-9-11.html (30/05/2022)
71. German Advisory Council on Global Change, « Climate Change as a Security Risk », (May 2007), P. 166. http://ccsl.iccip.net/wbgu_jg2007_engl.pdf (30/05/2022)
72. http://content.time.com/time/covers/0,16641,19890102,00.html (25/05/2022)
73. https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2014/02/221704.htm (25/05/2022)
74. https://climateandsecurity.org/about/ (26/05/2022)
75. https://climateandsecurity.org/resources/academic-think-tank-and-ngo/ (26/05/2022)
76. https://eipss-eg.org/%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%BA%D9%86-%D9%80-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86/#_ftn10 (29/05/2022)
77. https://pacinst.org/our-approach/(26/05/2022)
78. https://stringfixer.com/fr/Lyndon_B._Johnson_School_of_Public_Affairs (25/05/2022)
79. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf (25/05/2022)
80. https://www.canada.ca/fr/environnement-changement-climatique/organisation/affaires-internationales/partenariats-organisations/appauvrissement-couche-ozone-protocole-montreal.html#:~:text=Le%20Protocole%20de%20Montr%C3%A9al%20initial,niveaux%20de%20consommation%20de%201986. (25/05/2022)
81. https://www.dhs.gov/creation-department-homeland-security (30/05/2022)
82. https://www.ipcc.ch/languages-2/francais/(25/05/2022)
83. https://www.iucn.org/fr/une-breve-histoire-uicn(25/05/2022)
84. https://www.nytimes.com/1988/06/24/us/global-warming-has-begun-expert-tells-senate.html (25/05/2022)
85. https://www.theguardian.com/environment/2004/feb/22/usnews.theobserver (30/05/2022)
86. https://www.unep.org/fr/le-pnue-50-ans (25/05/2022)
87. https://www.wm.edu/offices/global-research/trip1/index_full.php (18/05/2022)
88. James R. Lee, « Global Warming Is Just The Tip of the Iceberg », **The Washington Post**, (4 January 2009). https://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/01/02/AR2009010202280.html (25/05/2022)
89. John Kerry, **Remarks on Climate Change**, US Department of State, 10 November 2015 Norfolk. https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2015/11/249393.htm (25/05/2022)
90. John Kerry, Remarks on Climate Change, US Department of State, 16 February 2014 Jakarta.
91. La rareté des ressources environnementales et l'émergence de conflits, PRB, 2001. https://www.prb.org/resources/la-rarete-des-ressources-environnementales-et-lemergence-de-conflits/ (28/05/2022)

92. Michael Towsend, Peter Harris, « Now The Pentagon tells Bush : Climate Change Will Destroy us », **The Observer**, (22 February 2002). https://www.theguardian.com/environment/2004/feb/22/usnews.theobserver (30/05/2022)
93. Peter Schwartz, Daniel Randall**, An Aburpt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security**, GBN, 2003. https://www.iatp.org/documents/abrupt-climate-change-scenario-and-its-implications-united-states-national-security (30/05/2022)
94. Président Richard Nixon « State of the Union », 22 Janvier 1970, à http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=2921 (25/05/2022)
95. Tamiotti Ludivine, « ingérence écologique : un concept ». Sabelli, Fabrizio. **Écologie contre nature : Développement et politiques d'ingérence**, (Graduate Institute Publications, Genève, 1995). PP. 159-168. http://books.openedition.org/iheid/2913.
96. Tim Pfefferle, Climate Change Through a Constructivist Prism**, E-International Relations** (2014), https://www.e-ir.info/2014/06/18/climate-change-politics-through-a-constructivist-prism/ (Consulté le 18/05/2022)
97. UNFPA Annual Report 2001, P.3. https://www.unfpa.org/publications/unfpa-annual-report-2001 (Consulté le 6/06/2022).
98. US National Security Strategy, 1988. https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss1988.pdf?ver=uXpmo-mT0TKzq2Ut6PmfjA%3d%3d (25/05/2022)
99. Yann Aguila, **« Le droit à un environnement sain reconnu par l'Onu, quelles incidences ? »,** https://www.village-justice.com/articles/droit-environnement-sain-reconnu-par-onu-quelles-incidences-par-yann-aguila,40950.html (31/05/2022)

**فهرس الجداول والأشكال:**


| الأشكال | الصفحة |
|---|---|
| الشكل 1: الأمن البيئي، عملية تفاعل بين السلطة والمعرفة. | 44 |
| الشكل 2: الأمن البيئي في التقاطع بين مختلف الحقول. | 45 |
| الشكل 3: يبين تطور مجال الأمن البيئي حسب عدد المقالات المنشورة والمفهرسة من قبل Wos (1954-2014). | 47 |
| الشكل 4: يوضح تأثير تدهور الموارد والزيادة السكانية على الوصول غير المتكافئ إلى الموارد | 66 |
| الشكل 5: يبين تأثير الوصول غير المتكافئ والزيادة السكانية على كمية وجودة الموارد | 67 |
| الشكل 6: يمثل العلاقة الكبيرة التي أقامها هومر ديكسون بين الندرة وتأثيراتها. | 68 |

**فهرس المحتويات:**


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 8 |
| **الفصل الأول: البيئة في إنتاج المعرفة.** | 14 |
| المبحث الأول :ميشال فوكو، جدلية المعرفة والسلطة. | 17 |
| المطلب الأول: جدلية السلطة عند فوكو. | 17 |
| المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة السياسي. | 18 |
| المطلب الثالث: السلطة الحيوية لدى فوكو. | 21 |
| المبحث الثاني: البنائية في انتاج المعرفة. | 24 |
| المطلب الأول: علم اجتماع العلوم وتأثير الهياكل الاجتماعية في بناء المعرفة. | 24 |
| المطلب الثاني: التهديد البيئي كجدال ثقافي إيديولوجي. | 25 |
| المطلب الثالث: بناء الهوية والمصالح. | 26 |
| المطلب الرابع: مجتمعات المعرف1ة. | 28 |
| المبحث الثالث: النظرية الخضراء. | 30 |
| المطلب الأول: المركزية البيئية البيولوجية. | 30 |
| المطلب الثاني: حدود النمو. | 31 |
| المطلب الثالث: اللامركزية البيئية. | 32 |
| **الفصل الثاني: الأمن البيئي، من الأوساط المعرفية إلى السياسية.** | 35 |
| المبحث الأول: ناقلي المعرفة في حقل الأمن البيئي. | 36 |
| المطلب الأول: السياق الاجتماعي والسياسي لمنتجي المعرفة | 36 |
| المطلب الثاني: الفجوة بين العلم والسياسة. | 38 |
| المطلب الثالث: مؤسسات الفكر كوسيط بين النظرية والتطبيق. | 41 |
| المطلب الرابع: مؤسسات الفكر كفضاء فرعي لإنتاج المعرفة. | 43 |
| المطلب الخامس: الصبغة الكمية لحقل الأمن البيئي. | 48 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: بناء موضوع الأمن البيئي في العالم. | 50 |
| المطلب الأول: تسييس المسألة البيئية: من اللامبالاة إلى حالة الطوارئ العالمية. | 50 |
| المطلب الثاني: البيئة تحت منظور الكارثة، القلق المرتبط بعدم اليقين من الستينات إلى اليوم. | 52 |
| المطلب الثالث: البيئة كتهديد للأمن القومي – الأمن القومي الأمريكي كمثال-. | 52 |
| المطلب الرابع: الأمن البيئي في خطابات المسؤولين. | 55 |
| **الفصل الثالث: أمننة البيئة في العلاقات الدولية.** | 58 |
| المبحث الأول: الأمن عند بوزان. | 59 |
| المطلب الثاني: أمننة القضايا البيئية. | 62 |
| المبحث الثاني: خطاب التدهور وأعمال هومر ديكسون. | 63 |
| المطلب الأول: خطاب التدهور. | 65 |
| المطلب الثاني: هومر ديكسون، الباحث السياسي. | 65 |
| المطلب الثالث: الندرة كمصدر للعنف. | 67 |
| المبحث الرابع: توظيف الأمن البيئي في العلاقات الدولية. | 72 |
| المطلب الأول: بعد تهديد الإرهاب: البيئة. | 72 |
| المطلب الثاني: السلطة الحيوية وبرامج السكان. | 78 |
| المطلب الثالث: التدخل البيئي. | 78 |
| خاتمة. | 82 |
| قائمة المراجع. | 85 |
| فهرس الأشكال. | 91 |
| فهرس المحتويات. | 92 |
| الملخص | 93 |

**الملخص:**

تبحث هذه الدراسة في بناء القضايا البيئية في العلاقات الدولية، إذ تتطرق لعمليات إنتاج المعرفة في سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وارتباطها بالمسألة البيئية، ثم نقلها إلى الدوائر السياسية عبر شتى ناقلي المعارف، ولا سيما مراكز الفكر؛ إلى تبلورها في الساحة الدولية كموضوع أساسي، إلى جانب تشكل الوعي البيئي، وذلك عبر خطاب الأمننة لمختلف الفاعلين.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، انتاج المعرفة، خطاب الأمننة.

**Résumé :**

Cette étude s'intéresse à la construction des problèmes environnementaux dans les relations internationales. Elle aborde la construction du savoir dans ses différents contextes : social, politique et culturel, et sa relation avec la cause environnementale, et la circulation des idées vers les pôles politiques à travers les passeurs de sens, notamment les Think Tanks ; jusqu'à sa concrétisation sur le plan international en tant que sujet référent, après la prise de conscience environnementale à travers la sécurisation par les différents acteurs sécuritisateurs.

Les mots clés : La sécurité environnementale, la construction du savoir, la sécuritisation.

**Abstract:**

This study focuses on the construction of environmental problems in international relations. It addresses the construction of knowledge in its multiple contexts: Social, political and cultural, and its relation with the environmental cause, as well as the circulation of ideas and thoughts towards political poles through conveyers of meaning, notably Think Tanks; until its concretization on the international level as a referent subject, along with the environmental awarness through securitization by the various securitizing actors.

Keywords: Environmental security, construction of knowledge, securitization.